

حرّكة "فّتح" والسُّلطة الفلّسطينية  
تدّاعيّات أوّسلو والانتفاضة الثّانية

سامر إرشيّد

مواطن، المؤسسة الفلّسطينية لدراسة الديمقراطيّة  
رام الله - فلّسطين

٢٠٠٧

**The PNA and Fatah:  
The Impact of Oslo and the Second Intifada**  
Samer Irshaid

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian  
Institute for the Study of Democracy  
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine  
2007

ISBN: 978-9950-312-40-1

This book is published as part of an agreement of cooperation  
with the Chr. Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٢٩٥ - ٩٧٠+، فاكس: ٢٨٥ ٢٢٩٦ - ٩٧٠+

البريد الإلكتروني: [muwatin@muwatin.org](mailto:muwatin@muwatin.org)

٢٠٠٧

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كريس ملكسن - النرويج

تصميم وتنفيذ مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع

رام الله - هاتف ٢٩٦ ٠٩١٩ - ٠٢

---

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس  
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

## هذه السلسلة

تهدف هذه السلسلة إلى التعريف بنتائج عدد من الرسائل التي قُدمت في الجامعات الفلسطينية لنيل درجة الماجستير، وتتناول موضوعات تُعنى بها مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وبخاصة تلك الرسائل التي حصلت على منح في المسابقات السنوية التي أطلقتها المؤسسة منذ العام ١٩٩٦، والتي هي جزء من برنامجها.

كما تهدف السلسلة أيضاً، إلى تشجيع نشر رسائل الماجستير، أو بعض منها، وبخاصة تلك التي تسهم في تنمية المجتمع، أو تلقي ضوءاً على ظواهر مجتمعية محددة وتساعد في تفسيرها، أو تشكل إسهاماً جديداً وإضافة نوعية في حقل العلوم الاجتماعية؛ (أي التحول السياسي والاجتماعي والمؤسساتي والقانوني نحو ديمقراطية المجتمع الفلسطيني أو المجتمعات العربية، ومقومات ذلك على أكثر من صعيد).

وتعرض مقترحات الرسائل التي تتقدم إلى المسابقة السنوية على لجنة تحكيم تضم باحثين ومتخصصين في المجال، ليتم بعد ذلك اختيار ثلاثة منها لغرض دعمها جزئياً، ومن ثم إمكانية نشرها بعد التحكيم.

وفي كل الأحوال، تبقى هذه الرسائل بعد نشرها، إسهاماً طلابياً في مرحلة محددة من مسيرتهم العلمية، حتى لو تميز بعضها بموجب المعايير المتعارف عليها عالمياً للإسهام العلمي في الجامعات المرموقة.

الناشر



## المحتويات

٧	تقديم
٩	الفصل الأول: حركة فتح والنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو
٢٧	الفصل الثاني: نظريات ونماذج تفسير التحول/الانتقال/الانسداد الديمقراطي
٢٩	مفهوم معياري للإصلاح السياسي
٣٤	نماذج تحليل عملية الانتقال والتحول الديمقراطي
٣٥	محمد عابد الجابري
٣٩	جون ووتربوري
٤٢	أوليفيه روا
٤٥	محمد زاهي بشير المغربي
٤٩	هيلغا باومغارتز
٥٠	مشتاق خان وجميل هلال
٥٣	خلاصة
٦١	الفصل الثالث: طبيعة النظام السياسي الفلسطيني/اختبار النموذج الباتريمونيالي الحديث
٦٣	مدخل إلى الحالة الفلسطينية
٦٧	السلطة الفلسطينية/ نموذج باتريمونيالي حديث ... ولكن
٦٩	الحكم الفردي
٧١	شبكة العلاقات الزبائنية/ التضامنية في نقيض المؤسسة
٧٧	علاقة النخب بالقائد العام
٧٨	النخب الفلسطينية
٨٤	النخب العاملة في الحقل المعرفي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية
٨٥	السلطة التنفيذية تسيطر على السلطتين التشريعية والقضائية بقيادة الحاكم الفرد
٨٧	النخب التي تتموضع تحت القائد الواحد، في منافسة دائمة على المنافع
٩٠	الشرعية مكوّن مركزي للأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها أيضاً

- ٩٥ الرخاء الاجتماعي يُعهد به إلى القائد  
٩٧ ريعية النظام السياسي  
١٠٧ الفضاء السياسي، القائد الحاكم، النخب السياسية والنقد السياسي والاجتماعي  
١٠٩ منع وغياب أي تنظيم اجتماعي مستقل  
١١١ خضوع المجتمع إلى أنظمة بيروقراطية

#### ١٢٥ الفصل الرابع: مازق أسلو وتأثيرات الانتفاضة الثانية

- ١٢٧ مقدمات للأزمة بانوراما تاريخية  
١٢٧ اتفاق إعلان المبادئ وتأسيس السلطة الفلسطينية (أوسلو ١):  
١٢٨ المحطة الأولى: التأسيس والبناء ١٩٩٣-١٩٩٦  
١٣٠ المحطة الثانية: تجربة متعثرة في البناء والتأسيس ١٩٩٦-٢٠٠٠  
١٣٣ المحطة الثالثة: فشل وتوقف العملية السلمية ٢٠٠٠-٢٠٠٤  
١٣٥ المحطة الرابعة: انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة ٢٠٠٥-الآن  
١٣٦ قيود وموروثات ثقيلة/ تأثيرات الحقبة الإسرائيلية  
١٣٦ تطبيقات مختلفة من النظم والإجراءات بين الضفة الغربية وقطاع غزة  
١٣٧ توريث أنظمة وإجراءات وروتينات عمل في حقول معينة  
١٣٩ قيود ومحددات مفروضة وفقاً للاتفاقات

#### ١٤٥ الفصل الخامس: حصيلة نهائية

- ١٤٧ اتفاق أوسلو في حكم المنتهي واستمرار تدهور/تفسخ وتشردم حركة "فتح"  
١٥٠ وفاة عرفات وصعود "حماس" إلى "سدة الحكم"، تحولات إستراتيجية  
في شكل السلطة والنظام السياسي  
١٥٣ حركة "فتح" وخيار الممرين  
١٥٨ انكشافية النظام السياسي الفلسطيني، تعاضم تأثير القوى والعوامل  
الخارجية  
١٦٩ كلمة ختام  
١٧١ المصادر والمراجع

## تقديم

تعتبر حركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح" من أكبر الفصائل والحركات السياسية التي شكلت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، وعموم الحركات السياسية في فلسطين بشكل عام. ولعبت الحركة، وما زالت تلعب، دوراً رئيسياً في صياغة العملية السياسية في فلسطين. فمنذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ وما عرف لاحقاً بـ "أوسلو ١" العام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وحتى الانتخابات التشريعية الفلسطينية مطلع ٢٠٠٦، والحركة تستفرد في قيادة السلطة الفلسطينية، وتلعب الدور الأكبر في صياغة النظام السياسي الفلسطيني. ترك الدخول في تطبيق اتفاق "أوسلو ١" وما تلاه من اتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، أثره على حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية التي تم تأسيسها وتشكيلها من قبل الحركة، كذلك الأمر بالنسبة إلى فشل هذه الاتفاقات ودخول الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما سمي لاحقاً بالانتفاضة الثانية.

سوف يحاول هذا البحث الإجابة عن سؤال: ما هو الأثر الذي تركه اتفاق أوسلو والانتفاضة الثانية على حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية؟ فبعد التوقيع على الاتفاقات المذكورة، قامت حركة "فتح" بتأسيس السلطة الفلسطينية بشكل منفرد مقابل معظم القوى السياسية الفلسطينية التي إما استنكفت عن المشاركة في العملية حتى تاريخ الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦، وإما شاركت تحت مظلة حركة "فتح" ومنطلقاتها. وتم تحديد معالم السلطة الفلسطينية وشكلها

وفقاً للرؤى والمصالح والاعتبارات "الفتحاوية"، وحصل اندماج شبه كامل بين الحركة والسلطة الفلسطينية، ما نجم عنه تشكيل مجموعة من "المتضامنين" الذين تجمعهم مصلحة اقتسام ما يتم التحصل عليه من خلال السيطرة على أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها؛ أي شبكة من الزبائنية التي شكلها الرئيس عرفات من الأنصار والمشايخين له، والتي خضعت، وإلى حد شبه مطلق، إلى قيادته الفردية، والتي حوّلت السلطة الفلسطينية إلى ما يشبه نماذج الباتريمونيات الحديثة المنتشرة في الكثير من البلدان النامية والمجاورة.

سوف يحاول هذا البحث، من خلال مراجعة ودراسة أدبيات تعرضت إلى النظم الباتريمونية والزبائنية، معالجة موضوع الانتقال إلى النظام الديمقراطي، بالإضافة إلى تحليل المواقف والخطوات والممارسات والتطبيقات السياسية والإدارية لحركة "فتح" والسلطة الفلسطينية، لمحاولة تشخيص ما آلت إليه الحركة والسلطة الفلسطينية في ضوء اتفاقات أوسلو والدخول في مرحلة الانتفاضة الثانية.

## الفصل الأول

حركة فتح والنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو



## الفصل الأول

### حركة فتح والنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو

على الرغم من فوز حركة المقاومة الإسلامية " حماس " بالانتخابات وتشكيلها للحكومة العام ٢٠٠٦، فإن حركة فتح ما زالت تلعب دوراً رئيسياً حتى على المستوى الرسمي، فهي ما زالت على رأس " مؤسسة الرئاسة " التي يصار إلى تعزيزها وتوسيع دورها، وبخاصة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة العاشرة في السلطة الفلسطينية في نيسان ٢٠٠٦، كما أنها ما زالت تشكل الغالبية العظمى من أعضاء وقيادات الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى معظم كادرات الخدمة المدنية العليا والوسطى.

تعتبر مسألة الكشف عن طبيعة تكوين حركة " فتح "، والممارسة السياسية والتنظيمية لها، وما سوف تؤول إليه هذه الحركة، ذات أهمية كبيرة في هذه المرحلة، وما يعيننا هو محاولة الكشف عن احتمالات دعم هذه الحركة لإمكانية الانتقال إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي في فلسطين، يقوم على سيادة القانون، والمؤسسة، أو المضي باتجاه آخر؛ أي بلعب الحركة دوراً تعظيماً في هذا المجال. وبطبيعة الحال، لا يمكن

الخوض في هذه القضايا دون الأخذ بالاعتبار تداعيات الانتفاضة الثانية على الحركة، كما رحيل الرئيس ياسر عرفات، بالإضافة إلى فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦، والأهم وزنها السياسي الذي تعاضم خلال العقدين الماضيين خارج إطار النظام السياسي الرسمي<sup>١</sup>.

في هذا السياق، نرى من الضروري فحص تأثير اتفاقات أوسلو والانتفاضة الثانية والتطورات التي لحقتها على حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية، وفيما إذا أثرت الانتفاضة الثانية بشكل سلبي على حركة "فتح" في مجال إصلاح السلطة الفلسطينية؟ وما هي آفاق أو احتمالات التغييرات في السلطة الفلسطينية، وبالتالي النظام السياسي الفلسطيني؟ وما هي الديناميكيات والحركات للتغيير بهذا الاتجاه أو بعكسه؟

يتفرع عن هذه الأسئلة الأساسية مجموعة أخرى من الأسئلة التي سوف يحاول هذا البحث الإجابة عنها، أهمها: هل يعتبر مطلب الإصلاح السياسي والإداري والمالي في السلطة الفلسطينية الذي تمت وتمت الدعوة له منذ الانتفاضة الثانية وقبل ذلك مطلباً "فتحاً"؟ إلى أي مدى أثرت العلاقة والارتباط بين حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية على الموقف من مطلب الإصلاح السياسي والإداري والمالي في السلطة الفلسطينية؟ هل توجد تيارات أو اتجاهات فتاوية فاعلة سلباً أو إيجاباً فيما يتعلق بمطلب الإصلاح السياسي في السلطة الفلسطينية؟ هل يمكن لمطلب الإصلاح السياسي أن يتوافق مع النظام السياسي الذي اختطته حركة "فتح"؟ ما هو تأثير سقوط "فتح" في الانتخابات التشريعية الأخيرة على النظام السياسي في فلسطين؟ ما هو تأثير نجاح "حماس" في المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة العاشرة على مواقف حركة "فتح"؟

بغض النظر عن تعريفنا أو تصنيفنا لطبيعة وفئة النظام السياسي الذي فرضته حركة "فتح" في الساحة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، إلا أنه يمكن الجزم بأن هذا النظام لا يمثل بأي حال من الأحوال نظاماً

ديمقراطياً. إن مراجعة سريعة للممارسة السياسية والإدارية لحركة "فتح" من خلال السلطة الفلسطينية بأفرعها وأجهزتها المختلفة، تفيد بأن حركة "فتح" بقيادة الرئيس الراحل عرفات قامت بتعطيل وشل دور فاعل وإيجابي للمجلس التشريعي الفلسطيني، بل على العكس من ذلك، حيث قامت بتعطيل بعض القوانين في المرات القليلة التي قام بها المجلس التشريعي بسن قوانين لم تكن في صالح الحركة أو بشكل أضيّق رئيسها.<sup>٢</sup> كما أنها لم تقم بأي مجهود يذكر لدعم استقلال الجهاز القضائي وتعزيزه، بل على العكس من ذلك، ساهمت بشكل مقصود في تعطيل عمل هذا الجهاز وعرقلته، فقد استمر الرئيس الراحل عرفات يرفض التوقيع أو المصادقة على قانون السلطة القضائية حتى العام ٢٠٠٢. لم تقم القيادة السياسية في السلطة بأي مجهود يذكر في مجال بناء السلطات التنفيذية بشكل يقوم على المؤسسة والشفافية والكفاءة والفاعلية، بل على العكس من ذلك، تم الاستئثار في معظم الوظائف العليا والمتوسطة والدنيا في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى المدنية والأمنية كافة دونما أدنى اعتبار للكفاءة والمهنية والشفافية في عملية التوظيف في هذه المؤسسات، إلا لاعتبارات الولاء السياسي للحركة، أو الولاء الشخصي لزعيمها أو قياداتها. جاء في تقرير روكار "إن الاعتبارات السياسية الداخلية والقصور البيروقراطي هما أيضاً المسؤولين، وعلى قدم المساواة، عن الزيادة غير المضبوطة وأحياناً العشوائية في عدد موظفي السلطة الفلسطينية. فتكاثر الوزارات وازدواجية المهام أديا إلى ممارسة ضغط متواصل لزيادة التوظيف. إن الأصول والقواعد الرسمية للتوظيف والترقية موجودة، ولكن لا يتم التقيد بها. وهكذا، فإن الممارسة الحقيقية تختلف من وزارة أو هيئة لأخرى. ومما يبعث على القلق أيضاً أن أنماط التوظيف والترقية كثيراً ما قد شوهتها الاعتبارات الشخصية والسياسية والعلاقات المميزة لبعض المسؤولين الكبار، ما يشكل انتهاكاً لقانون الخدمة المدنية. وهذا يحدث على حساب معايير الكفاءة أو أي تعريف للمهام والحاجات المؤسساتية والقيود التي تفرضها الميزانية. ولقد أصبحت صلاحية

التوظيف أو التعيين مصدراً واسع الانتشار لكسب النفوذ السياسي، وشكلاً من الزبائنية العامة. ولقد استخدمت مؤسسات معينة في مثل هذه الحالات لاستيعاب الأعداد المتضخمة من الأفراد، الذين وضعوا على ملاكاتها".<sup>٢</sup>

سيطر الرئيس الراحل عرفات كرئيس لحركة "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بشكل منفرد، على جميع مكونات السلطة الفلسطينية؛ سواء في أوجه التصرف بالميزانية الرسمية لها، أم في السيطرة على عملية التعيينات في الوظائف الرئيسية والمتوسطة في كادر السلطة، أم في السيطرة المطلقة على الأجهزة الأمنية والمصادر المالية خارج إطار الميزانية العامة للسلطة. واعتمد في تصريف أعمال السلطات الثلاث؛ التشريعية والقضائية والتنفيذية، على شبكة من المشايخين المستفيدين بشكل مباشر منه، والمستمدين لشرعيتهم السياسية أو الإدارية مباشرة منه. تمحورت شبكة المشايخين المذكورة من خلال المراكز القيادية الرئيسية في السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وبشكل خاص في السلطة التنفيذية، التي همّشت بدعم الرئيس عرفات وحمايته السلطتين التشريعية والقضائية.

تشكل مزيج معقد من شبكة العلاقات الموالية للرئيس عرفات، استمد أعضاء هذه الشبكة شرعيتهم السياسية أيضاً من مزيج معقد من المصادر، تراوح بين ما تبقى من الشرعية التاريخية التي حصلت عليها قيادة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير بفعل التاريخ الكفاحي الطويل لها، وبين ما تحوّلت عليه عرفات من الشرعية عبر قيادته للمقاومة الفلسطينية لدرجة أن أصبح مصدراً مستقلاً لمنح الشرعية. وتحولت شبكة العلاقات الموالية للرئيس الراحل عرفات بقيادته إلى نظام سياسي بخصائص مشابهة لخصائص ما يسمى بالأنظمة السياسية الباتريمونالية الحديثة أو الزبائنية المحدثة. ومع أننا لا نريد إثبات أو نفي أي شيء بهذا الخصوص في هذه المقدمة،

فإن السمات العامة للنظام السياسي الذي خطة عرفات يمكن القول إنه أقرب ما يكون إلى هذا النوع من الأنظمة السياسية، حيث تشترك معظم هذه الأنظمة (الباتريمونيالية) إن لم يكن جميعها - حسب الكثير من الباحثين في هذا المجال - بمجموعة من الخصائص أو الصفات أو المقومات التي أهمها:٤

١. حكم فردي، يعتمد على الشرعية من جهة، والبيروقراطية الإدارية والعسكرية من جهة أخرى.
٢. حاكم مركزي يسيطر على جميع القرارات عبر شبكة من العلاقات الشخصية، أما المؤسسات التي تتبع النظام فليس لها أي نوع من الاستقلالية.
٣. النخب التي تتبع النظام تتم السيطرة عليها وقيادتها من قبل الحاكم الفرد.
٤. السلطة التنفيذية تسيطر على السلطين التشريعية والقضائية بقيادة الحاكم الفرد.
٥. النخب السياسية والاقتصادية والإدارية التي تتموضع تحت القائد الواحد، غارقة في عملية منافسة وكفاح دائم فيما بينها للحصول على المزيد من المنافع أو المحافظة على القائم منها.
٦. الشرعية مَكُون مركزي لهذا النوع من النظم السياسية، وهي تعتمد على الولاء التقليدي للقائد والنظام كما على المكافآت المادية (لدينا حالة خاصة جداً بموضوع الشرعية، حيث حصلت "فتح" وباقي فصائل منظمة التحرير على شرعيتها من خلال المقاومة، الأمر الذي فعلته حركة "حماس" لاحقاً، والأمر الجدير بالانتباه له هنا في كون الرئيس الراحل عرفات قد استطاع من خلال تجربته في العقود الأخيرة من تكثيف حالة الشرعية المبنية على المقاومة في شخصه هو كرمز لهذه الشرعية يمنحها لأي كان ويمنعها عن أي كان).

٧. الرخاء الاجتماعي يعهد به إلى القائد، حيث يعتبر القائد العام المصدر الأساسي والابتدائي لتقديم الخدمات العامة والضمانات الاجتماعية كالصحة والتعليم وشق الطرق وخدمات الماء والكهرباء ... الخ.

٨. ريعية النظام السياسي.<sup>٦</sup>

٩. الفضاء السياسي يصبح حكراً على الدولة برأسها القائد الحاكم والنخب السياسية التي تتبع له، أما النقد السياسي والاجتماعي فيخضع إلى حواجز ضخمة، بحيث يصعب أو يستحيل تخطيها.

١٠. منع وغياب أي تنظيم اجتماعي مستقل.

١١. أخيراً وليس آخراً، خضوع المجتمع إلى أنظمة بيروقراطية.<sup>٧</sup>

بخلاف البنود رقم (٩)، و(١٠) و(١١) يمكن الملاحظة أن باقي البنود تنطبق بمقدار أو بأخر على السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس الراحل عرفات وحركة "فتح". وموضوع انطباق هذه المقومات والخصائص على السلطة الفلسطينية سوف أبحثه بمزيد من التمحيص في مكان لاحق من هذا البحث. وما أود التنويه له هنا، هو في أهمية عدم الانطباق النسبي للبنود الثلاثة الأخيرة (٩، و١٠، و١١) في التأثير على التحولات/التغيرات المحتملة في النظام السياسي الفلسطيني لاحقاً. فعلى الرغم من أن قيادة السلطة الفلسطينية بأذرعها الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) بقيت حكراً على الرئيس عرفات ومن بعده ورثته من حركة "فتح" دون أية مشاركة فعلية من أي كان (حتى الانتخابات التشريعية مطلع ٢٠٠٦، وتشكيل حركة "حماس" إثر ذلك للحكومة العاشرة نهاية آذار من العام نفسه)، فإن النقد السياسي ومجمل أنواع النقد، كانت مفتوحة إلى حد كبير،<sup>٨</sup> حيث مارست الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، كما مؤسسات المجتمع الأهلي، نشاطاتها السياسية والدعوية بما فيها الموجهة ضد الرئيس

عرفات وحركة " فتح " والسلطة الفلسطينية بشكل مفتوح وحر وبدرجة كبيرة. أما عن التنظيمات الاجتماعية والسياسية فقد ورث النظام السياسي الفلسطيني فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي لم يكن ليستغني عنها أصلاً بحكم طبيعة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي، ناهيك عن تأسيس حركة " حماس " خلال الانتفاضة الأولى ونموها المتسارع، الأمر الذي لم يتمكن لا عرفات ولا السلطة الفلسطينية بأجهزتها الأمنية المختلفة من الحد من شأنه.<sup>٩</sup> أما بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية وباقي مؤسسات المجتمع المدني، فقد تعايشت معها السلطة إما بحكم وجودها السابق (أي مؤسسات المجتمع الأهلي الموجودة أصلاً قبل قيام السلطة)، وإما بحكم عدم تمكن السلطة من تهميشها أو ابتلاعها على الرغم من الاحتكاكات التي حصلت بينها وبين السلطة خصوصاً كمتلق فلسطيني للمساعدات الدولية التي حاولت السلطة الفلسطينية جاهدة السيطرة عليها. يضاف إلى ما تقدم، هشاشة النظام البيروقراطي الذي أنشأته السلطة الفلسطينية لأسباب كثيرة، ليس هنا مكان بحثها، الأمر الذي أدى إلى تحول النظام البيروقراطي إلى أداة مفككة تخضع إلى الرئيس عرفات والشبكة الموالية له وفي خدمة ديمومتها.

وفي كل الأحوال، ما يهمننا في هذه المرحلة من البحث ليس الوصول إلى تصنيف نهائي لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني كما للسلطة الفلسطينية على اعتبارها نظاماً زبائنياً أو باتريمونياً حديثاً أو غيره، بمقدار ما في كون أن هذا النظام بقيادة " فتح "، قد تمفصل حول مجموعة من المصالح التي تحول دون أو تعيق من إمكانية تحول النظام السياسي الفلسطيني نحو الإصلاح السياسي. وفي هذا السياق، يمكن استعراض مجموعة من المقدمات التي من شأنها تعزيز هذه الفرضية (إعاقه تحول النظام السياسي الفلسطيني نحو الإصلاح السياسي).

فالاندماج شبه الكلي لحركة " فتح " في السلطة، وحيث أن الغالبية العظمى من المفاصل الرئيسية في السلطة (بخلاف الحكومة بعد تشكيلها من قبل حركة " حماس " في آذار ٢٠٠٦) كما العدد الأكبر من

باقي الموظفين في المراكز الوسيطة والدنيا من سلم الهرم الإداري فيها، هي في واقع الحال من حركة "فتح"، أو تم توظيفها من خلال حركة "فتح"، الأمر الذي أدى إلى تحول عملية تقاسم الريع وباقي أنواع العائدات والمنافع (العائدات المباشرة على شكل وظائف، أو منافع غير قانونية كالرشاوى والرسوم الإجبارية والحصص، أو الحصول على فرص متحيزة في الاستثمار وإلى ما يشبه ذلك، إضافة إلى العائدات غير المباشرة التي يمكن التحصل عليها من خلال العلاقة بالتنظيم/ السلطة كالحماية الأمنية، أو الحصول على تسهيلات في العمل أو الحركة والمرور أو منافع مشابهة)، إلى عامل رئيسي في توجيهه، أو إلى عامل موجه لإنتاج وإعادة إنتاج النظام السياسي الفلسطيني بشكل عام والسلطة الفلسطينية بآفرعها التنفيذية والتشريعية والقضائية بشكل خاص، بما في ذلك البرنامج والأداء والممارسة السياسية، والمحاور والتحالفات ومراكز القوى، وشبكة العلاقات الزبائنية، وأخيراً وليس آخراً الموقف من مطلب الإصلاح السياسي والإداري والمالي.

الانتفاضة الثانية ومنذ اندلاعها أدت إلى تعزيز الحالة المذكورة في الفقرة السابقة: تشديد الحصار السياسي والفيزيائي الإسرائيلي على حركة الرئيس عرفات ومن بعده محمود عباس وإن بدرجة أقل، انسداد المسار السياسي التفاوضي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، التدهور المستمر في معدلات الدخل القومي، وبالتالي معدلات دخل الفرد من الناتج القومي، الارتفاع المستمر في معدلات البطالة، وتوقف العمالة الفلسطينية بشكل كلي تقريباً في إسرائيل، انسداد آفاق الازدهار الاقتصادي وتدهور بيئة وفرص الاستثمار في القطاع الخاص وغيرها، كل ذلك أدى إلى تعزيز وتكريس نمط النظام السياسي القائم على الشبكة الزبائنية وإعادة توزيع الريع على أساس المشايعة السياسية والشخصية والمنفعة المتبادلة. الأهم، ومع الاستمرار في تجذر حالة التردّي السياسي وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي بشكل خاص، اتسع نطاق المنافسة حتى بين أعضاء الشبكة الزبائنية على التحصّل على المكاسب التي ما زالت قيمتها الإجمالية في تدهور ملحوظ.

إلا أنه أيضاً، وفي السياق نفسه، يجب الانتباه إلى أن وفاة الرئيس عرفات أتاحت الفرصة لإعادة النظر في مطلب الإصلاح الداخلي لحركة " فتح " والسلطة الفلسطينية من منظورٍ آخرٍ جديد، فخارطة العلاقات الزبائنية التي شكلها عرفات فقدت جزءاً كبيراً من شرعيتها التي كانت تتحصل عليها في واقع الحال من عرفات (صاحب شرعية الشرعيات)، وبدأت نخب جديدة تبحث لها عن مواقع جديدة كانت غير قادرة على ذلك بفعل تركيبة الشبكة القديمة التي تعامل معها الرئيس الراحل، كما بدأت عملية حراك في موقف ووضعية النخب التي كانت على قمة الشبكة الزبائنية أثناء حياة الرئيس عرفات، وتمت الإطاحة بعناصر مهمة من هذه النخب، وحلت عناصر جديدة مكان تلك التي تمت الإطاحة بها (وهذا ما بدأ يحصل بالفعل مثل تحية بعض الشخصيات الرئيسية التي كانت تحيط بعرفات مثل سامي الرملوي، ورمزي خوري، والضباط الذين تمت إقالتهم والمرشحين للتقاعد... الخ، والذين تم تعيين شخصيات على ولاءات شخصية مختلفة بدلاً منهم، إلا أن معظمها من حركة " فتح "). إلا أنه ولغاية الآن لم يحدث انقلاب " فتحاوي " على النظام الباتريمونيالي الحديث.

شرعية القيادات الفتاوية " التقليدية " التي تآكلت، والتدهور في أداء السلطة الفلسطينية بأجهزتها المدنية والأمنية والتشريعية والقضائية، وفشل العلاقة مع رأس المال المحلي (الذي تم تجاهله لصالح رأس المال الوافد)، وفشل اتفاق أوسلو وغيره، كل ذلك ساهم بشكل ملحوظ في تدهور الشرعية التاريخية لقيادات الحركة وتراجع شعبيتها، والدليل على ذلك نتائج انتخابات الرئاسة كما البلديات، بالإضافة إلى نتائج استطلاعات الرأي وأخيراً الانتخابات التشريعية. ويعتقد البعض أصلاً أن موافقة حركة " فتح " على إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية كانت إلى حد بعيد تمثل الرغبة في الحصول على الفرصة لإعادة شرعنة نفسها من خلال صناديق الاقتراع. ويبدو أن العملية فهمت من البعض أو بدرجة ما كعملية صيانة وترميم للشرعية المتآكلة للحركة.

من المرجح أن تسعى نخب فتحاوية جديدة أو كانت مهمشة (وغير فتحاوية أيضاً) إلى اعتماد أسس جديدة لشرعنة انتقالها إلى مواقع قيادية تضمن من خلالها الدخول في دائرة النخب الحاكمة أو المرشحة للحكم، والسيطرة على عملية توزيع الريع من جديد. وقد تسعى هذه النخب إلى التَّحُصُّل على شرعيتها من خلال الدعوة إلى أسس ومعايير جديدة للشرعية، بغض النظر عن عمق وأصالة هذه الأسس وهذه المعايير لدى أصحاب هذه النخب، فهناك الآن دعوات واضحة لدى هذه النخب لاعتماد الشرعية القائمة على نتائج الانتخابات مقابل الشرعية النضالية/أو التاريخية كما يسميها البعض، إضافة إلى اعتماد الشرعية القائمة على الكفاءة مقابل الشرعية القائمة على الولاء السياسي، والشرعية القائمة على الانتماء للمصالح العامة مقابل الشرعية القائمة على الولاء للمصالح الضيقة. إلا أنه أيضاً يجب الانتباه إلى أن الاتجاهات والشرائح الاجتماعية التي قد يكون لها مصلحة في الإصلاح الداخلي في حركة فتح والإصلاح السياسي بشكل عام، إما ضعيفة ومن الصعب أن تتحول إلى اتجاهات وشرائح مهيمنة أو مسيطرة، وإما أنه بالنسبة لهذه الاتجاهات والشرائح تكون تكلفة تغيير النظام السياسي باتجاه الإصلاح أكبر من تكلفة الإبقاء عليه، فهناك النخب التي تم تهميشها بسبب من طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي اعتمد شبكة من المشايخين لم تتمكن معها نخب من الدرجة الثانية من الحصول على منزلة ومكانة مرضية بسبب المنافسة الشديدة بين أعضاء الشبكة المحيطة بعرفات، هذه النخب تفضل الاستمرار في المنافسة/المراهنة على مكانة أفضل في النظام السياسي من محاولة الانقلاب على النظام وتقويض أساسه. أما الاتجاهات الشعبية/الشعبوية فهي مهمشة أصلاً، ولم تحقق منافع تذكر، لا من خلال مشاركتها الفاعلة في الانتفاضة، ولا من خلال تأييدها لحركة "فتح"، كما لم تحصل على شيء عبر النظام السياسي للسلطة الفلسطينية باعتبارها "مشروعاً" لحركة "فتح". وهي ما زالت إلى يومنا هذا تطالب بإعادة الاعتبار لها ومنحها بعض المنافع التي لا تعدو كونها مجرد بعض الوظائف في الأجهزة الأمنية

أو المدنية، أو بعض التسهيلات والمساعدات مثل رخص التاكسيات وما أشبه (ما زالت مجموعات كبيرة من كتائب شهداء الأقصى ومجموعات بأسماء أخرى تتبع لحركة "فتح" أو تدين بالولاء لها تطالب بضم أعضائها إلى الأجهزة الأمنية؛ إن كان من خلال المفاوضات أو من خلال استخدام العنف كالاقتحام لمقرات السلطة الفلسطينية أو لمقرات أجهزتها الأمنية، أو خطف بعض رموز الأجهزة الأمنية أو المدنية أو بعض الوافدين الأجانب إلى مناطق السلطة الفلسطينية).<sup>١١</sup> ومن المرجح أن تستمر هذه المجموعات بتحديد علاقتها بالحركة بالطريقة السابقة نفسها، حيث لا توجد أمامها خيارات واقعية للتغيير، وبخاصة أنها تعتمد بشكل كامل في تمويلها على الحركة، هذا من جهة، وتتعرض إلى الملاحقة العنيفة والمستمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي يضعها دائماً في موقف المضطر بقبول صيغة التبعية للحركة (حركة "فتح" أو أقسام منها) حسب الأطراف القادرة على تمويل هذه المجموعات من جهة أخرى.

بالإضافة إلى العوامل والمقدمات التي تم استعراضها، يمكن الإشارة أيضاً إلى أن تأثير العوامل الخارجية، وبالدرجة الأولى إسرائيل كما بعض الدول العربية المحيطة ذات التأثير في المنطقة (مصر والأردن خصوصاً)، وأيضاً الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية، لن يساهم في المساعدة نحو تغييرات جذرية في ما يتعلق بمطلب الإصلاح السياسي، بل على العكس لعب ومن المرجح أن يلعب بعضها دوراً سلبياً في هذا المجال (مثل إسرائيل والولايات المتحدة).

كل العوامل والعناصر المذكورة لن تساهم في دفع حركة "فتح" إلى أن تلعب دوراً إيجابياً فاعلاً في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، بل على العكس، سوف تسعى الحركة إلى عرقلة أي مساعٍ نحو الانتقال بمؤسسة السلطة الفلسطينية إلى الإصلاح السياسي والديمقراطية. ومن المرجح أن تتحول الحركة إلى أكثر من مجموعة مصالح غير متجانسة، وأصحاب الشرعية المتآكلة لن يتنازلوا عن مواقعهم، الأمر الذي قد يتسبب في الانشقاق أو تشكّل محاور واضحة ومتفصلة على

مصالح محددة في الطريق إلى الانشقاق. النخب الجديدة سوف تحاول إقصاء القديمة بطرق ومصادر جديدة للشرعية. كما أن توازناً جديداً سوف يفرض نفسه على الساحة لا يمكن إدارة الظاهر له وهو الوجود المتنامي لحركة "حماس"، فحتى لو استطاعت "فتح" استعادة بعض مما خسرت في الانتخابات التشريعية الأخيرة (مطلع العام ٢٠٠٦)، فإنها لن تتمكن من الاستفراد بالسلطة بالطريقة القديمة. لن تتمكن حركة "فتح" من السيطرة على المنافع وحدها حتى وإن دعمتها في ذلك القوى الإقليمية والعالمية، وسوف تجري سلسلة من المساومات والتسويات والاحتكاكات التي قد يكون بعضها دموياً (مثل ما حصل في خان يونس)<sup>١٢</sup> قبل أن يتم توزيع كل من القوى الرئيسية وتقييم حجمها وانعكاسات ذلك على توزيع السلطة والنفوذ الحكومي. وقد تأخذ هذه العملية فترة زمنية تمتد إلى أشهر أو بضع سنوات، إلا أنها مسألة وقت حسب ما افترض، وسينشأ عنها في المآل الأخير خارطة توازنات جديدة تقتضي توزيعاً جديداً للسلطة.

إذن، يمكن الافتراض بأن احتكار السلطة من قبل طرف واحد بات أمراً صعباً، سوف يؤدي ذلك على أغلب الظن إلى الكثير من التغييرات البنوية في النظام السياسي الفلسطيني، سوف يكون هناك أكثر من قوة رئيسية واحدة تتوزع السلطة والنفوذ الرسمي (إن كان من خلال التداول على السلطة، أو توزيع الأدوار، أو الشراكة السياسية، أو غير ذلك). كما سوف تكون هناك مساع جادة للقوى السياسية الثانوية لتحقيق مكانة ودور أكبر في تمثيل الجمهور، وبالتالي حصة أفضل في ماكينة/جهاز النظام السياسي الأساسية/السلطة، ناهيك عن أن الفرصة سوف تكون أكبر لمؤسسات المجتمع المدني بما فيها المنظمات التمثيلية العامة كالاتحادات والنقابات، ومن في حكمها، للعب دور أوسع في النظام السياسي الفلسطيني، بما في ذلك تحديد الأولويات والسياسات والاستراتيجيات العامة، ما يعني حضوراً تمثيلاً أوسع لقطاعات وفئات متزايدة من الجمهور الفلسطيني، وديناميكيات جديدة في صياغة النظام السياسي وتحريكه. بات من المؤكد أن مجموعات

المصالح في تغير وتوسع، وأن توازنات جديدة تؤدي إلى تعاطي مجموعات المصالح مع السلطة بمكوناتها المختلفة بطريقة مختلفة، مضمونها توزيع أفضل وأكثر عقلانية للمصادر والموارد العامة.

وفي كل الأحوال، تبقى مسألة تأثير العوامل الخارجية على المسارات المحتملة للنظام السياسي الفلسطيني مهمة جداً، بل ربما يمكن اعتبار العامل الخارجي، وبخاصة الإسرائيلي، عاملاً رئيسياً لجهة التأثير على السياسة في المنطقة، بما فيها النظام السياسي في فلسطين. ففي الوقت الذي نحاول فيه تحليل ديناميكيات التغير في النظام السياسي الفلسطيني، يخضع هذا النظام لعوامل خارجية، أهمها الاحتلال الإسرائيلي (وحلفاؤه) الذي ما زال يجثم على المنطقة ويتحكم بجميع مكوناتها. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تفرضها الدول الإقليمية (مصر، والأردن، وسوريا بالدرجة الأساسية)، إضافة إلى الدول التي تحاول أن تلعب دوراً وسطياً بين الأطراف الرئيسية للصراع في المنطقة (وبخاصة الاتحاد الأوروبي).

إن تحليل مكونات النظام السياسي الفلسطيني بمعزل عن العوامل الخارجية وأهمها الاحتلال الإسرائيلي وسياساته اتجاه القضية الفلسطينية، قد يفضي إلى نتائج مغلوطة، فالعلاقة بين العوامل الخارجية والداخلية علاقة معقدة وحساسة، فهي متداخلة مع بعضها البعض بدرجة كبيرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤثر في بعضها البعض بشكل مباشر وفوري؛ أي في إطار زمني ضيق جداً، الأمر الذي يُصعّب في بعض الأحيان فهم العلاقات الشرطية بين هذه العوامل لتظهر باعتبارها علائق تبادلية، ما قد يسبب اللبس واختلاط الفهم. فعلى سبيل المثال، اعتمدت السياسة الإسرائيلية على تطبيق إجراءات للحد من تمكين مركز السلطة القيادي في مجال القدرة المالية والاستقلال المالي، كذلك الأمر بالنسبة إلى كبح الاستقلال الاقتصادي لقطاع الأعمال الفلسطيني، ما حدا بالرئيس عرفات بالبحث عن مصادر مالية مستقلة خارج إطار الموازنة العامة والعلنية للسلطة الفلسطينية لتمويل

مشروعه السياسي، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وباقي الأدوات السياسية التي يعتبرها ذخيرته الحية لإنجاح هذا المشروع. ويبرز السؤال هنا: ماذا لو لم تتبع إسرائيل السياسة نفسها؟ هل سوف يقوم عرفات والسلطة الفلسطينية من بعده باعتماد طرق "مشروعة" في تمويل استكمال المشروع السياسي؟ يمكن أن يدعي البعض ببساطة أن إسرائيل استخدمت السياسات المالية والاقتصادية المذكورة كونها تفترض مسبقاً بأن عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية (التي وقعت اتفاق أوسلو معها) سوف تعمل على استغلال أي تقدم اقتصادي وأية مصادر مالية في محاولة تجاوز سقف أوسلو والتقدم باتجاه مطالب إستراتيجية إضافية. وكما أسلفت، يمكن ملاحظة العلاقة التبادلية، أما العلاقة الشرطية فيصعب الإمساك بها.

## هوامش الفصل الأول

<sup>١</sup> تجدر الإشارة هنا إلى أن حركة "حماس" حتى قبل توقيع اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣ وخلال الانتفاضة الأولى، استمرت في تمييز موقفها عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كما استمرت في رفض الدخول في الإطار "الرسمي" لتمثيل الشعب الفلسطيني؛ أي منظمة التحرير الفلسطينية.

<sup>٢</sup> "يخالف ٤٦ قانوناً من مجموع ٧٢؛ أي بمعدل (٦٤٪) من حركة القوانين، النظام الداخلي للمجلس التشريعي فيما يتعلق بالفترة الزمنية بين الإحالة من المجلس للرئيس والإصدار (التصديق من الرئيس)، حيث تجاوزت الفترة المسموح بها وهي الشهر. وقد بلغت نسبة التجاوز في بعض القوانين ٥٥ شهراً كالقانون الأساسي رقم ٩٦/١". راجع: أداء المجلس التشريعي الفلسطيني في مجال التشريع ٢٠٠٦-٢٠٠٥، مركز الميزان لحقوق الإنسان، تشرين الثاني ٢٠٠٥، ص ٦.

[www.mezan.org/document/PLC\\_performance.pdf](http://www.mezan.org/document/PLC_performance.pdf)

كذلك الأمر ينطبق على القوانين التي لم توقع نهائياً حتى تاريخ تشرين الثاني ٢٠٠٥، وهي مشروع قانون تنظيم تملك الأجانب للعقارات في فلسطين ٩٧/٧، ومشروع قانون الهيئة العامة الفلسطينية للبتروول ٩٧/٨، ومشروع قانون التشكيلات الإدارية ٩٨/٤٤، ومشروع قانون مكافحة التدخين ٢٠٠٠/٧٤، ومشروع قانون أمانة القدس ٢٠٠١/٩٩، ومشروع قانون صندوق النفقة ٢٠٠٣/١١٠، ومشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠١/١٥٧، ومشروع قانون التقاعد العام ٢٠٠٤/١٦٢، ص ٧.

[www.mezan.org/document/PLC\\_performance.pdf](http://www.mezan.org/document/PLC_performance.pdf)

<sup>٣</sup> ميشيل روكار وآخرون. "تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية"، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٩.

[www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1.html](http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1.html)

<sup>4</sup> Baumgarten, Helga. Neopatrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions, in: Roger Heacock (ed.), *Political Transitions in Arab World, Part Three*, Ibrahim Abu-Ludhod Institute of International Studies (IALIIS), Birzeit University, Palestine, 2002.

<sup>٥</sup> لتوضيح المقصود بمعنى الشرعية يمكن مراجعة البند المتعلق، صفحة (٨٩) من هذه الرسالة.

<sup>٦</sup> توضيح المقصود بمعنى الربعية يمكن مراجعة البند المتعلق، صفحة (٩٧) من هذه الرسالة.

<sup>٧</sup> يتفق معظم الباحثين في هذا المجال على المقومات المذكورة هنا للنظام الباتريمونيالي الحديث، إلا أنهم قد يختلفون على أهمية كل من هذه الصفات أو المقومات، مثل تأكيد عدد كبير منهم على ربعية هذا النوع من الأنظمة مقابل عدم اهتمام البعض بهذا المقوم، كما أنه يمكن أن يقوم هؤلاء الباحثون باستعراض هذه المقومات وربطها بعضها ببعض بطرق مختلفة، عدا عن أن البعض يرى مقومات أخرى بالإضافة إلى التي تم ذكرها هنا، مثل ذكورية النظام الباتريمونيالي. انظر وليم نصار. مازق الديمقراطية في الباتريمونيالية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٤، ص ٦٦.

<sup>٨</sup> تعرضت الصحافة الفلسطينية وغير الفلسطينية، كما بعض الشخصيات القيادية الفلسطينية في بعض الأحيان، إلى تعسف النظام السياسي، حيث تم اعتقال بعض الصحافيين أكثر من مرة، كما تم اعتقال قيادات سياسية وميدانية لحركة "حماس" وشخصيات سياسية تنتمي إلى تيارات نقدية أخرى.

<sup>٩</sup> شهدت الساحة الفلسطينية احتكاكات واشتباكات دموية بين الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية وحركة "حماس" على مدار السنوات ما بعد أوسلو، إلا أن هذه لم تمنع من استمرار وجود حركة "حماس" ونشاطها المتنامي، كما لم تردع أو تحد من حركة ونشاط باقي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

<sup>١٠</sup> يقول عزام أبو بكر، وهو أحد قياديين حركة "فتح": "... إن "فتح" ليست حزباً احتجاجياً على الحزب الحاكم، بل إن السلطة هذه مشروع فتحاوي تتحمل "فتح" مسؤوليته في الأحوال كافة. ولذلك، ولأننا ندير السلطة بجميع مفاصلها، ونتحمل مسؤوليتها سياسياً، فلا يمكن بالتالي إدارة هذا المشروع بأدوات ليست فتحاوية". انظر أسامة البسط ونايف سويطات: دور حركة "فتح" (الحزب الحاكم) والكوادر الفتحاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح، جامعة بيرزيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (٣)، نيسان ٢٠٠٤، ص ٤٤.

<sup>١١</sup> مثلاً في ١ آذار ٢٠٠٥، "تم إطلاق النار من أحد المسلحين من "فتح" على وزير الداخلية نصر يوسف". كذلك "مسلحون من "فتح" يطلقون النار على منزل وزير الشؤون المدنية السابق جميل الطريفي، راجع:

[www.fm-m.com/2005/aug2005/story15.htm](http://www.fm-m.com/2005/aug2005/story15.htm).

<sup>١٢</sup> تجدد الاشتباكات المسلحة بين عناصر "فتح" و "حماس" في قطاع غزة. راجع، قناة الفضائية العربية:

[www.alarabiya.net/Articles/2006/05/09/23596.htm](http://www.alarabiya.net/Articles/2006/05/09/23596.htm).

## **الفصل الثاني**

**نظريات ونماذج تفسير التحول/الانتقال/**

**الانسداد الديمقراطي**



## الفصل الثاني

### نظريات ونماذج تفسير التحول/الانتقال/

#### الانسداد الديمقراطي

#### مفهوم معياري للإصلاح السياسي

سوف نأتي في هذا الجزء من البحث على اقتراح مفهوم معياري لعملية الإصلاح السياسي، ولكن قبل اقتراح هذا المفهوم، افترض أن أحد مكوناته الرئيسية يتعلق بموضوع الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن حلته النظام السياسي؛ أي أنه لا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي وبالتالي الإداري والمالي بشكل عام وفي السلطة الفلسطينية دون الحديث عن عملية الانتقال أو التحول إلى نظام حكم ديمقراطي. وأشار هنا بالخط العريض للتأكيد على الفرق بين عملية الانتقال وعملية التحول، حيث يمكن الدخول في هذه العملية التي قد تستمر إلى فترة زمنية ليست بالقصيرة، والتي على الأرجح لا تتم بضربة أو بحركة واحدة، حيث يحاول بعض المفكرين والباحثين في هذا الشأن التأسيس لعلم جديد من خلال اقتراح نموذج أو نماذج لتأطير عملية الانتقال إلى الديمقراطية بالتركيز على إبراز موضوع تمرحل هذه العملية وتمفصلها

عبر عملية الدخول بها، ومن ثم تعزيزها. وبطبيعة الحال، نتحدث هنا عن النظام السياسي في الدولة، في أية دولة، أو ما يشبهها كما لدينا في فلسطين، فعملية الانتقال أو التحول أو التعزيز التي نتحدث عنها إنما أرضها النظام السياسي والسلطة السياسية والدولة.

إن دراسة نظريات ونماذج الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية باعتبارها الآلية الرئيسية في عملية الإصلاح السياسي تعتبر ضرورية في بحثنا هذا، حيث نحاول مراجعة وفحص هذه النظريات والنماذج لجهة إمكان استخدامها في تحليل واقع حركة "فتح"، باعتبارها أحد أهم التنظيمات السياسية في فلسطين، بغرض استشراف دورها في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، وإمكانات التحول نحو الديمقراطية في هذا النظام. وطبعاً، لا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن المقصود بنظريات ونماذج الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية يشتمل أيضاً على نظريات ونماذج تفسير التعثر أو الانسداد الديمقراطي كما يسميه البعض.

وعلى الرغم من أن معظم الباحثين في هذا المجال يشيرون إلى أن نظريات ونماذج الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية تعتبر من العلوم الحديثة جداً، فإنني أعتقد أن منشأ هذه النظريات والنماذج يمتد إلى بضعة عقود مضت، حيث تم التقدم بالكثير من الأبحاث والدراسات الذي لا يتسع المجال إلى حصره ومراجعته، لذا سوف أركز على نماذج من الدراسات التي نشرت خلال العقدين الماضيين على اعتبارها الأكثر حداثة في دراسة التحول إلى الديمقراطية أو الانسداد الديمقراطي، والتي تبلورت في نهاية القرن المنصرم ومطلع هذا القرن.<sup>١</sup>

يتفق معظم الباحثين في العلوم السياسية على أن المقصود بالإصلاح السياسي يمكن تلخيصه بتحقيق النظام الديمقراطي، فلا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي دون الحديث عن الديمقراطية. وقد يرى البعض أن أعمال الإصلاح السياسي إنما يمكن أن تتم حتى في أنظمة الحكم الديكتاتورية أو الفردية والمستبدة دون المساس بهذه الطبيعة الديكتاتورية أو المستبدة، بما في ذلك الأنظمة الباتريمونيالية الحديثة أو

الزبائنية الحديثة، حيث يعني الإصلاح هنا " التحديث " للنظام وأدواته التنظيمية والإدارية، كما يحصل الآن في بعض البلدان النامية، حيث يتم تشكيل وزارات للتنمية الإدارية تهدف بحسب اختصاصها إلى إصلاح النظام الإداري للدولة بغرض تحسين الكفاءة والنجاعة وتنمية قدرات المؤسسة الحكومية على تقديم الخدمات للأفراد، أو في أحسن الأحوال في عملية الانتقال من نظام ديكتاتوري شمولي إلى أنظمة حكم فردي ذات سمات ليبرالية.

وعلى أهمية المعنى المقترح للإصلاح السياسي في الفقرة السابقة، إلا أنني لا أرى هذا مدخلاً ملائماً لتعريف الإصلاح السياسي، فالعمليات الإدارية والفنية في هذا المجال يمكن أن تقود إلى تحسين محدود في الأداء الحكومي، إلا أنها، وعلى أهميتها، لا يمكن أن تشكل بديلاً عن التفتح والازدهار الشامل الذي قد توفره فرص المشاركة العامة من قبل المواطن صاحب الحقوق المدنية في صنع النظام السياسي والمشاركة في تكوين الإرادة العامة للبلد.

تقول د. ميتكيس " وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت المستجدات المعاصرة في مجمل تداعياتها قد باتت تشغل حيزاً متنامياً من شواغل المحللين السياسيين، فإن بعدها السياسي المتمثل في الإصلاحات السياسية، أو ما يدرج على تسميته بالتحول الديمقراطي قد اجتذب أنظار العديد من الدارسين".<sup>٢</sup> كما يقول المغربي " تركزت هذه الدراسة على إحدى الظواهر السياسية الرئيسية في زمننا هذا، الديمقراطية والإصلاح السياسي".<sup>٣</sup> وتقول د. عبود " ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الإصلاح بأبعاده المختلفة الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية كان واحداً من المفاهيم المحورية التي شغلت التيار الليبرالي العربي أو التيار العقلاني التنويري القديم والحديث والمعاصر، إلا أنه كان يتم استخدام مفهوم الإصلاح وفقاً لظروف ومتطلبات كل مرحلة، وعلاقات القوى السياسية التي تحكمها؛ سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي. ولكن ما نعنيه في هذه الدراسة

هو ملف الإصلاح والتطور الديمقراطي الراهن وإشكالياته المختلفة<sup>٤</sup>. أما "وثيقة الإسكندرية" فقد نصت بهذا الخصوص على أن المقصود بالإصلاح السياسي "كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير في المجتمعات والدول العربية قدماً، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية"<sup>٥</sup>. ومن الجدير التنويه إلى أن المعنى المقترح هنا للإصلاح السياسي لا يعني بأي حال من الأحوال تبني الشروط والمعايير والظروف المطلوبة لتطبيق هذا المفهوم كما جاءت في "وثيقة الإسكندرية"، فـ "مع مراعاة الشروط والمحددات والخصوصيات والأولويات، إضافة إلى الشراكة مع الحكومات التي لها مصلحة في عدم الإصلاح، قد يبان أن وثيقة الإسكندرية تشكل خطة إصلاحية لمائة عام أو أكثر تبعاً لظروف كل بلد، وبعد أن يتم إيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية، ونزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط وخلوها منها"<sup>٦</sup>.

يحيلنا هذا على مسألة ربط المفهوم (الإصلاح السياسي) بعملية التنمية والعدالة الاجتماعية. فالتحول والانتقال نحو النظام الديمقراطي يجب أن يرتبط بشكل عميق وعملي بالحاجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد، أي بلد. وفي حديثنا عن فلسطين، وبسبب من الاستنزاف والتدهور المستمر لمصادر البلد المادية والمعنوية، يصبح الربط المباشر والعملية بين مفهوم الإصلاح السياسي من جهة، والتنمية والعدالة الاجتماعية وباقي الاحتياجات الأساسية والفرعية من جهة أخرى، أمراً جوهرياً ويتصل بالمصالح المباشرة للقطاعات والفئات والأطراف وجماعات المصالح الأخرى في فلسطين. إن التقليل من أهمية هذا الربط بين المفهوم من جهة، والتنمية والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، يضعنا في مساواة في الفهم مع محاولات البعض مثل الدول المانحة في تقديم مجهودات في مجال الإصلاح السياسي

في فلسطين (وغيرها) الذي أعطته معنى تقنياً أو إدارياً، كما ربطته بمفهوم "الحكم الرشيد" (good governance) كهدف لمساعي هذه البلدان ومجهوداتها، دون الأخذ بالاعتبار مكونات المجتمع الفلسطيني، ما أدى إلى إفراغ المفهوم من مضمونه التنموي والعاقل.

فعلى الرغم من أن هذا المفهوم (الحكم الرشيد) يتضمن عناصر الديمقراطية والتداول على السلطة، والمشاركة، والشفافية، والعدالة، وسهولة الحصول على المعلومات وتدققها بيسر، ووجود قواعد ومرجعيات تشريعية وقانونية، ومقدرة جهاز الحكم على التكيف مع متطلبات الجمهور والقطاعات المختلفة له والتغيرات التي تحصل في البلد والبيئة المحيطة الإقليمية والعالمية، وضمان حدود دنيا من التوافق والإجماع الوطني، وكفاءة وفعالية الجهاز الحكومي، وأخيراً وليس آخراً اعتماد عملية التخطيط وفق رؤى واضحة وأجندة وطنية متواضع عليها، أقول، يبقى المفهوم من دون ربطه بالمصالح المباشرة للقطاعات والفئات والمجموعات الأخرى في فلسطين، وأيضاً دون ربطة المباشر بعملية التنمية والعدالة الاجتماعية بمعانيها الملموسة، مجرد شعار أو محاولة تقنية. " من الواضح أن مفهوم الإصلاح في الحالة الفلسطينية يرتدي معنى خاصاً وحساساً نظراً للتداخل بين مهمتي التحرر الوطني والبناء المجتمعي، الأمر الذي يقضي عند التعامل معه أن يتم الارتكاز على قاعدتي حق تقرير المصير والتنمية المجتمعية، ما يسمح بجعله مفهوماً شاملاً الأبعاد المادية، والمعنوية، والعملية، والنظرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والإدارية، والمالية، والمؤسسية، حاضراً ومستقبلاً".<sup>٧</sup> إن مراجعة سريعة لبرامج المجتمع الدولي ومبادراته لدعم عملية الإصلاح السياسي في فلسطين، أظهرت شيئاً من ضيق الأفق (المقصود أو غير المقصود) في تصميمها لبرامجها في مجال دعم إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية، أو ما اصطلح على تسميته في العادة بمشاريع تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية وتعزيزها.

جرى تصميم معظم هذه البرامج والمشاريع والمبادرات على أساس عناصر مفهوم "الحكم الرشيد" كما يتم تناولها في الأدبيات العالمية. ولم يتم بذل جهود في محاولة توطين هذا المفهوم وعناصره (مكوناته التي عرضناها في الفقرة السابقة)، وتحولت هذه البرامج والمشاريع والمبادرات إلى محاولات "فضائية" لتغيير الواقع، غير متصلة بمكونات المجتمع الفلسطيني وعناصره، ما جعلها موضع شكوكه وأفقدتها مضمونها ومقصدتها.

### نماذج تحليل عملية الانتقال والتحول الديمقراطي

تراوحت النماذج لتحليل عملية الانتقال/التحول/الانسداد الديمقراطي وآلياتها بين اعتماد المرجعيات الثقافية أو الاقتصادية/الاجتماعية أو السياسية أو مزيج بينها، إلا أن أياً من هذه النماذج لم يتمكن منفرداً من النجاح في تفسير حالات التحول أو الانتقال أو الانسداد أو التعثر الديمقراطي. لذا، لا نجد لغاية الآن من يدعي اقتراحه لنظرية مكتملة بهذا الخصوص. واشتملت النماذج المقترحة على محاولات لتأسيس نظريات لتفسير حالات التحول أو الانتقال إلى الديمقراطية أو الانسداد الديمقراطي (مثل محمد عابد الجابري). كما أنها اشتملت أيضاً على ما هو أقل من ذلك؛ أي الأبحاث والدراسات التي تتعلق بجانب أو أكثر من جوانب العملية، التي لا أراها أقل أهمية من الأولى، حيث تشكل هذه الدراسات والأبحاث مادة صلبة في اتجاه تأسيس علم أو علوم في بحث الديمقراطية والانتقال أو التحول إليها أو عدمه.

لذا ما سوف أقوم به في هذا المجال هو استعراض لنماذج مختارة من هذه المحاولات، إن كانت التي سعت إلى تأسيس نموذج نظري مرجعي (نظريات)، أو المحاولات التي سعت إلى بحث جانب أو أكثر من الجوانب المتعلقة بالموضوع المبحور.

## محمد عابد الجابري

يقترح محمد عابد الجابري نموذجاً مختلطاً من المرجعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية/الثقافية لتفسير حالة الانسداد الديمقراطي في المنطقة العربية التي نحن جزء منها. وإن كان يحاول الفصل بين نموذج سياسي وآخر اجتماعي ثقافي لتفسير حالة الانسداد الديمقراطي كما يسميها، فإنه، وفي ضوء مراجعة نماذجه المقترحة بهذا الخصوص، يمكن اعتبارها تنتمي إلى نموذج مختلط يجمع بين التفسير السياسي والاقتصادي والاجتماعي/الثقافي. ويتقاطع الجابري في نموذجه المقترح مع الكثير من المفكرين والباحثين في هذا الشأن، لذا رأينا أن نقوم باستعراض لأهم مكونات ومرتكزات النموذج الذي يقترحه، حيث يحاول الإجابة عن حالة الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، من خلال بحث مفهوم المجتمع المدني وأثره في التحول نحو الديمقراطية.

يرى الجابري أنه لا يوجد مجال إلى التحول نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي دون تشكل المجتمع المدني،<sup>١</sup> كما أنه يشير إلى أن المجتمع المدني لا يمكن أن يتشكل دون اعتماد الممارسة والأسلوب الديمقراطي، الأمر الغائب في المنطقة العربية لاعتبارات المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية لشعوب المنطقة. فالدولة - حسب الجابري - نشأت في العالم العربي (معظم الدول العربية) عن طريق الاستعمار الذي سلم جهازها الهش إلى أرستقراطية محلية سعت عن طريق المطالبة والتمني على الاستعمار مغادرة البلاد. بعد تسلمها مقاليد السلطة في البلاد، لم تكن هذه الأرستقراطية بحاجة إلى ممارسة الديمقراطية، حيث كان شعارها مواصلة الحرب على الإمبريالية، والاستقلال الناجز، ومحاربة الصهيونية، والاستقلال الاقتصادي والتنمية، الأمر الذي أسهم في بناء دولة العسكر التي سعت إلى حرق المراحل وأعاققت نشوء المجتمع المدني وتكونه،<sup>٢</sup> وحالت دون دور الأفراد والجماعات من الشعب، وأطلق على هذا النوع من الدول "دولة الثورة". والدولة في هذه الحالة/النموذج ابتلعت المجتمع المدني واحتلت مكانه.

يوسع الجابري هذا النموذج من خلال دمج المرجعيات الاجتماعية الثقافية في التحليل. فالمجتمع المدني أيضاً - حسب الجابري - هو مجتمع المدن والمؤسسات الإرادية (الطوعية) بعكس المجتمع البدوي/ القروي الذي يشكل القوام الرئيسي للمجتمعات العربية، هذه المجتمعات (البدوية/ القروية) تتشكل من مؤسسات "طبيعية" يولد الفرد منتماً لها، مدمجاً فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها. المجتمعات/ الأقطار العربية هي أقطار تهيمن عليها الثقافة والتقاليد البدوية/ الريفية، حتى مدنها فهي تخضع أيضاً لهيمنة الثقافة والتقاليد البدوية/ الريفية.

يلخص الجابري مراحل تطور العلاقة بين المدينة والريف/ البادية في العالم العربي (وهو بهذا يحاول أن يتوصل إلى بناء نموذج تحليلي يبدو أنه يتصل بالنظرية الخلدونية) بتكون نخب<sup>١١</sup> أرستقراطية أنشأها الاستعمار تبنت مشروع الاستقلال الوطني، وحيث أن جذورها الديموغرافية مدينية، وثقافتها متصلة بالغرب (الاستعمار) بطريقة أو بأخرى، ومشروعها استقلالي، تبنت هذه النخب توجهات لإرساء مؤسسات المجتمع المدني في نقيض ومقابل النخب البدوية، التقليدية، التي قاومت الاستعمار للحفاظ على الوضع القائم كما هو. وتقف وراء النخب الأرستقراطية التي قادت الشعب وحضرته للاستقلال نخب من نوع جديد، هذه النخب متحدرة من مديني البادية/ الريف، الأكثر شعبية والأقل أرستقراطية. وبفعل الثقافة وهذا التركيب، تشرع هذه النخب بالانتقال بالنضال الوطني من الحالة (السلمية، المطالباتية) إلى حالة العنف والمقاومة المسلحة لتقود الشعب تاركة وراءها النخبة الأرستقراطية، أو منافسة لها على زعامة الشعب عبر المشروعات التي اكتسبتها من خلال المقاومة العنيفة. وفي مرحلة الاستقلال، تكون النخب الأرستقراطية مؤهلة أكثر لقيادة العملية (التفاوض، إدارة الدولة بعد الاستقلال)، وذلك بحكم خبرتها وإمكاناتها الاقتصادية والثقافية والمهنية. والنخب البدوية/ الريفية التي نافست النخب الأرستقراطية، تحاول عبر سيطرتها على الدولة الحصول على المنزلة رقم واحد في المجتمع، وأثناء انشغال النخبة الأرستقراطية في إعمار البلاد والبدء

بعملية التحديث، تنقض النخب البدوية/الريفية على السلطة عبر الانقلاب العسكري أو الحزبي لدى حدوث أي حالة ضعف لمكانة النخب الأرستقراطية، وبخاصة بسبب تدهور وضع البلاد الذي تدفع باتجاهه أساساً دولة الاستعمار. هذا أصلاً بعد أن تكون قد ظهرت على السطح حالة الصراع بين النخبتين المذكورتين. وتنشأ الدولة القومية/دولة القطاع العام وتقوم النخب البدوية/الريفية بالسيطرة عليها والجلوس على قممها وعلى القمم كافة في المجتمع. كما تصدر إمكانات البلاد وتحتكر السلطة والقوة والاقتصاد، الأمر الذي ينشئ من جديد فوارق طبقية واجتماعية واقتصادية جديدة.

تنشأ الأزمة من جديد، فالنخب البدوية/الريفية تفشل هي الأخرى في تحقيق أي مكاسب للشعب، ما يدفع بتشكيل نخب جديدة، كانت على هوامش النخب الحاكمة، أو من جراء الانتقال السريع والمتواصل لأبناء البادية/الريف إلى المدينة، حيث " مرة أخرى، عملية "التطور" التي أبرز سماتها - كما بينا من قبل - (الحديث للجابري) الانتقال من البادية إلى المدينة، ومن الهوامش إلى المراكز، عبر انتشار التعليم وذيوع وعي الحاجة إلى الارتقاء على سلم المواقع والمنازل "،<sup>١١</sup> لتأتي بعد ذلك نخبة ثالثة لتكمل الدورة الخلدونية التي ربما يكون أحد شعاراتها حسب الجابري "الإسلام هو الحل".

تنحشر في المجتمعات العربية إذاً وبحسب الجابري ثلاث نخب رئيسية: النخبة الأرستقراطية التقليدية المدنية وامتداداتها، والنخبة التي أفرزها القطاع العام/قطاع الدولة المشكلة بالدرجة الرئيسية من "بدو المدن"، وأخيراً النخب المعترضة المحتجة على واقع الحال وعلى فشل النخبتين الأولى والثانية في حل الأزمات القائمة.

وبحسب الجابري، لا تتسع هذه الخارطة من النخب المتصارعة على السلطة إلى الممارسة الديمقراطية ولا للمجتمع المدني، فهي - أي النخب الثلاثة - تخاف بعضها بعضاً، كما تخاف الديمقراطية. والعلاقة بينها علاقة نفي وإقصاء وتهميش. النخب الأرستقراطية تخشى

الديمقراطية كونها لم تعد تسيطر على الأغلبية العديدة للجمهور إذا تحولت إلى أصوات انتخابية. والنخب الثانية (المسيّرة للبلاد) تخشى الديمقراطية لأنها تخاف أن تفقد سيطرتها على السلطة التي بحوزتها الآن، حيث أنها لم تقدم حلولاً لأوسع الفئات الشعبية. أما النخب الثالثة، فهي تقبل بالديمقراطية طالما تتيح لها الانتقال إلى السلطة، أما المضي باللعبة الديمقراطية إلى نهاياتها والقبول بمبدأ تداول السلطة فينتهي عند أول مرة تصل بها هذه النخب إلى السلطة.

وبسبب هذه الخارطة للنخب كما يعرضها الجابري، تركز النخب المسيّرة للحكم على مركزية الدولة، بما فيها العائدات الاقتصادية والريعية. وينشأ بهذا صنم ضخم ينتج ثقافة "تلقائية" كما سماها الجابري، ترى أن أي عملية تغيير لا يمكن أن تتم إلا عبر صنم ضخم أيضاً بمواجهة ما لا تستطيع باقي النخب مواجهته، فتبرز ثقافات ومفاهيم مثل المستبد العادل، والزعيم البطل، والقائد الفذ، والمنقذ المخلص للبلاد، والقائد الرمز.

يحاول الجابري من خلال هذا النموذج تحليل عناصر وديناميكيات حالة الانسداد الديمقراطي في البلاد/الأقطار العربية. وحاكي الجابري من خلال هذا النموذج، أو ربما استجدي نظرية ابن خلدون في مقدمته الشهيرة التي سعى من خلالها (ابن خلدون) إلى تفسير حالة نشوء وتطور واندثار الدولة عبر استخدامه لمفهوم "العصبية". وعلى الرغم من أهمية النموذج الذي طوره الجابري، وبخاصة لجهة محاولة توظيف النظرية الخلدونية في تحليل وتفسير حالة الانسداد الديمقراطي في الأقطار العربية، ولما يمتلكه أيضاً هذا النموذج من أدوات تحليلية (اجتماعية/ثقافية، سياسية)، فإنه ما زال قاصراً عن التطبيق على معظم الأقطار العربية، وإن كان يصلح جزئياً في تفسير حالة الانسداد الديمقراطي في بعض الأقطار العربية كمصر والعراق منذ حقبة الاستقلال وبعيدها. فمن غير الواضح ما إذا كان يمكن قبول خارطة النخب التي يقترحها الجابري في نموذج، وبخاصة أنه

لا يوجد ما يثبت وجود هذه الحدود الفاصلة التي اقترحها الجابري بين النخب الأرستقراطية والنخب التي تندفع من البادية/الريف إلى المدينة، وأيضاً إلى آليات تشكلها وتم فصلها لتصبح قوة منظمة أو شبه منظمة تسعى إلى تحقيق مصالح واضحة لها ومشتركة. ويضاف بأن الجابري لم يحاول التعرض إلى جزء كبير من الأقطار العربية التي تعتمد اقتصاد الريع، والتي نشأت في سياقات تاريخية بخلاف تلك التي اقترحها في نموذج.

وعلى الرغم مما تقدم، يحيلنا تحليل الجابري على الاهتمام بالنظرية السياسية التي تركز على النخب السياسية بالدرجة الأولى وباقي النخب الاقتصادية والاجتماعية/الثقافية في عمليات الانتقال والتحول نحو الديمقراطية، الأمر الذي يقترحه الكثير من المفكرين في هذا الحقل.

### جون ووتربوري

يحاول ووتربوري اقتراح نموذج خاص بالشرق الأوسط فيما يتعلق بمسألة الانتقال إلى الديمقراطية، حيث يستعرض مجموعة من العناصر والعوامل المتواضع عليها بهذا الخصوص للتأكيد على بعضها، والتقليل من شأن الآخر في محاولة منه لرسم وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في حسم مسألة الانتقال إلى الديمقراطية. فهو يؤكد أن التطور الاجتماعي - الاقتصادي لا يمكن الاعتماد عليه باعتباره ضرورة مسبقة للتحويلات الديمقراطية أو للانتقال إليها، بل وحتى لا يرى بها شرطاً مسبقاً لذلك. يقول ووتربوري "إن المستويات العالية نسبياً في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي بمعناه العام لا يمكن إلا أن ينظر إليها بصفتها تيسر التحرك نحو الليبرالية والمسؤولية السياسية، والمستويات الواطئة لا يمكنها أن تضع عقبات كأداء بوجه التحويلات الديمقراطية (الهند، وتركيا، والسودان بين حين وآخر) ... إن المستويات العالية في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي لا هي ضرورية، ولا هي كافية لتحقيق الديمقراطية".<sup>١٢</sup> كذلك الأمر،

يستبعد الكاتب أن يكون للدولة اللاضريبية في الأقطار العربية أثر في تعثر التحول أو الانتقال إلى الديمقراطية، فالكاتب يعتبر أن هناك دولا كثيرة تجبي ضرائب أقل مما تتم جبايته في الأقطار العربية، إلا أنها تخوض تجارب ديمقراطية. يضاف إلى ما تقدم، أن الكاتب يبدي عدم حماسه إلى اعتبار أن شيوع الثقافة الإسلامية والنظام الاجتماعي الأبوي في المنطقة لها تأثير ذو مدلول على حالة الانسداد الديمقراطي في الشرق الأوسط.

ويقترح ووتربوري استثنائيتين يتميز بهما الشرق الأوسط لتفسير حالة الانسداد الديمقراطي به، الاستثنائية الأولى تكمن في تضافر استخدام الحرب والاستبداد، فالحرب تستدعي حشد الجند وتوخي رسالة لتبرير الاستبداد. والاستثنائية الثانية للشرق الأوسط تكمن في تحالف الطبقة الوسطى (موظفي الدولة، المثقفين) مع الدولة تحالفا عضويا، كذلك بالنسبة للبرجوازيات المحلية، فهي " تتخلى عن أي دور سياسي علني، فتقوم باتباع توجهات الدولة الاقتصادية العامة، وذلك لقاء السماح لها بجني أرباح كبيرة... وبهذه الطريقة تتطور لدى نقابات العمال الكبرى وزعمائها، ولدى برجوازية القطاع الخاص، ولدى القادة والمديرين في الدولة، شبكة من المصالح التي يمكن أن يهددها الانفتاح الديمقراطي " ١٣.

لم يقدم ووتربوري دلائل واضحة على أن الاستثنائيتين المذكورتين هما فعلاً استثنائيات شرق أوسطية، فإن كنت لا أنفي أنه قد تكون هناك علاقة بين الحرب أو احتمالات الحرب وتوخي ذلك لتبرير الاستبداد، إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى أن هذا الربط يصلح لتفسير الحالة الشرق أوسطية (وبخاصة الأقطار العربية حسب الكاتب) فالحرب يمكن دائماً أن تستخدم لتبرير الاستبداد، ولا يمكن التأكيد على أن هذه سمة خاصة في بلدان الشرق الأوسط. وينطبق الشيء نفسه على علاقة البرجوازية المحلية والطبقة الوسطى في الدول غير الديمقراطية بالدولة وأركان النظام السياسي بها. فالحالات التي

وقفت بها البرجوازية المحلية والطبقة الوسطى بشكل واضح ضد الدولة غير الديمقراطية نادرة جداً، جزء من دول أمريكا اللاتينية في مرحلة الاستبداد شهدت تحالفاً بين الدولة والبرجوازيات المحلية بها وقطاعات واسعة من الطبقة الوسطى، وبخاصة موظفي الدولة، ما ينطبق على أماكن كثيرة في العالم.

وإن كنا نوافق مع الكاتب على عدم وجود تأثير ذي مدلول لشيوع الثقافة الإسلامية والنظام الاجتماعي الأبوي في الشرق الأوسط على حالة الانسداد الديمقراطي بها، فإن الكاتب تعرض لهذا الجانب بشكل سريع، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة أعمق، وبخاصة في حال التمييز بين احتمالات الانتقال إلى الديمقراطية وبين التحول إليها. إن الانتقال إلى ممارسة الديمقراطية الإجرائية، وبالمعنى الشكلي، قد لا يعيقه شيوع الثقافة الإسلامية والمجتمع الأبوي، أما التحول نحو الديمقراطية فنرى أنه يستلزم تغييراً في نمط النظام الاجتماعي والثقافي.

أما بالنسبة لتأثير الدولة اللاضريبية، التي لا يرى الكاتب تأثيراً لها على حالة الانسداد الديمقراطي بالمنطقة، فنرى أن يتم نقاش الموضوع من زاوية أخرى، حيث أن معظم دول المنطقة تعتمد الاقتصاد الريعي في عائداتها وتمويلها، الأمر الذي قد لا تختص به دول الشرق الأوسط، ولكن نرى أن هذا العامل في الشرق الأوسط أو خارجه يلعب دوراً رئيسياً في تمويل الدول الاستبدادية أو غير الديمقراطية (بما فيها الباتريمونيالية والباتريمونيالية الحديثة) وأيضاً التحولات المحتملة في النظام السياسي الريعي. بمعنى أوضح، يستخدم الريع الذي تتحصل عليه الدولة في تمويل مشروعها الخاص؛ أي بتمويل ديمومة آليات الحفاظ على النظام السياسي وإعادة إنتاجه. لذا، نعتقد أن لهذا العامل (الريعية) دور حاسم في إعاقة أو تأخير عملية الانتقال والتحول نحو الديمقراطية.

## أوليفييه روا

اقترح أوليفييه روا النموذج "الزبائني" في تفسير حالة الانسداد الديمقراطي وتعثُر محاولات الإصلاح السياسي. ويعتبر روا أن هناك ثلاثة أنواع من الشبكات التضامنية أو العصبية المتضامنة كما سماها:

١. الشبكة المتعاونة البحتة والمحدودة التي تتشكل حول رجل يتمتع بسلطة ما، والتي لا تدوم بعد فقد منصبه.
٢. المجموعة المتضامنة (العصبية) التقليدية (العشيرة، القبيلة، القرية، الأسرة الموسعة... ويسبق طبعا وجودها وجود الدولة).
٣. المجموعة المتضامنة الحديثة، التي ليس لها وجود سابق على الدولة، ولكنها تعمل بنفس روحية وأسلوب "التضامنيات التقليدية"<sup>١٤</sup>. يهتم روا بالشكلين الثاني والثالث لهذا النوع من التضامنيات، وبالطبع الشكل الثالث والحديث هو النموذج الذي يعتبره روا المكون الرئيسي للنظام السياسي في قسم كبير من الأقطار العربية، والذي ينشأ بفعل الوجود السابق للتضامنيات التقليدية التي تتفكك "جراء التحول الحضري والتمازج الاجتماعي والأدلجة، وعندئذ تعود إلى الحياة في صورة أخرى (الزبائنية السياسية والمافيا الاقتصادية)، ولكن من الممكن أيضاً أن تزول"<sup>١٥</sup>.

يركز روا في نمودجه هذا على التجربة الجزائرية، إلا أنه يمكن تعميم النموذج على أكثر من حالة عربية، حيث تمسك بزمام السلطة حركة سياسية أو حزب سياسي قاد إلى الاستقلال (كما في الجزائر) أو أمسك بزمام السلطة بُعيد أو بعد عملية الاستقلال (مثل سوريا، والعراق، وليبيا)، وتتركز السلطة في هذا النوع من الأنظمة السياسية في يد الزعيم الواحد.

المهم في هذا النموذج هو حالة الشبه بين حركة التحرر الوطني الجزائري وحركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح"، حيث أتت الاثنتان إلى السلطة بشكل منفرد مباشرة بعد الاستقلال (أو اتفاق أسلو في فلسطين)، واستمرت هذه الحركات باحتكار السلطة والبيروقراطية الحكومية بشكل منفرد أيضاً (من غير الواضح فيما إذا كان هذا الوضع سيستمر في فلسطين بعد تشكيل أول حكومة من خارج "فتح" في آذار من العام ٢٠٠٦، السؤال الذي تصعب الإجابة عنه حالياً في كيفية قيام الحكومة الحالية لـ "حماس" في قيادة السلطة الفلسطينية التي تتشكل كل عناصرها القيادية تقريباً من حركة "فتح"، بما فيها الرئيس، فتجربة الحكومة الحالية بقيادة "حماس" لا يمكن اعتبارها في حكم "الحكومة"، حيث يقتصر نطاق سيطرتها الآن على مجلس الوزراء والقوة "النظامية"، أما باقي مكونات "المؤسسة" الحكومية فلا تخضع لغاية الآن لمجلس الوزراء).

عن حالة الجزائر يقول الكاتب "واللافت النظر، بوجه خاص، هو في الواقع عدم تجدد المجموعة [الحديث هنا عن العصبية التضامنية على شكل حركة التحرير الجزائري] إذ أنها مغلقة في وجه من ليسوا من قداماء المجاهدين أو من أبناء الشهداء، وهذا ما يعتبر تشكيلاً لطبقة حاكمة تجدد نفسها بالاستناد إلى شبكة من العصبية الجديدة. ذلك أن الحزب غير مَوْحِد [يكسر الحاء]: إن العصبية ليست هي الحزب، بل هي الشبكات الأدنى مستوى التي يمكن أن تتخذ أشكالاً متنوعة: مثل (كبار الموظفين) التكنوقراطية، و"المافيات" التي تؤمن لها مصادر دخل معينة (استثمار ميناء، تراخيص استيراد...) وتكوين عشائر جديدة على أسس إقليمية (محلية)"<sup>١٦</sup>.

توصيف الوضع في الجزائر، الذي تعرض له روا في ما يتعلق بالشبكة المتضامنة التي تسيطر على مقاليد السلطة والثروة (وبخاصة التي تأتي من خلال الربيع أو الفساد) يشبه إلى حد بعيد الوضع القائم في فلسطين. فحركة "التحرير" هنا وهناك التصقت بالسلطة أو تحولت إلى سلطة،

"عضويتها" مقتصرة إلى حد كبير على أعضاء الحركة و" المناضلين القدامى". الفرق الوحيد، والكبير، هو في انقلاب هذه السلطة/ الشبكة المتضامنة في الجزائر على نتائج الانتخابات السياسية في كانون الأول العام ١٩٩١، مقابل قبول السلطة/ الشبكة المتضامنة في فلسطين لنتائج الانتخابات السياسية التي جاءت بالتيار السياسي نفسه (التيار الإسلامي من امتدادات حركة الإخوان المسلمين). يبرز سؤال/ أسئلة كبيرة في هذه المرحلة في فلسطين، هل قبلت حركة "فتح" فعلاً بنتائج الانتخابات؟ يبدو الأمر عكس ذلك، فمنذ اللحظة الأولى لفوز "حماس" في الانتخابات التشريعية مطلع العام ٢٠٠٦، وتشكيلها للحكومة لاحقاً، لم تتصرف "فتح" كمعارضة بالمعنى التقليدي. فقد بدأت بمحاولة لإجراء تعديلات في رزمة القوانين والتشريعات في الأيام الأخيرة لعمل المجلس التشريعي المنتهية ولايته، كما بدأت جلستها الأولى في المجلس التشريعي بعد جلسة حلفان اليمين الدستوري للمجلس الجديد بالانسحاب الكامل من المجلس، في محاولة لتعليق أعماله، مروراً بمشاريع القوانين (قرار بقانون) التي حاول الرئيس أبو مازن تمريرها في فترات الانعقاد القانوني للمجلس، كذلك في المساعي التي تتم حالياً لتوسيع صلاحيات الرئيس والأجهزة المدنية والأمنية التابعة له، وليس انتهاء بالإضراب الذي تقوده حركة "فتح" لموظفي القطاع العام.<sup>١٧</sup> سوف أحاول التعرض لاحقاً لهذا الموضوع الذي أرى أنه يعتمد بدرجة كبيرة على تأثير الفاعلين الخارجيين، مع الانتباه إلى العامل الداخلي الذي يكمن في تشكل حالة من الانقسام الداخلي في حركة "فتح". وفي كل الأحوال، يشير أحد قياديين حركة "فتح" إلى أن معظم أعضاء الحركة لم يكونوا يتوقعون هزيمتها في الانتخابات التشريعية الأخيرة العام ٢٠٠٦، ما دفعها إلى المضي بعملية الانتخابات التشريعية حتى نهايات عملية فرز الأصوات.<sup>١٨</sup> استطلاعات الرأي التي سبقت عملية الانتخابات بقليل، أكدت الاعتقاد السائد أن حركة "فتح" منتصرة لا محالة في الانتخابات المذكورة.<sup>١٩</sup>

### محمد زاهي بشير المغربي

قام المغربي<sup>٢٠</sup> بمحاولة لتصنيف النماذج والمداخلات التي تعرضت لتفسير عمليات الانتقال والتحول إلى الديمقراطية أو إلى انسدادها،<sup>٢١</sup> حيث صنف هذه النماذج في ثلاثة مداخل:

#### أولاً: المدخل التحديثي

"والذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظراً لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان الديمقراطية"<sup>٢٢</sup>. فقد دافع عن هذا المدخل الكثير من الباحثين في مجال الديمقراطية مثل ديموند، وبهالا، وغيرهما. ويشير الكاتب إلى أنه وعلى الرغم من توجيه الكثير من الانتقادات إلى هذا المدخل، فإنه لا يمكن إنكار العوامل الاقتصادية في إمكانات الانتقال أو التحول نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي، أو على الأقل، في اعتبار ظروف اقتصادية ميسرة ومستويات دخل مرتفعة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الانتقال والتحول وترسيخ الديمقراطية وتطبيق الإصلاحات السياسية.

وأهم الكاتب في هذا المجال التعرض للنموذج الريعي كمدخل لتفسير حالة عدم الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي. وهناك الآن عدد لا بأس به من بلدان العالم، وبخاصة العربي، التي يمكن تصنيفها كصاحبة "ظروف اقتصادية ميسرة ومستويات دخل مرتفعة" (معظم دول النفط العربية)، يشير الكثير من الكتاب في هذا المجال إلى أن نظرية الدولة الريعية يمكن أن تشكل مدخلاً معقولاً لتفسير الوضع في هذه البلدان.

#### ثانياً: المدخل الانتقالي

يصنف الكاتب مجموعة من النماذج التي تندرج في باب اعتبار أن الانتقال والتحول نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي إنما يحصل بفعل عوامل

سياسية بالدرجة الأولى (أمثال بوتر، وأودونيل، ومينويرنج)، أو كما يسميه البعض بخيارات النخب الفاعلة في المجتمع، التي ترى عند لحظة معينة أنها تفضل "التوصل إلى تسويات وحلول وسط [بحيث يتم تقديم بعض التنازلات التي تكون على شكل عمليات لبرنة السياسة] داخل نظام الحكم التسلطي بتخفيف عمليات القمع والسماح ببعض الحريات المدنية. إلا أن هذه التحركات لا تؤدي، بالضرورة، إلى تحقيق الديمقراطية. فقد يتم إجهاض عمليات اللبرنة ويعود الحكم القمعي من جديد. بيد أنه ما أن تكتسب عملية اللبرنة دفعا وزخما قويا وجادا، ينخرط العديد من الفاعلين السياسيين في التفاعل التاريخي بين نظام الحكم وقوي المعارضة ... ويلعب السياسيون المتزعمون بالديمقراطية دورا حاسما وجوهريا لنجاحها خلال هذه المرحلة أيضا. وعلى الرغم من أنهم يشكلون دائما أقلية، فإن هناك عوامل معينة تتضافر لصالحهم. من أهم هذه العوامل، أن أغلبية المواطنين ... لا تريد عودة النظام التسلطي الذي كانت ترزح تحته".<sup>٢٣</sup>

### ثالثا: المدخل البنيوي

"توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم. وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تقيد نشاطاته، وتتيح له بعض الفرص في الوقت نفسه. ومن ناحية أخرى، فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي، ويساهم، مع الآخرين في استمراريتها".<sup>٢٤</sup>

المدخل البنيوي يفترض أن مجموعة العلائق والتفاعلات بين مجموعة من العوامل أهمها بنى السلطة والقوة بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدفع في لحظة مواتية إلى الانتقال إلى الديمقراطية من خلال النخب السياسية وغيرهم. هذه العلائق والتفاعلات هي نفسها التي قد تدفع الوضع إلى اتجاهات ومسارات سياسية أخرى بخلاف الانتقال إلى الديمقراطية. "يزعم يوشماير وزملاؤه بأن تحرك المجتمع

اتجاه الديمقراطية الليبرالية من عدمه يتشكل، جوهرياً، بتوازن القوة الطبقية، وأن الصراع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم يعمل، أكثر من أي عامل آخر، على وضع الديمقراطية ضمن الأجندة التاريخية ويحدد احتمالاتها".<sup>٢٥</sup>

يقلل المدخل البنيوي من شأن مبادرات وخيارات النخب السياسية، فهذه المبادرات والخيارات حسب هذا المدخل، محكومة بالفرص البنيوية المحيطة بها، أما هذه الفرص (الخيارات السياسية) فإنما تتشكل بفعل "البنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية".<sup>٢٦</sup> ويلخص الكاتب ستة عوامل تلعب الدور الرئيس في عمليات الديمقراطية لجهة سرعتها أو عمقها وتعزيزها وانكاستها أيضاً:

- العامل الأول يكمن في مستوى التنمية الاقتصادية ومعدلات الدخل، حيث غالباً ما تلعب معدلات الدخل المرتفعة دوراً إيجابياً في الانتقال والتحول نحو الديمقراطية، والعكس صحيح بالنسبة للفقر الشديد، حيث أن "الصراع على الموارد النادرة والامتيازات الضخمة التي قد تضمنها السيطرة على الدولة في البلدان الفقيرة يجعل الديمقراطية أمراً غير محتمل".<sup>٢٧</sup>
- العامل الثاني يكمن في التقسيمات الاجتماعية، حيث يساعد اتساع حجم الطبقة الوسطى في الانتقال إلى الديمقراطية باعتبارها النظام السياسي الأنسب لهذه الطبقة، كما أن اتساع حجم الطبقة العاملة المدنية أيضاً قد يلعب دوراً في هذا المجال، وبخاصة أن هذه الطبقة لا توجد مصلحة لها في نقب الديمقراطية.
- العامل الثالث يكمن في الدولة والمؤسسات السياسية، حيث كلما اتسع نطاق سيطرة الدولة على عناصر المجتمع ومكوناته، كلما تمت عرقلة عمليات الانتقال إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي.

- العامل الرابع يكمن في المجتمع المدني، حيث يولي الكثير من الباحثين والسياسيين أهمية كبيرة لتكون المجتمع المدني وفاعليته في الانتقال والتحول نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي، الأمر الذي يفسر حسب الكاتب نجاح الكثير من تجارب الانتقال إلى الديمقراطية والإصلاحات السياسية في بعض من بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا.<sup>٢٨</sup>
- العامل الخامس يكمن في الثقافة السياسية، حيث يرى أصحاب المدخل البنوي دوراً حاسماً لنوع الثقافة المحلية لجهة تأييدها لتوجهات الديمقراطية ووعيها، وإلى مستويات التعليم أيضاً، حيث يشير الكثير من البحوث المسحية والميدانية حسب أصحاب المدخل البنوي إلى وجود علاقات ارتباط بين مستويات التعليم مثلاً وطبيعة النظام السياسي.
- العامل الأخير يكمن في التفاعلات الدولية وعبر القومية، الأمر الذي لا يحتاج اليوم الكثير من العناء لتوضيحه. فقد بات من الواضح أن للتأثيرات الكونية بفعل "العولمة" أو النظام العالمي المعولم وأيضاً بفعل التدخل المباشر من قبل الدول الأقوى في صياغة أوضاع الدول الأضعف، السياسية وغير السياسية أمراً جلياً، ويقع من ضمنه موضوع طبيعة النظام السياسي والإصلاحات الديمقراطية.

وتتلخص أهم استخلاصات الكاتب في ضوء مراجعته العامة لأدبيات "الديمقراطية والإصلاح السياسي" في أن تفسير عمليات التحول الديمقراطي أو عدمه، إنما تصعب بسبب أن أنماط الدول التسلطية أو غير الديمقراطية إنما تختلف بعضها عن بعض في كل شيء تقريباً، فهي "تعتمد على جماعات مختلفة لشغل المناصب السياسية، وتسنند إلى تأييد قطاعات مختلفة من المجتمع، كما أن لها إجراءات مختلفة لاتخاذ القرار، وأشكالاً متباينة من التنافس والانقسام الداخلي، وطرقاً مختلفة لاختيار القادة وتحديد كيفية استخلافهم، وأساليب متنوعة للاستجابة للمطالب والمعارضة الشعبية".<sup>٢٩</sup>

## هيلغا باومغارتن

قامت باومغارتن بمراجعة لمجموعة مهمة من الباحثين في موضوع الديمقراطية وحالة التعثر الديمقراطي في الكثير من البلدان غير الديمقراطية، بما فيها العربية. وتم فحص مفهوم الباتريمونيالية التقليدية والحديثة، كما تم التعرض لعيوب المفهوم من قبل بعض الباحثين واقتراح لدمج وتطوير مفاهيم جديدة بهذا الخصوص، فعلى الرغم من حماسة بعضهم لاستخدام المفهوم في تحليل ظاهرة الانسداد الديمقراطي في بعض بلدان العالم (اسينستاد)، يميل البعض الآخر إلى اقتراح نماذج معدلة لنموذج / مفهوم الباتريمونيالية المحدثة (باولكا).

ما ميز هذه الأبحاث والدراسات هو محاولتها الانتقال من التحليل العام والنظري إلى تحليل أقل عمومية وأكثر ملموسية. فعلى الرغم من أن معظم المفاهيم المستخدمة في التحليل هي نفسها التي تم استخدامها في السابق (مثل الزعيم القائد، النخب بعامة والنخب السياسية، الريعية، الشرعية، شبكة المشايخين، النفعية المتبادلة، العطايا، الزبائنية...) فإنه تم توظيفها بطريقة أكثر ملموسية وامبريقية. ويرى ريتشارد سنايدر، على سبيل المثال، أن تحليل النظام السياسي الباتريمونيالي يجب أن يركز، ومن ضمن قضايا أخرى، على تحليل مقدرة النخب المختلفة على القيام بفعل ذاتي<sup>٣٠</sup> ضد الحاكم. باولكا من جهة ثانية، قام بتحليل النموذج الباتريمونيالي<sup>٣١</sup> من خلال اختباره للحالة المصرية، وخلص إلى نتيجة مفادها أن المفهوم (الباتريمونيالية الحديثة) وإن ساعد على فهم العلاقات داخل أجهزة الدولة وتفسيرها كما فيما بينها (أجهزة الدولة)، والعلاقات بين الزعيم والنخب والمجتمع، فإنه (المفهوم / النموذج) غير قادر على الإمساك / الفهم والتفسير للديناميات السياسية والسوسيواقتصادية للنظام، إنه (المفهوم / النموذج) غير قادر على فهم احتمالات التغيير لدى النخب السياسية، حيث يمكن لهذا النموذج أن يعطي تفسيراً جزئياً فقط لهذه الظاهرة<sup>٣٢</sup>، الأمر الذي دعاه إلى اقتراح نماذج أخرى لتحليل النظام السياسي (في مصر) وآليات

التغيير به، حيث استخدم بولكا لهذا الغرض نظرية "رأسمالية الدولة وطبقة الدولة" كما استخدم نظرية دولة "البيروقراطية - التطورية الطرفية" <sup>٣٣</sup>.

مكنت الأبحاث والدراسات التي قامت باومغارتن بمراجعتها من فحص أعمق للعلاقة بين النموذج الباتريمونيالي الحديث للدولة ونظرية الدولة الريعية. وبحسب هذه الدراسات (اسينستاد، سنايدر، براتون/فان دي فاله، بولكا/شميد)، يتفق الجميع على أن الدولة الريعية على الأغلب ما تكون نظاماً باتريمونياً محدثاً، حيث يعتبر توظيف الريع من العناصر الأساسية لاستدامة النظام والمحافظة على "شرعية" القائد. <sup>٣٤</sup> لذلك، تم اقتراح تعديل تسمية هذا النوع من الأنظمة إلى "الباتريمونيالية المحدثة الريعية"، حيث يقوم هذا النوع من النظم السياسية باستخدام هذا الدخل (الريع) لضمان شرعية القيادة الباتريمونيالية والنظام السياسي أيضاً عبر توزيع العطايا مباشرة للنخب، وعبر عدد ضخم من الزبائنية/شبكة ضخمة من الزبائنية. هذا الريع يتم توزيعه عبر طرق مختلفة، وله تأثير مركزي مهم على المبنى الاقتصادي/الاجتماعي، حيث يكون المجتمع هنا وبشكل عام، كما الأفراد مضطرين، وبشكل ممنهج ومنظم، إلى المشاركة والاندماج في عملية كفاح وسعي منهم للحصول على جزء أو حصة من هذا الريع، هذه العملية تعتمد إلى حد كبير على العلاقات الشخصية (القرابة، الصداقة، المنفعة المتبادلة/الشبكة الزبائنية). <sup>٣٥</sup>

### مشتاق خان وجميل هلال

يحاول خان وهلال تطوير إطار أو مدخل مختلف لتقييم الوضع في فلسطين. ف "الباتريمونيالية الحديثة" ونظرية "الحكم الصالح" لا تصلح حسب الكاتبان لفهم طبيعة السلطة الفلسطينية (كنواة لدولة غير مكتملة) وصيرورتها، وبالتحديد، ديناميكيات تحولها وحركتها وأدائها. وفي هذا الخصوص، يقترح الكاتبان مدخلاً آخر "تحولياً" (transformation potential)، فالبيئة السياسية والاقتصادية والأمنية

التي عملت بها السلطة الفلسطينية لا تمكن من استخدام النموذج "الباتريمونيالي الحديث" ونظرية "الحكم الصالح" من التطبيق بشكل منفرد. وبحسب الكاتبين، توجد عوامل داخلية تدفع للانتقال نحو الربيع النهبي للقيادة الفلسطينية، إلا أن هناك أيضاً عوامل خارجية لهذا التوجه. إن السياسة الإفسادية الخارجية، عبر القيود على الاقتصاد المحلي تدفع بالقيادة السياسية الفلسطينية للاندراس في، أو التورط في، أو تفضيل خيار عائدات النهب على المدى القصير والسريع مقابل خيار التطور على المدى البعيد.<sup>٣٦</sup>

يعرض خان وهلال ثلاثة أنواع من الفشل السياسي والإداري لدى السلطة الفلسطينية: الأول يتلخص في الفساد والخراب الذي تم تشجيعه بقصد من الحكومة الإسرائيلية عبر "الإطار الإداري" الذي أصرت إسرائيل عليه في التعامل مع السلطة، ابتداء من نقاط التفتيش والحوار والنقاط الحدودية، وانتهاء بالأموال التي يتم جمعها وإعادةتها للرئيس عرفات دون رقابة، الأمر الذي يعتبره الكاتب خارج عن نطاق التحكم من قبل السلطة الفلسطينية. والثاني يتلخص في الفساد والخراب المتعلق بعوامل داخلية والمرتبب بنقص المساءلة والمحاسبة كما يرتبب بضعف الجهاز الأمني. والثالث يتلخص في فشل السلطة الفلسطينية في الاستجابة إلى القيود والمحددات التي تم فرضها من الخارج (مثل المطالب الإسرائيلية والأمريكية في المجالات الأمنية والسياسات المالية وغيرها)، هذا النوع من "الفشل" حسب الكاتب، لا يمكن الحكم عليه من منظور نظرية "الحكم الصالح" وتفسيره باعتماد المدخل "الباتريمونيالي الحديث"، فالخيارات المتاحة للسلطة الفلسطينية معدومة أصلاً.

إن، البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية التي عملت بها السلطة الفلسطينية لا تمكن من تقييم وتحليل ورصد صيرورة "الدولة المجزوءة" والنظام السياسي الفلسطيني من خلال نظرية "الحكم الصالح" والنموذج "الباتريمونيالي الحديث". المدخل "التحولي"

الذي يقترحه الكاتبان يعطي العامل الخارجي دوراً حاسماً، حيث يرى أن إسرائيل سعت إلى دولة "زبون" لها، والخيارات الإسرائيلية بهذا الخصوص كانت إما أن تكون دولة "زبون" ذات خاصية "اندماجية" (integrationist client state) مع إسرائيل (تنظيمها الإداري وهيكلها الاقتصادي بشكل خاص يتم تصميمه في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي)، وإما دولة "زبون محتواة بشكل غير متكافئ" (asymmetric containment client state)، بحيث يتم التحكم بأدائها الاقتصادي والسياسي والإداري والأمني من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يتم توظيفها دون نسق ثابت (التحكم بعملية التنقل الداخلي للأشخاص والبضائع، والسيطرة على الحدود والمعابر، والإغلاقات، والتدمير للبنى التحتية، والاجتياحات العسكرية الشاملة والجزئية، والتحكم بأموال السلطة وغيرها).<sup>٣٧</sup>

يبدو أن إسرائيل فضلت الخيار الثاني (asymmetric containment client state). ولم يبحث خان وهلال بشكل مفصل أسباب اختيار إسرائيل للخيار المذكور، وتمت الإشارة فقط إلى أن عنصر العمالة غير الماهرة هو العامل الوحيد الذي قد يدفع بإسرائيل إلى تبني نموذج الدولة "الاندماجية". وفي كل الأحوال، وفي معرض تطوير النموذج "التحولي"، يقترح الكاتبان التفريق بين نظامين في الدول النامية، الأول ديناميكي والثاني غير ديناميكي. الأول يستخدم العناصر والأدوات الباتريمونالية الحديثة (شبكة الزبائنية بخاصة)، إلا أنه يقوم بتنظيمها وتوظيفها بشكل يتم معه ضمان الانتقال إلى آليات السوق ومراكمة رأسمال وطني، بعكس النظام غير الديناميكي الذي يتم فيه توزيع الريع على الشبكة الزبائنية دون تحقيق الانتقال إلى آليات السوق ومراكمة رأس المال.

يعتمد الكاتبان، ولأغراض تطوير المفهوم "التحولي"، دراسة معمقة لآليات توزيع الريع وديناميكياته، باعتباره عاملاً حاسماً في اتجاهات التحول في النظام السياسي في البلدان النامية. ويقترح خان وهلال

في هذا الخصوص، وفي معرض تحليلهما للسلطة الفلسطينية، أربعة نماذج لصيرورة الدولة الممكنة:

١. الدولة "الزبون" التي يمكن أن تكون على نوعين كما أوردنا (اندماجية أو محتواة بشكل غير متكافئ).
٢. الدولة النهبية.
٣. الدولة الزبائية المتشظية.
٤. الدولة التنموية.

ويمكن أن تكون جميع النماذج المذكورة نظماً باتريموئالية حديثة، إلا أنها تختلف بالأساس في آليات الحصول على الربح وإعادة توزيعه. وبحسب الكاتبين، تشبه السلطة الفلسطينية بمقدار أو بآخر جميع النماذج المذكورة، إلا أنهما يريانها أقرب ما تكون إلى النموذج الأول بشقه الثاني (asymmetric containment client state)، الأمر الذي يبدو واضحاً للعيان وإلى حد بعيد في الفترة الأخيرة.

## خلاصة

تقاطعت مجموعة النماذج والمداخل والتصورات المبحوثة مع بعضها البعض في جوانب محددة واختلفت في أخرى، إلا أن أياً منها لم يستطع أن يشكل قاعدة نهائية لتفسير موضوع الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية أو عدمه. فعلى ما يبدو، وكما أشار المغيربي، فإن "النظم التسلطية تختلف عن بعضها البعض بنفس درجة اختلافها عن النظم الديمقراطية"،<sup>٢٨</sup> الأمر الذي قد لا يكون من المفيد معه محاولة البحث عن إطار نظري شامل ونهائي لغرض التفسير والتحليل. إلا أنه يمكن الجزم بأن لدينا خارطة، حيث ما تم تقديمه لغاية الآن، وعلى الرغم من عدم وصوله إلى صيغة النظرية الكاملة / المنتهية (الأمر الذي نستبعد حصوله)، فإنه يشكل خارطة لمجموعة

من النماذج تتسع لمجموعة كبيرة من التصورات والمداخل التحليلية التي من شأنها جميعاً، بمقدار أو بآخر، أن توفر أرضية للانتقال إلى تأسيس إطار نظري أو منظومة نظرية أكثر شمولية وترابطاً، والذي على الأغلب أن لا يكون على شكل نظرية بالمعنى المنتهي، بمقدار ما يشكل نسيجاً معرفياً استشرافياً.

## هوامش الفصل الثاني

<sup>١</sup> جوني عاصي. نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، إعادة نظر في براديغم التحول، مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله-فلسطين، ٢٠٠٦. وقد استخدم فيها المؤلف ما مجموعه ١٣٤ مرجعاً منها ١٠٦ مراجع نشرت منذ العام ١٩٩٠ و٤٧ مرجعاً نشرت منذ العام ١٩٩٥ مقابل ٤٤ مرجعاً فقط نشرت قبل العام ١٩٩٠.

<sup>٢</sup> هدى ميتكيس. التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي، ص ١.

[www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9961](http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9961)

<sup>٣</sup> محمد زاهي بشير المغربي. الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ص ١.

[www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9960](http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9960)

<sup>٤</sup> أميمة مصطفى عبود. مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد، ص ١.

[www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=10161](http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=10161)

<sup>٥</sup> انظر "وثيقة الإسكندرية" آذار ٢٠٠٤، مؤتمر قضايا الإصلاح السياسي العربي، الرؤية والتنفيذ، المنعقد في ١٢ - ١٤ آذار ٢٠٠٤، في مكتبة الإسكندرية.

<sup>٦</sup> جورج جقمان. "ما هو المقصود بخطة "إصلاح" الشرق الأوسط؟ وثيقة الإسكندرية نموذجاً"، الأيام، ٢٠/٦/٢٠٠٤.

<sup>٧</sup> باسم زبيدي. الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخدامه " الحالة الفلسطينية ... نموذجاً"، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥، ص ٥٤.

<sup>٨</sup> محمد عابد الجابري. "المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، في مجموعة من الباحثين، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

<sup>٩</sup> يرى محمد عابد الجابري أن المجتمع المدني هو "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية بالمعنى الذي ذكرناه، أعني المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية

والاجتماعية والاقتصادية... المجتمع الذي تقوم فيه " دولة المؤسسات " بالمعنى الحديث ... البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات ... الخ".  
المصدر السابق، ص ١٨٤.

<sup>١٠</sup> يعتبر الجابري أن النخبة هي " مجموعة من أبناء الجيل الواحد، أو الأجيال المتداخلة، تجمع بينهم تطلعات وتحركهم طموحات يصفون عليها صفة الإطلاق، فيجعلونها مشروعاً مستقبلياً للمجتمع كله، ويعملون على تجنيد " الشعب " من أجل تحقيقها".  
المصدر نفسه، ص ١٩٧.

<sup>١١</sup> المصدر نفسه، ص ١٩٢.

<sup>١٢</sup> جون ووتربوري. " ديمقراطية من دون ديمقراطيين، إمكانات التحول الليبرالي في الشرق الاوسط"، في غسان سلامة (محرر)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٧٩.

<sup>١٣</sup> المصدر نفسه، ص ٨٣.

<sup>١٤</sup> أوليفيه ر.وا. الزبائنية والمجموعات المتضامنة. في غسان سلامة (محرر)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٦٥.

<sup>١٥</sup> المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

<sup>١٦</sup> المصدر نفسه، ص ٣٧١.

<sup>١٧</sup> في مقابلة مع السيد نبيل عمرو لغرض هذه الرسالة في تشرين الأول ٢٠٠٦، وعند سؤاله إلى متى سوف يستمر هذا الإضراب (والحديث عن إضراب موظفي القطاع العام)، أجاب السيد عمرو " حتى تنحل الحكومة الحالية وتأتي واحدة جديدة ليست من حماس".

<sup>١٨</sup> من مقابلة مع د. محمد اشتية تم إجراؤها لغرض هذا البحث في أواخر أيلول/ ٢٠٠٦.

<sup>١٩</sup> راجع استطلاعات الرأي التي أجراها " المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية " بخصوص الانتخابات التشريعية الفلسطينية للعام ٢٠٠٦، حيث أفادت نتائج آخر استطلاعات الرأي بهذا الخصوص بتفوق شعبية حركة " فتح " مقابل شعبية حركة " حماس"، ففي استطلاع أجراه المركز في ١٧-١٩/ كانون الثاني ٢٠٠٦، حصلت حركة " فتح " على تأييد ٤٢٪ من المستطلعة آراؤهم مقابل ٣٥٪ لحركة " حماس". النتائج نفسها تم تأكيدها في استطلاع آخر للمركز نفسه في يوم الانتخابات ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦.

كذلك يمكن مراجعة نتائج استطلاعات الرأي التي أجراها "برنامج دراسات التنمية" التابع لجامعة بيرزيت في أيلول وتشرين الأول من العام ٢٠٠٥، حيث تم الخروج بنتائج مشابهة.

<http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/opinionpolls/poll22>.

<sup>٢٠</sup> محمد زاهي بشير المغربي. الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات.

[www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9960](http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9960).

<sup>٢١</sup> قام محمد السيد سعيد بمحاولة سابقة لمحاولة المغربي لتصنيف النماذج والمداخلات التي تحاول تفسير حالة الانسداد الديمقراطي، حيث يتعرض السيد في تصنيفه ثلاثة مداخل لتفسير حالة الانسداد الديمقراطي يمكن إجمالها في النظريات الثقافية، والنظريات السياسية، والنظريات الاقتصادية. ويتشابه تصنيف السيد في بعض جوانبه مع تصنيف المغربي في كون الاثنین صنفاً مجموعة من "النظريات" السياسية و"النظريات" الاقتصادية (مع فارق إهمال المغربي للنموذج الربيعي في النماذج الاقتصادية) وأفتراقهما في تصنيف السيد لنماذج و"نظريات" ثقافية مقابل المغربي الذي صنف هذا المدخل تحت مسمى المدخل البنوي، والذي أحد عناصره النموذج الثقافي. هذا مع الانتباه إلى أن السيد اهتم في الحالات العربية من باب تفسير الانسداد الديمقراطي مقابل المغربي الذي تضمن تصنيفه الاهتمام بعمليات الانتقال والتحول في العالم بشكل عام. انظر محمد السيد سعيد. "إشكاليات تعثر الديمقراطية في العالم العربي"، في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في العالم العربي. وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة من ٢٩ شباط إلى ٣ آذار ١٩٩٦ والذي قام بتنظيمه كل من مجلة السياسة الدولية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٧.

<sup>٢٢</sup> محمد زاهي بشير المغربي. الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ص ٣.

[www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9960](http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9960).

<sup>٢٣</sup> المصدر نفسه، ص ٦.

<sup>٢٤</sup> المصدر نفسه، ص ٧.

<sup>٢٥</sup> المصدر نفسه، ص ٨.

<sup>٢٦</sup> المصدر نفسه، ص ٩.

<sup>٢٧</sup> المصدر نفسه، ص ١٩.

<sup>٢٨</sup> يتفق عدد كبير من الكتاب والباحثين السياسيين على ضرورة تكون المجتمع المدني وفاعليته لأغراض الانتقال والتحول إلى الديمقراطية. يرى عزمي بشارة أن المجتمع المدني ليس مجرد المنظمات غير الحكومية، بل إنه فصل واضح للدولة عن مؤسسات المجتمع، كما أنه تعريف للفرد كمواطن حقوقي، وتميز لأليات الدولة عن آليات الاقتصاد. باختصار، المجتمع المدني عملية وليس ظاهرة ساكنة، هذه العملية هي باستمرارها وتطورها أدت إلى الديمقراطية. انظر، عزمي بشارة. " واقع وفكر المجتمع المدني قراءة شرق أوسطية "، في إشكاليات تعفر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة من ٢٩ شباط إلى ٣ آذار ١٩٩٦ والذي قام بتنظيمه كل من مجلة السياسة الدولية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٧.

انظر أيضاً، لاري دايموند. الثورة الديمقراطية، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٧، حيث يرى الكاتب أيضاً أن " الديمقراطية تحتاج إلى بناء مجتمع مدني تعددي ينبض بالنشاط والحياة. ومن دون مجتمع مدني كهذا لا تستطيع الديمقراطية أن تتطور وتتحصن ".

ولمراجعة مواقف بخلاف المذكورة، انظر، محمد حافظ يعقوب. في الديمقراطية والمجتمع المدني، في النشرة، السنة الثانية عشرة، العدد التاسع، أيلول ١٩٩٧، ص ١١، حيث يرى الكاتب، بخلاف بشارة ودايموند، أن " المجتمع المدني " هو، من جهة، واحد من السيرورات التاريخية الكبرى التي تدخل في تكوين المجتمعات الغربية الحديثة، بالتعريف، وهو من جهة ثانية، ناتج الديمقراطية وليس علتها [إنه] مجموعة الحيز الاجتماعي، ببنائه وفئاته وشرائحه وتعاضداته وتنوعه وعناصر تجده، مقابل الإطار التنظيمي وكتلته الكثيفة، أي الدولة وسلطتها " .

<sup>٢٩</sup> محمد زاهي بشير المغربي. الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ص ١٢.

[www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9960](http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9960)

- <sup>30</sup> Baumgarten, Helga: Neopatrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions, in "Political Transitions in Arab World", Part Three, Edited by Roger Heacock, Ibrahim Abu-Ludhod Institute of International Studies (IALIIS), Birzeit University, Palestine, 2002. Page: 62.

<sup>٣١</sup> قام باولكا بتحليل النظام السياسي في مصر بالاعتماد على دراسة خمسة عناصر في النظام: ١. الزعيم الباتريمونيالي. ٢. النخب. ٣. الجهاز البيروقراطي. ٤. الأحزاب السياسية. ٥. البرلمان. المصدر السابق.

<sup>٣٢</sup> المصدر نفسه، ص ٧١.

<sup>٣٣</sup> المصدر نفسه، ص ٧٠.

<sup>٣٤</sup> المصدر نفسه، ص ٧٥.

<sup>٣٥</sup> المصدر نفسه.

<sup>36</sup> Mushtaq Khan. "State Formation in Palestine", in: Mushtaq Khan (ed.), *State Formation in Palestine*, Routledge Curzon, London and New York, 2004, p 6.

<sup>37</sup> Ibid p 10.

<sup>٣٨</sup> المغربي، محمد زاهي بشير. الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات، ص ١٢.

[www.arabrenewal.com./index.php?rd=A1&A10=9960](http://www.arabrenewal.com./index.php?rd=A1&A10=9960).



## الفصل الثالث

طبيعة النظام السياسي الفلسطيني/ اختبار النموذج

الباتريمونيالي الحديث



## الفصل الثالث

### طبيعة النظام السياسي الفلسطيني/ اختبار النموذج الباتريمونيالي الحديث

#### مدخل إلى الحالة الفلسطينية

كما تم استعراضه سابقاً، يوجد العديد من مداخل تحليل ديناميكيات واتجاهات الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية في البلدان التي لم يتحقق بها هذا النوع من الأنظمة السياسية. فهذه المداخل تراوحت بين ما يشبه إطاراً "شاملاً" في التحليل إلى ما هو أقل من ذلك، حيث تواضع بعضها إلى التركيز على عامل معين (عامل منفرد، اقتصادي مثلاً، أو حتى إلى عامل جزئي في إطار العامل المنفرد مثل الريعية في العامل الاقتصادي) أو مجموعة من العوامل، في محاولة للكشف عن ديناميكيات واتجاهات الانتقال أو التحول نحو الديمقراطية أو عدمه. هنا أود الإشارة مرة أخرى إلى أن هذه المداخل وإن كان كل منها بشكل منفرد لا يصلح كنظرية منتهية لتحليل ديناميكيات واتجاهات الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية في البلدان التي لم يتحقق بها هذا النوع

من الأنظمة السياسية، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن هذا المدخل أو ذاك لا ينطبق إطلاقاً هنا أو هناك، الأمر الذي يعني أنه من غير المفيد محاولة تطبيق منهج "عزل" المداخل غير المنطبقة للوصول إلى مدخل نهائي في التحليل. لذا، لن ندعي مرة بأن هذا المدخل يصلح أو لا يصلح بشكل كامل، بل إن هذا الموضوع يسوقنا إلى استخدام منهج آخر لاعتماد المدخل أو المداخل الأنسب لتحليل النظام السياسي في فلسطين، حيث يمكن مقاربة المدخل الذي تنطبق عناصره ومكوناته بشكل أكبر على الحالة الفلسطينية.

قضية أخرى ذات أهمية في هذا المجال، وهي أن الحالة السياسية والنظام السياسي في أي مكان (كما أية ظاهرة على الإطلاق بحسب ما أعتقد)، هي حالة متحركة ومتغيرة بشكل دائم، وهذه العملية (الحراك والتغير) قد تكون سريعة هنا وأبطأ هناك، إلا أنها تؤدي أيضاً إلى تغيير "العوامل" التي تحرك وتغير الحالة السياسية والنظام السياسي نفسه. هذه "العوامل" تتغير بشكل سريع أو بطيء بحسب سرعة التغير والتبدل في الحالة السياسية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تلعب العائدات النفطية دوراً هائلاً في تكريس نظام سياسي ملكي/قبلي مركزه العائلة المالكة في السعودية، حيث تسيطر العائلة المالكة على "الريع" المتحصل من بيع النفط بالأسعار العالمية حالياً (تراوح سعر البرميل بين ٧٠-٥٢ دولاراً أمريكياً خلال العام الذي تم فيه إعداد هذا البحث)، مقابل ضعف تأثير هذا العامل في حال افتراض حدوث تدهور حاد في أسعار النفط العالمية. في الحالة الأولى، سوف يلعب توزيع "الريع" من قبل العائلة المالكة دوراً حاسماً في استقرار وتجدد النظام السياسي وشرعيته، وفي الحالة الثانية سوف يضطر النظام السياسي إلى البحث عن آليات أخرى (عوامل أخرى) لاستقراره وتجده، وإلا سوف يفقد الكثير من شرعيته السياسية، وبالتالي مرتكزات استقراره.<sup>١</sup>

بناء على ما تقدم، قد يكون أحد المداخل صالحاً بدرجة كبيرة في مرحلة معينة أو لحظة سياسية معينة، الأمر الذي قد لا يستمر في مراحل

سياسية أخرى، وبخاصة في الحالات السياسية التي تتسم بحراك وتغير سريعين، الأمر الذي نعتقد بانطباقه على الحالة الفلسطينية. فقد شهدت المنطقة (فلسطين والجوار) منذ توقيع اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣ حالة حراك وتغير كبيرين في المجال السياسي (كما في باقي المجالات)، ابتداءً بأحداث النفق<sup>٢</sup> في أيلول من العام ١٩٩٦، والصدمات العسكرية التي تلتها بين السلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، والفشل الذي أصاب حالة المفاوضات السلمية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل في تموز من العام ٢٠٠٠ (محادثات كامب ديفيد)، إلى سقوط حزب العمل ونجاح الليكود العام ٢٠٠١ لتفشل عملية المفاوضات فعلياً، ثم حالة الإغلاق "الأمني" الإسرائيلي لحدودها بوجه العمالة الفلسطينية في إسرائيل، الذي بدأ في العام ٢٠٠٠ بشكل محكم،<sup>٣</sup> والتدهور الدراماتيكي في الوضع الاقتصادي الفلسطيني الذي تبعه، والتغيرات في مواقف الدول ذات التأثير في المنطقة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وليس انتهاء بحصار الرئيس عرفات العام ٢٠٠٢ ووفاته في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤، ووصولاً إلى مشاركة حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية وفوزها وتشكيلها للحكومة العاشرة في السلطة الفلسطينية مطلع نيسان من العام ٢٠٠٦ وما ترتب على ذلك من أحداث ومواقف وسياسات للاعبين الرئيسيين في المنطقة، هذه الأحداث والمواقف والسياسات التي يمكن اعتبارها في عداد الإستراتيجية أو ذات التأثيرات والأبعاد الإستراتيجية، التي تمثلت في السياسات الإسرائيلية والدولية اتجاه الحكومة التي شكلتها حركة "حماس"، حيث قامت إسرائيل فضلاً عن المقاطعة السياسية لحكومة "حماس"، ووقف أي اتصالات معها، والامتناع عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من الجمارك والضرائب التي تقوم بجبايتها على معابرها، كذلك الأمر بالنسبة للدول المانحة التي ما زالت تتمتع عن تقديم مساعداتها التي كانت تشكل ما يقرب من نصف الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. هذا ويمكن إضافة دخول العاملين في القطاع الحكومي المدني بالإضراب العام والمفتوح نظراً لعدم تسلم

العاملين به رواتبهم لأكثر من ستة أشهر بسبب الضائقة المالية التي تفرضها إسرائيل والدول المانحة على الحكومة الحالية لـ "حماس".<sup>٤</sup> كل ما تقدم، وحصوله في فترة زمنية قصيرة، أو قصيرة جداً بالمعنى النسبي، يؤكد ما ذهبنا إليه في التحرك المستمر في وزن عوامل التغيير والتحول في المنطقة.

مما تقدم، يمكن لأحد المداخل أن يصلح في تحليل ديناميكيات واتجاهات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني بدرجة كافية في مرحلة معينة، ولا يصلح بالدرجة نفسها في مراحل أخرى. لذا، يمكن استخدام أكثر من مدخل حسب التغييرات التي حصلت في الحالة السياسية الفلسطينية. كما أن هناك قضية مهمة كنا قد أشرنا لها فيما سبق، وهي تأثير العوامل الخارجية، وبخاصة التدخل والنشاط الإسرائيلي الكثيف في المنطقة وكذلك الأمريكي، الأمر الذي يمكن اعتباره عاملاً حاسماً في التأثير على النظام السياسي الفلسطيني واحتمالات التغيير فيه.

بناء على هذه المداخلة، سوف أحاول اختبار النموذج "الباتريمونيالي الحديث" كمدخل رئيسي في تحليل اتجاهات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة محددة من تاريخ التجربة الفلسطينية، وفحص تأثير العوامل الخارجية في التأثير على الوضع السياسي في فلسطين، للكشف عن فعل هذا النموذج وديناميكياته وجوانب قصوره، ومن ثم، محاولة تطوير هذا النموذج من خلال النظر في الأهمية النسبية أو المتفاوتة والمتغيرة أيضاً لدور كل من عناصره ومكوناته ومقوماته.

وللفصل في تاريخية فعل النموذج الباتريمونيالي الحديث في التجربة السياسية والنظام السياسي في فلسطين، اقترح تقسيم المسار السياسي للنظام السياسي الفلسطيني إلى مرحلتين: الأولى ابتداء من توقيع اتفاق أوسلو وتسلم السلطة الفلسطينية للصلاحيات الإدارية والوظيفية وبشكل جزئي صلاحيات أمنية على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى وفاة الرئيس عرفات، والثانية ابتداء من تاريخ وفاة الرئيس عرفات وما بعد ذلك. هذا التقسيم لغايات البحث،

حيث يمكن اختيار تقسيم المرحلة نفسها إلى مراحل من نوع آخر،<sup>٥</sup> اعتمدت هذا التقسيم لاعتبارات عناصر تكوين النظام الباتريمونيالي الحديث الأساسية التي تتأسس على الحكم الفردي وشخصنة النظام السياسي والمؤسسة السياسية كما سوف نرى، الأمر الذي بات ترسخه واضحا للجميع في الحالة الفلسطينية مع الرئيس الراحل عرفات، والذي تم تأكيده من قبل الكثير من المفكرين والباحثين والسياسيين الفلسطينيين وغيرهم. ففي معرض تنبيهه إلى عدم وجود شخص يمكنه القيام بالدور نفسه الذي قام به الرئيس عرفات، يشير د. جقمان إلى أنه "من الواضح أنه لا يوجد واحد يمكنه أن يقوم بدور أبو عمار نفسه، أو أن يحظى بقبول واسع، دون آلية يحصل من خلالها على الشرعية".<sup>٦</sup> ويقول في مكان آخر "من المرجح أنه سيديون في المستقبل أن إحدى أهم تركبات الرئيس عرفات أنه أنشأ نظاما سياسيا في فلسطين لا بد أن يتغير بعد وفاته، ذلك أن الرئيس الراحل شكل نظاما سياسيا وإداريا كان هو بشخصه الصمغ اللاصق له، وهذا ينطبق أيضا على حركة "فتح"، وبدرجة أقل على فصائل منظمة التحرير".<sup>٧</sup> كما يشير د. زياد أبو عمرو إلى أن عرفات بما "له من شرعيات متعددة المصادر، تاريخية وثورية وخدمية وكرزماوية وديمقراطية"،<sup>٨</sup> ما يجعل وفاته حدثا مهما من شأنه التأثير في النظام السياسي بشكل عام، وحركة "فتح" بشكل خاص.

### السلطة الفلسطينية / نموذج باتريمونيالي حديث ... ولكن

كما جاء في تصنيف العديد من الباحثين في هذا المجال، يتصف النظام الباتريمونيالي بمجموعة رئيسية من الصفات أو المقومات،<sup>٩</sup> التي تنطبق أو يتطابق معظمها مع صفات السلطة الفلسطينية ومقوماتها (العناصر والمقومات التي أشرت إليها في مقدمة هذا البحث، والتي تتكون من أحد عشر عنصرا، تزيد عند بعض الباحثين أو تقل، والتي أشرت إلى أنني أعتقد بشدة تطابق معظمها على الحالة الفلسطينية، وأذكر بأن ما لم ينطبق منها في الحالة الفلسطينية انحصر في حرية التعبير والنقد

السياسيين، ووجود التنظيمات السياسية والاجتماعية، وأخيراً ضعف النظام البيروقراطي الفلسطيني. هذا التطابق بين عناصر ومكونات وصفات الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها أمكنت ملاحظته منذ تسلم منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة "فتح" للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو (ما سوف آتي عليه بالتفصيل لاحقاً)، الذي استمر حتى إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة وفوز حركة "حماس" بها وتشكيلها للحكومة في آذار ٢٠٠٦، الأمر الذي أثار ويثير أسئلة أساسية حول النموذج الباتريمونيالي الحديث كنموذج صالح في تحليل وتفسير صيرورة النظام السياسي في فلسطين، حيث يفترض في صميم النموذج الباتريمونيالي والباتريمونيالي الحديث، أن الممارسة الديمقراطية بالمعنى الفعلي؛ أي الاحتكام إلى نتائج صناديق الاقتراع، وتنظيمها بشكل نزيه وشفاف، والقبول باستحقاقات عملية فرز الأصوات؛ أي التداول السلمي للسلطة، كل هذا لا يعتبر من مقومات النماذج الباتريمونيالية المعروفة، الأمر الذي نراه يثير سؤالاً حول مشروعية استخدام هذا النموذج في تحليل صيرورة النظام السياسي في فلسطين، واستشراف إمكانات الانتقال أو التحول والتغيير في طبيعة هذا النظام ومكوناته.

لذا، سوف أقوم باستعراض وتحليل أداء السلطة الفلسطينية باعتبارها مشروعاً لحركة "فتح" لغاية التاريخ المذكور في إطار ما ينطبق من الصفات والمقومات للنظام الباتريمونيالي الحديث وفي إطار ما لا ينطبق أيضاً، للنظر في التحولات التي حدثت في الحركة والسلطة التي كان من أهم نتائجها فشل الحركة في الحصول على أغلبية انتخابية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وبالتالي فشلها في تشكيل الحكومة والإسماك بزمam كل عناصر السلطة (الرئاسة والحكومة و"البرلمان"). فكما يقال الآن، لدينا سلطة برأسين، أحدهما تتزعمه حركة "فتح" (الرئاسة والأجهزة الأمنية وبعض المؤسسات المدنية)، والآخر تتزعمه حركة "حماس" (الحكومة وجزئياً بعض المؤسسات المدنية التي تتقاسم الصلاحيات عليها مع العناصر القيادية في الخدمة المدنية الموزعة على

الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الوزارية كافة). ما أود الإشارة إليه قبل البدء في عملية تحليل تجليات النموذج الباتريمونيالي الحديث في فلسطين، أنني سوف آخذ بالاعتبار المراحل التي أشرت إليها في مكان ما في هذا البحث، أي قبل وفاة الرئيس عرفات وبعد وفاته.<sup>١٠</sup>

ولمناقشة أهم عناصر النموذج الباتريمونيالي الحديث ومقوماته كما يراها الكثير من الباحثين ومقارنتها مع الوضع في فلسطين، يمكن إيراد التالي:

### الحكم الفردي

تتصف الأنظمة الباتريمونيالية الحديثة بالحكم الفردي الذي يعتمد على بيروقراطية إدارية وعسكرية، الأمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح في التجربة الفلسطينية (السلطة الفلسطينية). فعلى الرغم من القيود التي فرضتها اتفاقية أوسلو وما تبعها من اتفاقات على طبيعة العاملين في الجهاز الأمني وحجمهم، فإن هذا الجهاز توسع ليصل تعداده إلى ما يزيد على ٨٠ ألف موظف، كما أن موظفي الإدارة العامة والخدمة المدنية قد ارتفع عددهم من ٢٠ ألف موظف عند تسلم منظمة التحرير للسلطة الفلسطينية، إلى ما يزيد على ٨٠ ألف موظف لغاية أواخر العام ٢٠٠٦.<sup>١١</sup>

المهم في هذا المجال أن الرئيس الراحل عرفات كان ولغاية وفاته المسيطر الوحيد على السلطة الفلسطينية بكل مكوناتها دون أي شراكة حقيقية مع أي كان، مؤسسات أو أفراد، منتخبين أو معينين. فكما يقول عبد الفتاح القلقلي وهو قيادي قديم في حركة "فتح": "حركة "فتح" لا تقوم بدور الحزب الحاكم، "فتح" هي حزب الحاكم، والفرق كبير كما تلاحظون".<sup>١٢</sup> وقد استمر الرئيس الراحل عرفات منذ توليه رئاسة السلطة الفلسطينية ولغاية وفاته في المسؤولية عن جميع المناصب العليا في السلطة والمنظمة وحركة "فتح"، السياسية منها والإدارية (التفيذية). فقد تقلد عرفات رئاسة السلطة ومجلس وزرائها (استمر عرفات في توليه لرئاسة السلطة الفلسطينية دون وجود لمنصب رئيس

الوزراء حتى منتصف ٢٠٠٢ بعيد تعديل القانون الأساسي بضغوط خارجية ليتضمن منصباً لرئيس الوزراء)، وجميع الأجهزة الأمنية (تم إتباع جزء من الأجهزة الأمنية لوزير الداخلية قبل وفاة الرئيس عرفات بفترة قصيرة وبضغوط خارجية أيضاً)، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والمجلس الوطني الفلسطيني، ومجلس الأمن القومي، واللجنة المركزية لحركة "فتح" ومجلسها الثوري. كما تبعت له مباشرة أهم المؤسسات الحكومية غير الوزارية مثل سلطة الأراضي، وسلطة النقد، والإذاعة والتلفزيون، وهيئة الرقابة العامة، وديوان قاضي القضاة (المحاكم الشرعية)، والتوجيه السياسي والمعنوي وغيرها من المؤسسات.<sup>١٣</sup> بالإضافة إلى ما تقدم، استحوذ عرفات على توزيع الأموال التابعة للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، حيث استمر بالسيطرة بشكل كلي على أموال السلطة الفلسطينية إلى حين تعيين سلام فياض وزيراً للمالية بضغوط خارجية، الأمر الذي خفف من سلطات الرئيس بهذا المجال، وبخاصة بعد إجراء بعض الإصلاحات في المجال المالي التي تم بموجبها تطبيق الحساب المالي الموحد للسلطة الفلسطينية، وتوزيع الرواتب عبر البنوك المحلية لموظفي الإدارة العامة والخدمة المدنية ولاحقاً الأمنية مباشرة من هذا الحساب.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص أن التغييرات الجزئية التي مست صلاحيات الرئيس عرفات شبه المطلقة، كانت فقط بضغوط خارجية، فمن غير الواضح فيما إذا كان هناك مطلب شعبي أو نخبوي باتجاه هذه التغييرات، فعلى الرغم من حالات الاحتجاج التي كانت تظهر هنا أو هناك على تركيز الرئيس عرفات لكل الصلاحيات بيديه، فإن هذه الاحتجاجات لم تذهب بعيداً لتتحول إلى أداة قادرة على التقليص الفعلي لهذه الصلاحيات، ولوضعها في نصابها الصحيح، وبقي الأمر بالنسبة لعرفات من باب القول المأثور "عرفات الزعيم الذي يمكن أن يختلف معه ولكن لا يختلف عليه". أما التعديلات/ التقليصات التي تحدثنا عنها، فقد اقتصرَت على تلك التي حصلت بفعل الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، والتي كانت في حدود ضيقة

وليست ذات تأثير كبير، وأهمها موضوع السيطرة المالية، وتبعية بعض الأجهزة الأمنية، الأمر الذي تمكن عرفات في نهاية المطاف من تجاوزه بدرجة كبيرة. فبالنسبة للسيطرة المالية، اقتصرت عملية التقليص في الصلاحيات على تحويل رواتب موظفي الإدارة العامة والأمنية من خلال الحسابات البنكية المباشرة، الأمر الذي لا يقلل من أهميته كمنقلة "إصلاحية" مهمة في النظام المالي العام في السلطة الفلسطينية، إلا أن عرفات بقي المتنفذ والمسيطر الكبير على أجزاء رئيسية من ميزانية السلطة ومنظمة التحرير. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم إنفاق ما قيمته عشرات ملايين الدولارات على التحويلات الصحية للعلاج، جُلها خارج إطار النظام الصحي الحكومي في فلسطين في العام الذي سبق وفاة الرئيس عرفات وبعد عملية "الإصلاح" المالي المذكورة، منها ١٢,٥ مليون دولار أمريكي تم تحويلها من خلال وزارة الصحة الفلسطينية، والباقي تم تحويله من خلال الرئيس عرفات (ما يقرب من ٤٠ مليون دولار أمريكي)<sup>١٤</sup>. أما بالنسبة لمرجعية بعض الأجهزة الأمنية، فقد تجاوز الرئيس عرفات المسألة من خلال الإطار الذي أطلق عليه اسم "مجلس الأمن القومي" الذي ترأسه شخصياً، واعتبره المرجع الأعلى للأجهزة الأمنية الفلسطينية.

### شبكة العلاقات الزبائنية/التضامنية في نقيض المؤسسة

تعتبر شبكة العلاقات الزبائنية/التضامنية النسيج والمقوم الأساسي الذي تتشكل منه لحمة النظام السياسي في النماذج الباتريمونيالية والباتريمونيالية الحديثة، حيث تخضع وفقاً لهذا النموذج سلسلة مترابطة من المجموعات المتضامنة حسب علاقتها بالزعيم الأول، التي تكون عادة على شكل شبكة ديناميكية ومتحركة يجمعها القائد العام، ويحدد تراتبية كل من تشكيلاتها وفقاً لمستوى وقرب العلاقة به. وتقوم العلاقة بين القائد العام وباقي أعضاء الشبكة الزبائنية/التضامنية على الولاء الشخصي للقائد، الذي يوفر بالمقابل فرص التحصل على أجزاء

من الربيع العام الذي يسيطر عليه. ولا مكان في هذا الفضاء للمؤسسة، فهي الحاضر الغائب في هذه الحالة، حيث يتشكل النظام السياسي من الأدوات المتواجدة في النظم الحديثة بما فيها الديمقراطية، إلا أنها تتصف بالضعف والهشاشة وسيطرة القائد العام عليها، أو سلسلة النخب التي يحركها على رأس هذه المؤسسات، فهي تضم بالعادة مجلساً للوزراء ومجلساً للقضاء، وفي كثير من الأحيان البرلمان الذي يتم انتخابه بالاقتراع "الحر" والعام. إلا أن هذه المؤسسات تعمل وفق آليات خاصة، تجعل منها مجرد صور أو أدوات في يد القائد العام.

في الحالة الفلسطينية، تولى الرئيس عرفات ولغاية وفاته إدارة السلطة الفلسطينية بأفرعها المختلفة (المدنية، والأمنية، والتشريعية، والقضائية) من خلال شبكة من المشايخين الذين تحولوا من تنظيم "فتح" إلى أجهزة السلطة المختلفة. فقد تمت التعيينات للفريق القيادي الرئيسي لأفرع السلطة المختلفة من الرئيس عرفات مباشرة، التي تشتمل على الوزراء، والوكلاء، والوكلاء المساعدين، والمديرين العامين، الأمر الذي نص عليه قانون الخدمة المدنية رقم (٤) للعام ١٩٩٨ والقانون المعدل له، حيث ينص القانون صراحة على صلاحيات الرئيس في التعيينات للدرجات المذكورة. ويضاف إلى أنه وفي كثير من الأحيان تمت عملية التعيين للموظفين بدرجات أقل من مستوى المدير العام بتوجيهات مباشرة من قبل الرئيس عرفات أيضاً. وينطبق الشيء نفسه على الأجهزة الأمنية، التي تم تأسيسها وتشكيلها وتعيين قياديتها وفقاً لمراسيم رئاسية، الأمر الذي ينص عليه قانون الأجهزة الأمنية. كذلك الأمر بالنسبة لتعيين القضاة، حيث ينص قانون السلطة القضائية للعام ٢٠٠٢ على أن رئيس السلطة الفلسطينية يعين القضاة بترشيح من مجلس القضاء الأعلى.

منذ تسلم السلطة الفلسطينية صلاحياتها، تم تشكيل شبكة واسعة من الأشخاص الذين يدينون مباشرة للرئيس، والذين تولوا بتفويض منه استكمال توسيع دائرة الشبكة الحاكمة. ومعظم مفاصل هذه

الشبكة العليا والوسطى تشكلت من أبناء حركة "فتح"، إلا أنها اتسعت لأكثر من ذلك، حيث كانت تضم أيضاً بعض العناصر الموالية شخصياً للرئيس عرفات من خارج الحركة، كبعض القياديين في الفصائل الفلسطينية الصغيرة، وبخاصة المنظمات الأعضاء في منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية. والأهم في هذا الموضوع، أن هذه الشبكة لم تكن ساكنة، كما أن العلاقات فيما بين أعضائها لم تكن تراتبية/هرمية بالمعنى الحرفي، فخطوط العلاقة والاتصال والتأثير والتأثر، كانت تتحرك بشكل دائم بما يخدم الرؤى والسياسات والمواقف السياسية والإدارية والأمنية التي يراها الرئيس بشكل منفرد. ولم تجر أي حالة من التفصيل النهائي لعناصر هذه الشبكة ومكوناتها، وما قد تم "تمفصله" هو فقط وجودها المتحرك والقلق وغير المنتظم إلى درجة العشوائية، الذي تمثل في الحراك الدائم لقيادات الأجهزة الأمنية والتنقل فيما بينها، وحالة التنافس المستمرة، بل المستعصية بين قادة الأجهزة الأمنية على المسؤوليات والصلاحيات، والعدد الكبير من الحكومات المتعاقبة حيث وصل إلى حين وفاة الرئيس عرفات إلى سبع حكومات، والتغيرات الدائمة في التشكيلات المؤسسية الحكومية وتبعيتها وحجمها صعوداً وهبوطاً وفي رئاستها، ودمج بعضها تارة وفكها تارة أخرى، وفي إعطاء الصلاحيات لرؤسائها ونزعها المباشر أو غير المباشر عبر خلق المؤسسات المناقسة لها، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسات الحكومية الوزارية منها وغير الوزارية، وغياب موازنات واضحة لها والخلط بين صلاحياتها ومسؤولياتها، والخلط في الصلاحيات بين الجهاز التنفيذي والقضائي والتشريعي، وتشجيع التشكيلات العشائرية والجهوية والقروية (أو على الأقل صرف النظر عن دورها في مقام المؤسسة القضائية والأمنية)، والنظام الانتخابي القائم على الدوائر، وما يعنيه ذلك من إضعاف لدور الأحزاب والقوى الاجتماعية الحديثة والمعاصرة... الخ، كل ذلك عبّر عن حالة الشبكة المتحركة والقلقة وغير المنتظمة إلى درجة العشوائية.

نجحت هذه الشبكة بقيادة عرفات في خلق حالة من "الاستقرار" النسبي في النظام السياسي الفلسطيني وأركانه، لم تكن هناك أي دلائل تشير قبل وفاة الرئيس عرفات على إمكان إجراء تغييرات حقيقية في هذا النظام. والمقصود، أصبح ينظر إلى هذه الشبكة على اعتبارها قدراً لا راد له ولا طائل من العيب به، فلا أحد يفكر في إمكانية تنحية الرئيس عرفات رأس السلطة على الرغم من سنوات طويلة من سوء الأداء الإداري والمالي والسياسي. ليس هذا فحسب، بل إن أحداً لم يكن يتوقع بأن هناك إمكانية واقعية حتى لتحقيق نتائج في حال إجراء انتخابات تشريعية (الحديث عن فترة حياة الرئيس عرفات). كما أنه من غير الممكن تنحية الشبكة الزبائنية المحيطة بعرفات لا من خلال الانتخابات ولا بطرق أخرى (في كل الأحوال لم يجر على الساحة الفلسطينية بعد أُوسلو محاولات لإقصاء حركة "فتح" وأركان السلطة الفلسطينية بطرق خارج إطار التداول السلمي أو المشاركة السياسية بغض النظر عن السبب إن كان في ضعف القوى المرشحة للقيام بذلك أم لقناعتها بالتداول السلمي للسلطة!).

اضطرت غالبية المواطنين الفلسطينيين إلى التعامل مع مكونات السلطة الفلسطينية بأذرعها الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية) وفقاً لآليات عمل هذه الشبكة، وتحديداً وفقاً لتبادل المصالح والمنافع وسلسلة الولاءات التي تبدأ بالرئيس وتنتهي بمجموعة المواطنين الذين يرغبون في تسيير أمورهم اليومية، ما يضطرهم إلى السعي والتوجه لهذه الشبكة أو الانضمام المؤقت لها من خلال توسل أعضاء منها في سبيل حاجة أو خدمة معينة من إحدى الدوائر أو الأجهزة الحكومية أو لقضاء مصلحة ما، تكون في أغلب الأحيان عبارة عن فرصة عمل إن كان في القطاع الحكومي (المدني أو الأمني) أو بعض الفرص المتاحة من خلال أنواع من التراخيص والأذونات التي يتم الحصول عليها من خلال المؤسسة الحكومية.

وتعكس ميزانية أية حكومة خطتها العامة، كما تعكس أولوياتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة إلى مراكز اهتماماتها الخاصة. والميزانية في الأنظمة الباتريمونيالية ينطبق عليها المضمون

نفسه. وعكست الميزانيات المختلفة للسلطة الفلسطينية سيطرة الرئيس عرفات على تسيير أمور السلطة وعلى صياغة الأولويات والاهتمامات والتوجهات العامة والتفصيلية للسلطة وفقاً لرؤاه وتوجهاته كما يراها. وتعكس الميزانيات المتعاقبة للسلطة الفلسطينية ديناميكيات تحريك الشبكة التي كان يديرها الرئيس عرفات، بما في ذلك السمات التي أوردناها عن شبكة المشايخين في البنود السابقة، التي نعتبرها المكون والمقوم الرئيسي للنموذج الباتريمونيالي الحديث الذي شكلته السلطة الفلسطينية. وأتاحت الميزانيات المتنامية للسلطة الفلسطينية هامشاً واسعاً لتصرف الرئيس عرفات بأجزاء كبيرة من القيمة الإجمالية للموازنة، ففي الوقت الذي بلغت فيه الموازنة العامة للسلطة في العام ١٩٩٧ ما قيمته ١,٩٨٤ مليار شيكل،<sup>١٥</sup> ارتفعت في العام الذي يليه إلى ٢,٩٢٣ مليار شيكل لتصل في العام ٢٠٠٤ إلى ٦,٥٩٩ مليار شيكل. وحتى العام ٢٠٠٢، تبعت إلى الرئيس عرفات كل المؤسسات الحكومية الوزارية منها وغير الوزارية، بالإضافة إلى مؤسسات م.ت.ف التي كانت جميعها هي الأخرى تتبع مباشرة له، الأمر الذي كان يعني التصرف المطلق في صياغة الموازنة العامة والإنفاق العام لأموال السلطة الفلسطينية. وأتاح التوسع النسبي في موازنة السلطة الفلسطينية إمكانية توسيع الشبكة الزبائية التي تدين بالولاء لزعيمها، واستمرت الشبكة في ضم عناصر جديدة من خلال موظفي الإدارة العامة والأجهزة الأمنية وبعض الحلقات التي كانت تتم عملية تمويلها بشكل غير رسمي وخارج إطار الموازنة المعلنة. وتراوحت نسبة الرواتب من الموازنات العامة إلى ما يقرب من ٧٥٪ من مجملها، الأمر الذي يجعلها موازنات رواتب وأجور (٢٥٪ تقريباً من الموازنات تم صرفها على النفقات الرأسمالية والتطويرية والجارية، ما يعتبر منخفضاً، هذا مع العلم أن جزءاً كبيراً من النفقات الجارية التي تشكل الجزء الأكبر من النسبة المذكورة كان يتم صرفه على موظفين متعاقدين، بحيث لا تظهر قيمة رواتبهم في وزارة المالية باعتبارها في بند "الرواتب"، بل في بند "المصاريف الجارية"، فالبعض يشير إلى أن النسبة الحقيقية للإنفاق

على الرواتب والأجور وصلت في بعض السنوات إلى ٨٣٪ من إجمالي الموازنة، الأمر الذي دفع الدول المانحة للاستمرار في الضغوط على الرئيس عرفات ومن بعده محمود عباس أو بشكل أدق رئيس وزرائه أحمد قريع للحد من تضخم فاتورة الرواتب والأجور في السلطة الفلسطينية).

شكلت ميزانية مكتب الرئيس في العام ١٩٩٧ ما قيمته ٢٨٣ مليون شيكل،<sup>١٦</sup> أو ما نسبته ١٤٪ من إجمالي الموازنة العامة (الإنفاق العام) للسلطة الفلسطينية في ذلك العام (بلغت نسبة موازنة وزارة التربية والتعليم للعام نفسه ٢٣٪ من الموازنة العامة، و١٥٪ للصحة، و٢٪ للزراعة، و١٪ للتخطيط في العام المذكور). واستمرت القيمة المطلقة لنفقات مكتب الرئيس بالتزايد عاماً بعد عام، حتى العام ٢٠٠٢، حيث وصلت إلى ذروتها، فعلى الرغم من الانخفاض الظاهري في نسبتها من الموازنة العامة للسلطة (١١٪ من الموازنة العامة للعام ٢٠٠٢) فإنها ارتفعت كرقم مطلق إلى ٤٩٠ مليون شيكل، أي بزيادة بمقدار ٧٣٪ عن العام ١٩٩٧. وتراجعت هذه القيمة في العام ٢٠٠٣ لتصل إلى<sup>١٧</sup> ٣٥٨ مليون شيكل، ثم إلى ١٥٠ مليون شيكل للعام ٢٠٠٤، حيث تاريخ وفاة الرئيس عرفات، لتتخفف في العام ٢٠٠٥ إلى ١٣٠ مليون شيكل. وشكلت قيمة الرواتب والأجور على أنواعها المختلفة من موازنة مكتب الرئيس للعام ٢٠٠٣<sup>١٨</sup> ما مقداره ٢٧,٤ مليون شيكل، ١٦١ مليون شيكل تم صرفها على نفقات تشغيلية من سفر وإيجارات ومياه وكهرباء وهاتف وقرطاسية ووسائط نقل ولوازم وصيانة (مع الأخذ بالاعتبار أن مصاريف السفر لا تشمل الرئيس)، الباقي (١٦٧ مليون شيكل) تم صرفها على الضمان الاجتماعي، ومساهمات للرئيس، وإعانات، وصندوق رعاية، وتقاعد وتعويضات. إذن، شكلت موازنة الرواتب ما نسبته ٧,٥٪ من إجمالي موازنة مكتب الرئيس، مقابل ٤٥٪ تقريباً للمصاريف التشغيلية و٤٧,٥٪ تقريباً لبنود الصرف الخاصة بالإعانات والمساعدات والضمانات الاجتماعية (المساعدات المباشرة المقدمة من قبل مكتب الرئيس). هذا مع العلم بأن وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى تولت

هذه المسؤوليات، حيث، وعلى سبيل المثال، بلغت نفقات وزارة الشؤون الاجتماعية للعام المبحوث نفسه ما قيمته ٢٤٨ مليون شيكل. وعلى الرغم من أن موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية ليست بقليلة، فإن مكتب الرئيس انفق على الإعانات والمساعدات المباشرة للمواطنين ما يساوي ٦٧٪ من قيمة موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية (مع العلم بأن ميزانية الوزارة لا تنفق بالكامل على المساعدات والمعونات، بل هناك مصاريف أخرى كرواتب وأجور ومصاريف تشغيل وغيره، الأمر الذي يرفع من قيمة النسبة المذكورة عند مقارنتها بالنوع نفسه من النفقات في مكتب الرئيس).<sup>١٩</sup> أما المصاريف التشغيلية من موازنة مكتب الرئيس، فهي وإن لم توضح بالتفصيل في قيود وزارة المالية وسجلاتها حسب أوجه صرفها، فإنه يمكن الإشارة إلى أنها ضخمة، حيث تصل إلى أكثر من ١٢٠ ألف دولار يوميا للعام المبحوث نفسه، الأمر الذي قد يُفسر من خلال إنفاق جزء من هذه الموازنات على أنصار ومشايخين وأعضاء في الشبكة الزبائنية المحيطة بعرفات كما هو مرجح، إضافة إلى ما كان يتم صرفه على كتائب شهداء الأقصى.

### علاقة النخب بالقائد العام

تتبع النخب على اختلاف تشكيلاتها في النظم الباتريمونيالية والحديثة منها إلى القائد العام، فهي إما تؤيد القائد العام بشكل مطلق، وإما تلزم الحياد وإما تدخل في معارضة خجولة في أحسن الأحوال، حيث لا تتسع مساحة الحريات في هذا النوع من الأنظمة إلى الكثير، الأمر الذي يدفع بمعظم تشكيلات النخب إما إلى التسليم بفرדانية الحكم وإما إلى التحرك خارج هذا الإطار بشكل محدود وضمن ما يسمح به النظام.

يعتمد القائد العام لإحكام سيطرته على النظام السياسي في هذه الأنظمة، ومن ضمن عناصر أخرى، على ولاء النخب في إطار رؤيته وخياراته وأولوياته السياسية والإدارية والمالية. وبحسب الكثير من الباحثين<sup>٢٠</sup> في هذا المجال، يميل المعظم إلى أن هذه النخب في حالة حراك

دائم، فهي تشكل في واقع الحال مكونات الشبكة الزبائنية الموالية للزعيم، التي - كما أوردنا في البند السابق- تكون في حالة حراك وتغير دائمين، حيث يتم تدوير هذه النخب باستمرار فيصعد بعضها تارة ويهبط تارة أخرى.

القضية المفصلية في هذا الخصوص، تكمن في أن النخب على اختلاف أنواعها تدخل في نسيج الشبكة التضامنية/ الزبائنية صعوداً وهبوطاً ودخولاً وخروجاً دون المساس برأس النظام السياسي؛ أي القائد العام، وهي تسعى باستمرار للبقاء في أفضل المواقع للحصول على أفضل المكاسب والمنافع مقابل هذا الدعم المطلق للقائد. وفي هذه الحالة، تلعب النخب من خلال الشبكة الزبائنية دوراً أساسياً في استقرار النظام، فهي وإن كانت على صراع دائم فيما بينها، فإنها لا تدخل في صراعات من أجل المركز الأعلى في الحكم، كما أنها تعمل بشكل فعّال على الإمساك بباقي مكونات المجتمع لضمان ديمومة النظام. وتستمر هذه النخب في العادة بلعب هذا الدور وتفضله على خيارات أخرى، ويمكن أن يكون ثمنها أكبر بكثير من أن يجعلها تجازف في علاقتها برأس النظام، حتى في الحالات التي تتعرض فيها إلى الخسائر من جراء تهميشها أو تحييدها أو التقليل من دورها، وبالتالي حصتها من عائدات النظام السياسي. فآليات جمع العائدات على اختلافها، والأهم إعادة توزيع هذه العائدات/العطايا، محكومة برأس النظام، ما يجعل هذه النخب تراهن على كسب رضا الزعيم أكثر من أي خيارات أخرى.

### النخب الفلسطينية

تشكلت النخب الحديثة في فلسطين عبر مراحل مختلفة، خضعت لتغيرات في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، هذه التغيرات حصلت بفعل عوامل قسرية أهمها قيام دولة إسرائيل على القسم الأكبر من أرض فلسطين في العام ٤٨، وتشريد الشعب

الفلسطيني الذي كان يقطن تلك المنطقة، ثم الاحتلال الإسرائيلي لباقي الأرض الفلسطينية، وتشريد قسم آخر من الشعب الفلسطيني إلى خارج فلسطين، وأخيراً وليس آخراً تشكل حركة المقاومة الفلسطينية في الشتات، وإنشاء فصائلها المختلفة التي ضمت في صفوفها الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في اللجوء، ولاحقاً ممن هم في الأراضي المحتلة. وما يهم في هذا المجال يتركز في حالة النخب الفلسطينية التي تشكلت أو أعيد تشكيلها وترتيب وضعيتها إثر تأسيس السلطة الفلسطينية. فعلى الرغم من أهمية دراسة حالة النخب الفلسطينية قبل تأسيس السلطة الفلسطينية، فإنه لا يوجد متسع لذلك في هذا البحث، لذا سوف أكتفي بحالة النخب الفلسطينية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية.

وقبل الدخول بالموضوع، أود أن اعتمد التعريف الإجرائي الذي استخدمه هلال في كتابه **تكوين النخب الفلسطينية**، حيث يعتبر النخبة "فيما تملكه من تأثير على مسار، أو التغيير في واحد أو أكثر من الحقول التالية: الحقل السياسي ...، أم في مجال منظمات المجتمع المدني أم الأهلي ...، أم في الحقل الاقتصادي - المالي ...، أم في الحقل الثقافي ...، أم في الحقل الإعلامي ...، أم في الحقل الديني".<sup>٢١</sup> ومن خلال هذا التعريف، يمكن تأكيد دور النخب في الأنظمة الباتريمونيالية الحديثة الذي تم توصيفه من قبل الكثير من الباحثين باعتبارها (أي النخب) "ماكينة" حفظ النظام أو ربما تغييره.

لعبت السلطة الفلسطينية دوراً مهماً في إعادة تشكيل خارطة النخب الفلسطينية. فبعيد تأسيسها، ظهرت أو تكونت في فلسطين نخب جديدة، وتآكلت نخب أخرى، نخب قديمة تم إحيائها وأخرى تحييدها أو إقصاؤها. المحصلة النهائية بعد بضع سنوات من تسلم السلطة الفلسطينية لصلاحياتها، تشكلت خارطة جديدة من النخب، وهي ما زالت في عملية تحول وتغير مستمرين. لن أتطرق في هذا البحث - كما أسلفت - إلى الآليات والديناميكيات لتشكل هذه النخب، بل سأكتفي

لأغراض مقارنتها ومقاربتها للنموذج الباتريمونيالي الحديث بتصنيف أهمها كالتالي:

النخب الإدارية والأمنية<sup>٢٢</sup> التي تم تشكيلها بفعل تشكل السلطة نفسها، ولم يكن لها وجود سابق على تشكيل السلطة. فعلى الرغم من أن معظم عناصر هذه النخب جاءت من تنظيم "فتح" ومنظمة التحرير وأجهزتها المدنية والأمنية، فإن طبيعة المكانة الجديدة لهذه النخب والدور والاختصاص والصلاحيات التي تمتعت بها، ونوع المصالح الجديدة التي ارتبطت بها، والعائدات المنحصلة لها كمناصب رسمية في إطار "حكومي" أو "شبه حكومي"، يجعل منها نخباً جديدة وبامتياز. ومنذ اللحظة الأولى لتشكل هذه النخب، وبسبب من طبيعة تشكيلها، خضعت إلى القائد العام بشكل كامل، وشكلت النواة الصلبة لشبكة المشايخين للرئيس عرفات مركز النظام السياسي الفلسطيني. وبلغ عدد العاملين في الخدمة المدنية حتى وفاة الرئيس عرفات ما يزيد على الـ ٦٥ ألف موظف، منهم ما يقرب ٦ آلاف مدير ابتداء من درجة D-A1 (كما تمت الإشارة، الأرقام المذكورة حتى وفاة الرئيس عرفات. وبطبيعة الحال ارتفعت هذه الأرقام وبخاصة لأصحاب الدرجة A4، حيث تفيد بعض المصادر بأنها وصلت إلى أكثر من ٧٣٠ موظفاً حالياً، أما العدد الإجمالي للعاملين في الخدمة المدنية فقد وصل إلى ما يزيد على ٨٠ ألف موظف)، والأرقام المذكورة طبعاً لا تشمل على أعضاء الأجهزة الأمنية، التي تضم هي الأخرى بضعة آلاف من الضباط مقابل الدرجات العليا من الخدمة المدنية، وعشرات الآلاف من الأنفار والدرجات البينية. وتم توظيف معظم هذه النخب بعد قيام السلطة الفلسطينية ومن خلال حركة "فتح"، فالمحطات القيادية من الأجهزة الأمنية تم توظيف غالبيتها العظمى إن لم يكن كلها من القيادات العسكرية والأمنية العائدة من المهجر أو من أعضاء حركة "فتح" في الداخل، فجميع أعضاء جهاز الأمن الوقائي تم تعيينه من قبل أعضاء "فتح" في الداخل، كما يؤكد د. اشتية<sup>٢٣</sup>. أما في المؤسسات المدنية فقد بلغ إجمالي العاملين بها قبيل مجيء السلطة الفلسطينية ما يقرب من ٢٠ ألف موظف؛ أي ما يقرب من ربع العاملين في هذا القطاع لغاية الآن.

اعتمد الرئيس عرفات على علاقة مباشرة مع معظم الأعضاء القياديين في الأجهزة الأمنية والمدنية، فعلى الرغم من أن الرقم يبدو كبيراً جداً (أكثر من ١٠ آلاف شخص) كما أن لكل منهم علاقته الرسمية في سلم التنظيم الإداري إن كان في الأجهزة الأمنية أم في الخدمة المدنية أم في التنظيم (حركة "فتح")، فإن علاقة مباشرة ربطت كلاً منهم بالرئيس، بحيث يتم التأكيد بشكل دائم على الولاء، كما يتم تقديم الطلبات بأنواعها المختلفة مباشرة للرئيس ليرد عليها، وغالباً ليوفرها لأصحابها، إن على شكل مساعدات مالية مباشرة أو وظائف لأحد الأهل أو المعارف، أو تحويل للعلاج بالخارج، أو ترقية... الخ. كما أشرت في مكان سابق من هذا البحث، لم تتم فصل هذه النخب على شحوص ومصالح ومراكز بشكل واضح وثابت، فعلى الرغم من ديمومة ولائها للرئيس عرفات واعتبارها النواة الصلبة لشبكة المشايخين له، فإنها بقيت وبتشجيع منه في حالة حراك وصراع دائم فيما بينها على النفوذ والمراكز والعائدات المالية المحتملة. فبخلاف بعض المؤسسات الأمنية التي حظيت بمسؤولين استمروا بقيادة هذه المؤسسات لفترات طويلة نسبياً، فإن باقي المؤسسات الأمنية والمدنية (معظمها) شهدت حراكاً نشطاً في القيادات العليا والوسطى صعوداً وهبوطاً وعلى المستوى الأفقي أيضاً (أي التنقل من مؤسسة إلى أخرى).

النخب السياسية التي تشكلت في فلسطين والمهجر بفعل العمل السياسي الفلسطيني المقاوم للاحتلال الإسرائيلي، والتي عرفت بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض الفصائل التي خرجت عنها، أو التي هي أصلاً خارجها كما حركة المقاومة الإسلامية، "حماس" والجهاد الإسلامي التي ما زالت خارج إطار منظمة التحرير لغاية كتابة هذا البحث. بالإضافة إلى ما تقدم، ظهرت بعض الأحزاب والتجمعات السياسية الجديدة بُعيد تأسيس السلطة الفلسطينية على أرضية تأييدها الجزئي أو معارضتها الجزئية أو الكلية للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض المستقلين الذين نشطوا إلى جانب الأحزاب والفصائل الفلسطينية المذكورة. بخلاف حركة "فتح" وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، اتسم عمل وحجم باقي

الأحزاب والقوى والتجمعات السياسية بالتذبذب صعوداً وهبوطاً، على الرغم من أن السمة العامة لحجم هذه القوى ونشاطها وتأثيرها كان في اتجاه عكسي.

شاركت بعض القوى والتجمعات السياسية الفلسطينية بالانتخابات التشريعية الأولى للعام ١٩٩٦، وامتنع المعظم عن المشاركة في هذه الانتخابات. أما الانتخابات التشريعية الأخيرة العام ٢٠٠٦، فقد شاركت فيها جميع القوى والأحزاب ذات التأثير السياسي، الجديدة والقديمة (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي التي قاطعت العملية).

**النخب الاقتصادية والمالية الوافدة** التي كانت أصلاً موجودة في الخارج وتمكنت من العودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية بُعيد تأسيسها، والتي حصلت على الكثير من الامتيازات لقاء موافقتها تحويل جزء من استثماراتها إلى الأرض المحتلة أو مناطق صلاحيات السلطة الفلسطينية، التي تعتبر في عداد المناطق الخطرة أو البيئة الاستثمارية الخطرة. ولم تتشكل هذه النخب في فلسطين، ولكنها أجرت بعض التحالفات والائتلافات أو التوافقات مع أجزاء من النخب الاقتصادية والمالية "المحلية" التي تشكلت أصلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء وجود الاحتلال، هذه التحالفات والائتلافات أو التوافقات جاءت على حساب النخب الاقتصادية والمالية المحلية، بما فيها، في كثير من الأحيان، الأطراف الضعيفة نفسها التي دخلت في هذه التحالفات والائتلافات (الأطراف المحلية).

ارتبطت هذه النخب بالسلطة الفلسطينية على قاعدة المصالح المشتركة، فقد حصلت على امتيازات كافية مقابل ولاء كامل للرئيس عرفات، كما أنها ومن خلال النشاط الاقتصادي اليومي لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمكنت من نسج علاقة قوية قائمة على المصالح المتبادلة حتى مع الطبقات البينية لقسم كبير من قيادات السلطة والحركة.

النخب الاقتصادية والمالية المحلية التي تشكلت بفعل النشاط الاقتصادي أثناء الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧، والتي ارتبطت بحكم السيطرة الإسرائيلية بالإقتصاد الإسرائيلي لتصبح بطريقة أو بأخرى امتداداً ضعيفاً ومشوشاً وقاصراً بفعل القيود والإجراءات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي - ولا يزال - على هذا القطاع، ما جعل عرفات يفضل خيار النخب الاقتصادية الوافدة على هذه، لما لها (أي الوافدة) من خبرة أعلى وإمكانات أوسع على المستوى الاقتصادي، الأمر الذي انعكس في حالة من التنافس بين هذه النخب في السيطرة على الأسواق المحلية التي بدأت النخب الاقتصادية والمالية الوافدة ببسط سيطرتها عليها. ودخلت هذه النخب في حالة تناقض مع السلطة الفلسطينية، إلا أن حالة التناقض هذه لم تأخذ طابعاً حاداً، حيث اكتفى ممثلو هذه النخب بالاحتجاج على الامتيازات والتسهيلات التي تم منحها للنخب الاقتصادية الوافدة، والمطالبة بإنصاف النخب المحلية، وتمثل ذلك في الكثير من الحالات التي تمت بها محاولات رجال أعمال ومؤسسات تمثيلية لهم مثل جمعية رجال الأعمال الفلسطينية بالتوجه للرئيس عرفات ومسؤولين في السلطة، بهدوء تارة وبحدة تارة أخرى. بالمقابل، تجاهلت السلطة الفلسطينية - إلى حد كبير - مطالب هؤلاء بالتساوي مع النخب الوافدة، واستمرت في منح الامتيازات والتسهيلات لجهة واحدة (النخب الوافدة) التي استطاعت - كما أسلفت - تعزيز علاقاتها مع النخب الإدارية والأمنية من خلال المنافع المتبادلة فيما بينها.

لم تستسلم النخب الاقتصادية والمالية المحلية لهذا الأمر الواقع، حيث كانت مجموعة من الجهود الجماعية أو الفردية للتحصن أمام اندفاع رأس المال الوافد، وتمثل ذلك من خلال محاولة البعض الشراكة مع هذا الأخير، أو من خلال الاستقواء بقوى المعارضة السياسية، وبخاصة حركة "حماس" و"المبادرة"، ما ولد نوعاً من الضغوط على السلطة من أجل إعادة الاعتبار إلى هذه الفئة، وبخاصة بعد وفاة الرئيس عرفات وتولي محمود عباس الرئاسة من بعده، ما تسبب حسب البعض في إعادة هيكلة "صندوق الاستثمار الفلسطيني"

الذي تم تقدير رأسماله بما يزيد على المليار دولار، ليخدم داخل الأرض المحتلة، وبالتركيز على التعاون مع كافة قطاعات الأعمال الفلسطينية، وبخاصة صاحبة النشأة المحلية.<sup>٢٤</sup>

#### النخب العاملة في الحقل المعرفي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية<sup>٢٥</sup>

يمكن تقسيم النخب العاملة في هذا الحقل إلى مجموعات أضيق (كما جاء في تعريف هلال: النخب الثقافية، العاملة في المجتمع الأهلي، الإعلامية، الدينية)، إلا أنه وبسبب عدم وجود دراسات متخصصة في طبيعة تكوين كل منها ودورها وتأثيرها في النظام السياسي الفلسطيني، أرى إجمالها لتأكيد بعض الحقائق والمعطيات التي تخصها.

فمن جهة، تعتبر النخب العاملة في هذه الحقول كبيرة ومنتشرة على نطاق الوطن (على الرغم من وجود تركيز خاص لها في بعض المناطق، وبخاصة المدن الرئيسية في الضفة الغربية والقطاع مثل رام الله وغزة). ويعود انتشارها إلى العدد الكبير نسبياً للمؤسسات التي تعتبر الإطار الأول الذي تتحرك هذه النخب من خلاله، والذي يتمثل في الجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات والنقابات الأهلية والتمثيلية، والصحافة المحلية والأجنبية،<sup>٢٦</sup> والمؤسسات الدينية وغيرها). من جهة ثانية، تعتمد هذه النخب مرجعيات مختلفة، ليس بالضرورة مركزها النظام السياسي؛ أي السلطة. فعلى الرغم من أن جزءاً من هذه النخب ينضوي في الشبكة الزبائنية التي أحاطت بالرئيس عرفات، فإن قسماً كبيراً منها يدين إلى مرجعيات سياسية أو فكرية أو اجتماعية مختلفة، فهي في السياق العام متفرقة عن مركز السلطة، بل ربما دخلت في أكثر من مرة في صدامات معها (تمت الإشارة إلى ذلك في أماكن أخرى من هذه الرسالة). أما من جهة ثالثة، فتملك هذه النخب أدوات ومصادر متنوعة وكبيرة نسبياً في التأثير المجتمعي، وترى دورها (وبخاصة النخب العاملة في المنظمات غير الحكومية والمجتمع الأهلي) لا يقل عن دور الشريك النشط والكفاء للجهاز الحكومي

والأحزاب والقوى السياسية في صياغة السياسات والإستراتيجيات العامة كما في رسم خارطة النظام السياسي الفلسطيني. يقول أحد الناشطين في مجال المنظمات غير الحكومية "إن نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ولد استحقاقات ومتطلبات وأدواراً جديدة للعمل الأهلي، من أهمها تحديد مضمون العلاقة ما بين الدولة من جهة، والفرد الفلسطيني من جهة ثانية، والمجتمع المدني من جهة ثالثة، وكذلك علاقة المجتمع المدني مع القطاع الخاص من جهة رابعة".<sup>٢٧</sup>

بالإجمال، تشكل خارطة النخب الفلسطينية "منظومة علاقات القوى"<sup>٢٨</sup> داخل المجتمع الفلسطيني، لذا أرى أن جزءاً من هذه النخب لا يخضع لمركز النظام السياسي أو السلطة الفلسطينية، فبعضها دخل في حالة صراع مكشوف مع النخب السلطوية، والبعض الآخر أخذ موقفاً "محايداً" في حين اختبأت أخرى إلى حين، فيما بعضها تحالف بشكل مؤقت مع السلطة وهكذا.

#### السلطة التنفيذية تسيطر على السلطين التشريعية والقضائية بقيادة الحاكم الفرد

خضعت السلطان التشريعية والقضائية وبامتياز إلى السلطة التنفيذية في فلسطين، بل وأكثر من ذلك تم تهميش السلطين لدرجة وصلت إلى حد الاعتداء بالضرب على أعضاء في المجلس التشريعي والقضاة. عملية الخضوع والتهميش هذه تجلت في أكثر من مظهر، فعلى صعيد السلطة التشريعية، عطل الرئيس الراحل عرفات الكثير من القوانين التي صادق عليها المجلس التشريعي بالقراءة الثالثة، والتي يتطلب تصديقها من الرئيس لتصبح سارية. وبحسب القانون الأساسي، في حال مضي شهر على عدم رد الرئيس على مشروع القانون المقدم من المجلس التشريعي للمصادقة، يعتبر المشروع بحكم المصادق وينشر في الجريدة الرسمية، ما يعني أن الرئيس عرفات قد تجاوز حتى القانون الأساسي. ويعتبر تأخير توقيع قانون السلطة القضائية من الأمثلة المهمة على تجاوزات الرئيس للسلطة التشريعية، حيث استمرت

السلطة القضائية تعمل من دون مجلس لها يشرف عليها ويُقيّم أعمالها ويراقب نزاهتها حتى العام ٢٠٠٢؛ أي بعيد المصادقة على قانون السلطة القضائية.

بعد الزوبعة التي أثارها تقرير هيئة الرقابة العامة في العام ١٩٩٦ (تم نشره على نطاق ضيق العام ١٩٩٧)، منع الرئيس عرفات نشر التقرير السنوي للهيئة، بل وأكثر من ذلك، لم يتم منذ ذلك الحين، الاستثمار في تطوير هذه المؤسسة المهمة، حيث بقيت موازناتها (محرومة) كما هي على مدار عشر سنوات تقريبا، مقابل التطور في قيمة موازنات معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية.

اقتصر الدور الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني الأول على بعض الأسئلة لبعض الوزراء ومن في حكمهم، وعدد الاستجابات كان محدوداً جداً. وجاء في التقرير السنوي (٧) للعام ٢٠٠٤ الذي يصدر عن الملتقى الفكري العربي "أن تقييم أداء المجلس التشريعي في مجال المساءلة ومحاربة الفساد والمحسوبية في الحياة السياسية والاجتماعية ... هو تقييم سلبي ... المطلوب من المجلس التشريعي والنواب القيام بدور جدي بفاعلية أكبر".<sup>٢٩</sup> الحالات التي تم بها تشكيل لجان تحقيق لتقصي حقائق تتعلق بملفات فساد، تم المرور عنها عبر تسويات أو بضغط من الرئيس عرفات. الكثير من أعضاء السلطة التنفيذية الذين استدعوا إلى جلسات استماع أو استجواب لم يستجيبوا للدعوات المجلس بالحضور، حيث كان في كل مرة يتم تجاهل الاستدعاء دون أية عواقب. ويقول السيد عباس زكي في لقاء لغرض هذه الرسالة "أي قضية كانت تفتح في المجلس التشريعي (والحديث عن قضايا الفساد) كنا نلاحقها، لكن لم يكن هناك قضاء يحسم في الأمر، وكانت تتم صفقات وتسويات، فضائح كبيرة كانت، أنا رئيست آخر لجنة إصلاح، ضمت أربعة عشر نائباً من خيرة أعضاء المجلس [المقصود المجلس التشريعي]، وحينما بدأنا نضع اليد بقسوة وقوة وخلقنا حالة، قام الرئيس أبو عمار بإحالة كل القضايا إلى القضاء،

والقضاء لم يبيت حتى الآن ولا بحالة، حتى عندما تحدث النائب العام بكذا وكذا [المقصود عن قضايا الفساد] ولكن عند التنفيذ هناك مراكز قوى ومافيات " ٣٠.

أما عن الدور التشريعي للمجلس، فعدد القوانين التي تم تمريرها بالقراءة الثالثة حتى نهاية العام ٢٠٠٥ بلغ ٧٢ مشروع قانون، تم تأخير المصادقة على ٤٦ منها لفترات طويلة خارج المهلة التي يسمح بها القانون. ٣١ ونصاب الجلسات كان يشي بحالة الضعف والترهل التي أصابت المجلس واللجان الدائمة التابعة له، فقد شهدت الكثير من الجلسات العامة والمهمة حضوراً لا يتجاوز ربع الأعضاء، مع العلم بأن الموضوع المثار محط النقاش أو التصويت قد يكون من الأهمية التي تستدعي مشاركة أوسع واهتماماً أعلى. فعلى سبيل المثال، عندما تم التصويت على قانون مهم مثل قانون " المحكمة الدستورية " أو قانون " الإجراءات الجزائية "، لم يتجاوز عدد الحضور المصوتين ربع أعضاء المجلس. " أربعة نواب فقط من أصل ٨٧، افتتحوا نقاش المجلس التشريعي لقانون الإجراءات الجزائية الذي أقره المجلس بالقراءة الأولى بداية الشهر الماضي ... ولو حظ أكثر من مرة تناقص عدد النواب بشكل كبير داخل قاعة المجلس أثناء الجلسة، وبخاصة عندما يبحث المجلس أحد مشاريع القوانين " ٣٢.

### النخب التي تتموضع تحت القائد الواحد، في منافسة دائمة على المنافع

دخلت النخب الإدارية (المدنية والأمنية) والسياسية، إضافة إلى النخب الاقتصادية وإن بدرجة أقل، التي كانت تدور في فلك الرئيس عرفات وشكلت النواة الصلبة للسلطة الفلسطينية، في حالة من المنافسة والكفاح الدائمين للحصول على المزيد من المنافع أو المحافظة على القائم منها على الأقل. وتتنطبق هذه الصفة أو المكون من مكونات الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها على النظام السياسي الفلسطيني بامتياز. وشكلت عملية التحصل على المنافع الآلية أو الديناميكية التي

حكمت وحركت "أعضاء" الشبكة الزبائنية اتجاه زعيمها كما بين أعضائها، وكذلك بين أعضاء الشبكة ومن في خارجها.

وفي الإطار العام جداً، هناك مستويان لهذه الشبكة، المستوى الأول هو القائد العام، الرئيس عرفات، لا يوجد في إطار الشبكة تنافس على المستوى الأول، فالجميع يعلن الولاء للقائد العام، وأقصى ما يمكن القيام به في معارضة القائد العام من أعضاء في الشبكة يمكن أن يصل إلى حد الاستنكاف، أو "الحد" أو إطلاق تصريح هنا أو هناك لو كالة أنباء أو ما شابه ذلك. ولم تجر بعد أوسلو وحتى وفاة الرئيس عرفات محاولات جادة للانقلاب عليه أو الإطاحة به (الانشقاق الحقيقي الذي سعى للإطاحة بعرفات من نخب كانت تتبع له جرى بُعيد الخروج من لبنان بعد المعارك التي خاضتها المقاومة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، وما تم تسميته في ذلك الوقت بـ "فتح الانتفاضة" كناية عن الانتفاضة على الرئيس عرفات وسياساته الفردية داخل الحركة.<sup>٢٢</sup> وفي كل الأحوال، حتى في الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها، تتم في بعض الأحيان محاولات للإطاحة برأس النظام تكون نتيجتها في العادة رأساً جديداً دون أي تغيير يذكر في النظام، الأمر الذي ميّز الباتريمونياليات الأفريقية إلى حد بعيد، وبخاصة التي تعتمد على زعامات أنتجها الجيش، الأمر الذي يمكن انطباقه على بعض البلدان العربية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي (سوريا مثلاً).

وفي المستوى الثاني، أي بين أعضاء الشبكة بخلاف زعيمها، توجد مجموعة من المستويات الفرعية، تتصف هذه المستويات بطبيعة متحركة أكثر من كونها ثابتة:<sup>٢٤</sup> الحراك في ما بين هذه المستويات وتدوير شخصها مستمر، على الرغم من ذلك، لا يمكن تجاهل التمحور الجزئي الذي أصاب أعضاء هذه الشبكة، الأمر الذي لم يصل إلى حد التمفصل النهائي لها، حيث لم تبلغ عملية التمفصل هذه إلى نهايتها، ثقل الرئيس عرفات وتركيزه كل عناصر القوة والسيطرة حالاً، إلى حد بعيد، دون

التمفصل النهائي لهذه المحاور. ما أقصده بعملية التمفصل والتمفصل يتلخص في كون قيادات "الصف الأول"،<sup>٣٥</sup> إن كانت القديمة أو الشابة، ومن خلال الإمكانيات والفرص المادية والمعنوية التي حظيت وتحظى بها، سعت في إطار المنافسة فيما بينها، إلى تعزيز نفوذها في الحركة والسلطة من خلال استخدام الوسائل نفسها التي استخدمها الرئيس عرفات، طبعاً مع الأخذ بالاعتبار الإمكانيات والفرص المحدودة لهؤلاء (التي هي أصلاً في كثير من الأحيان ممنوحة من قبل الرئيس) مقابل الإمكانيات التي يسيطر عليها الرئيس نفسه. بمعنى آخر، يتبع أو يؤيد عدد من هذه القيادات مجموعات من أعضاء الحركة، الذين يحصلون على وظائف أو حماية أو فرص عمل، يضمنها هؤلاء القادة لهم (أو على الأقل يتعهدون بذلك) مقابل ولاء هؤلاء وتأييدهم. هذا النوع من القيادات خضع لمنافسة شديدة من قبل الرئيس عرفات، الذي كان هو الآخر يقيم علاقات خيطية ومباشرة مع الكثير من القيادات والكادرات العليا والوسطى والميدانية التي تستطيع، من خلال هذا النوع من العلاقة مع رأس هرم السلطة، المطالبة والتحصل على الأرزاق والمنافع و"الحقوق" إن كانت وظائف أو مساعدات مادية مباشرة أو غير مباشرة. هذا النوع من العلاقة المباشرة مع رأس السلطة حال دون تمفصل العلاقة التي تحدثنا عنها فيما بين قيادات "الصف الأول" كما سميناها وقاعدة الحركة العريضة من قيادات وسطية وميدانية وما دونها. والتمفصل هنا يكون في الاعتمادية الكاملة والنهائية لهذا المحور/القائد أو ذاك حول قضايا أساسية مثل الولاء السياسي أو التنظيمي أو المعنوي، أو الاعتمادية النهائية عليه مالياً أو مصلحياً، فعندما تكون أكثر من واحدة من هذه متحققة يمكن الحديث عن عملية التmfصل.

كما أسلفت، لم تمض عملية تمفصل محاور حركة "فتح" والشبكة الزبائنية التي أحاطت بالرئيس عرفات إلى مراحلها النهائية، إلا أنها تَقَوَّتْ بُعِيدَ وفاته، فعدم وجود الشخص "الجامع" في الحركة ونواتها الصلبة بعد وفاة عرفات، وفي غياب هذا القائد المنفتح على طبقة عريضة من القيادات الوسطية والميدانية، تكتسب مساعي الكثيرين من قيادات

"الصف الأول" بالمضي نحو تعزيز نفوذها ومفصلته أهمية خاصة في الحركة الآن، ما نعتقد بأن يكون له أثر كبير على نتائج انعقاد المؤتمر السادس للحركة، فيما لو أُتيح له الانعقاد. ما يهم في هذه الخارطة تحت هذا البند، السعي الدائم من قبل الجميع لتحسين أوضاعه ومكانته في تسلم مناصب ومكانة أعلى في الشبكة، فكلما كان الشخص قريباً من القائد، تحسّل على المزيد من المنافع والنفوذ، أما بعد وفاة الرئيس عرفات فسوف يذهب كل من مراكز هذه الشبكة إلى محاولة الاستئثار بما يمكن لتعزيز مكانته ونفوذه داخل هذه الشبكة.

### الشرعية مكوّن مركزي للأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها أيضاً

تختلف مصادر الشرعية للأنظمة الباتريمونيالية، فبعضها يعتمد مصادر دينية، وأخرى وراثية، أما الباتريمونياليات الحديثة فتعتمد على الأغلب مصادر أخرى غير المذكورة، مثل ما يصرّح عليه بـ"الشرعية الثورية" القائمة على الثورة والتحرير من الاستعمار، حيث تقوم القوى التي قادت عملية التحرر من الاستعمار الاحتلالي بالسيطرة على السلطة/الدولة باعتبارها صاحبة "حق" في الحكم طالما أنها دفعت ثمن الكفاح والمقاتلة وطرد الاستعمار الاحتلالي. ولا تقتصر مصادر "الشرعية" في الباتريمونياليات الحديثة على هذا النوع، بل يمكن استعراض غيرها مما يطلق عليه بخطاب التنمية والعدالة، وربما في الاستعانة بـ"الخيار" الديمقراطي الشكلي، حيث يجري ما يشبه الانتخابات على مجالس الشعب أو البرلمانات والرؤساء، وعادة ما يحصل الرئيس على نسبة مرتفعة جداً من الأصوات، كما يحصل حزبه الحاكم على مثيلاتها من الأعضاء في البرلمان. هذه المصادر للشرعية السياسية للنظم الباتريمونيالية والحديثة منها تعتبر ضرورية لديمومة هذه الأنظمة واستقرارها. فقد تكون القوة البوليسية والإرهاب أيضاً مصادر للشرعية، كذلك الأمر في آليات توزيع وإعادة توزيع "الريع". المهم في الموضوع، أن هذه النظم لا

تستطيع الاستمرارية أو الاستدامة التلقائية أو بقوة الدفع التلقائي للمصادر الشائخة للشرعية، بل إنها يجب أن تعتمد مصدراً أو مصادر لشرعيتها (يمكن أن تعتمد هذه الأنظمة على أكثر من مصدر لشرعيتها، بما فيها الأنظمة القديمة أو التقليدية، حيث تستخدم مزيجاً من مصادر الشرعية الوراثية والدينية وخطاب التنمية والعدالة أو مزيجاً آخر) كما أنها بحاجة إلى تجديد هذه الشرعيات.

في الحالة الفلسطينية، اكتسبت السلطة الفلسطينية شرعيتها من خلال الشرعية القائمة على الثورة/المقاومة، أي ما يطلق عليه الآن بالشرعية التاريخية، "شرعية البندقية". وأجرت قيادة الثورة الفلسطينية، وتحديداً منظمة التحرير الفلسطينية وحركة "فتح"، المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي "بتفويض" من تجربتها التاريخية في مقاومة الاحتلال، ولم يكن هناك استفتاء مباشر، فمنظمة التحرير الفلسطينية تحظى بتأييد أغلبية الشعب الفلسطيني، وهي بهذا وبسبب من تاريخها الكفاحي أصبحت "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". كما يلاحظ هنا في هذا الشعار الإستراتيجي للمنظمة وحركة "فتح"، جاءت كلمة الشرعي قبل الوحيد، فمنذ ما قبل تأسيس السلطة الفلسطينية وما قبل أوصلو، تبحث منظمة التحرير وحركة "فتح" عن "شرعية" وجودها وتمثيلها، الأمر الذي كانت تضعه في مواجهة الاحتلال وبعض الدول العربية التي سعت إلى "احتواء" القضية الفلسطينية.

كانت هذه الشرعية مشوشة منذ اللحظة الأولى لاستلام السلطة الفلسطينية لصلاحياتها، حيث بدأت الصدمات منذ الأيام الأولى لاستلام الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، وتم قتل ١٢ متظاهراً وجرح آخرين في مظاهرات قادتها حركة "حماس" في العام ٢٠٠٤ في غزة. وكذلك الأمر كانت هناك فصائل ومجموعات من مرجعيات مختلفة تعارض اتفاق أوصلو والسلطة التي تمخضت عنه. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي صَعَّب الموضوع على السلطة

الفلسطينية، فالمعارضون للاتفاق ونتائجه استمروا في أعمال المقاومة، كما استمروا في الاحتفاظ بأسلحتهم، ما أخرج السلطة أمام "شريكها" في المفاوضات كما راعيتها (المجتمع الدولي) الذي يمكن أن يُعتَبَر أحد مصادر الشرعية الإضافية التي حصلت عليها منظمة التحرير الفلسطينية وحركة "فتح" وبالتالي السلطة الفلسطينية مكافأة لدخولها في العملية السلمية مع إسرائيل كطريق وخيار جديد ومقبول على المجتمع الدولي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المديد. ومصدر الشرعية في الحالة الفلسطينية لم يعد يقتصر على عوامل محلية (من المرجح أن هذا ينطبق على بلدان أخرى في ظروف العولمة)، فالمجتمع الدولي والدول المانحة كما البلدان العربية المحيطة، أصبحت تلعب دورا مهما كمصدر من مصادر الشرعية قد يتجاوز وزنه في الحالة الفلسطينية العوامل المحلية.

وفي محاولة لتأكيد الشرعية التاريخية والشرعية التي حصلت عليها السلطة من خلال المجتمع الدولي الذي وفر غطاء مادياً وسياسياً ومعنوياً للسلطة الفلسطينية، تم في العام ١٩٩٦ إجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية في فلسطين. وقاطعت حركة "حماس" وبعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الانتخابات التشريعية والرئاسية، إلا أن نسبة المشاركين في هذه الانتخابات زادت على ٧٠٪ من إجمالي أصحاب الحق في الاقتراع، ما عنى في حينه تجديداً وتعزيزاً للشرعية التاريخية. وكان للسيطرة الكاملة على السلطة من قبل حركة "فتح"، وبالتالي حصولها على منافع السلطة الأساسية تأثير في اتجاهين متعاكسين، الاتجاه الأول في التأييد والتوسع الذي استطاعت أن تحصل عليه الحركة جراء عملية التوزيع التي تسيطر عليها لمنافع السلطة، وبخاصة التوظيف. والاتجاه الثاني في حالة النقمة التي جنتها حركة "فتح" باعتبارها المستفيد الأساسي من منافع السلطة، وبخاصة بُعيد إغلاق سوق العمل الإسرائيلية في العام ١٩٩٦ أمام العاملين فيها من الضفة الغربية وقطاع غزة جراء عملية انتحارية،

الأمر الذي أدى إلى تفاقم البطالة وابتداء تدهور الوضع الاقتصادي، ما زاد الطلب على العمل في السوق الفلسطينية، بما فيه الطلب على العمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية. وأدى هذا الأمر إلى المطالبة في مراجعة نظام الإدارة العامة والخدمة المدنية والأمنية في السلطة الفلسطينية، وتحديد المطالبة في التوزيع العادل للوظائف، أو اعتماد أسس ومعايير مهنية وشفافة. وأصبح هذا مطلباً محلياً وعالمياً، فالمجتمع المحلي يرغب في توزيع عادل لإمكانات السلطة (باعتبارها الموظف الأكبر للعمال في فلسطين)، أما المجتمع الدولي فيرغب في ترشيده فاتورة الرواتب والأجور في القطاع العام المدني والأمني، ومن خلف ذلك في مقايضة ذلك بالتنازلات السياسية والالتزامات الأمنية.

ومع استمرار حالة الإغلاق للأسواق الإسرائيلية في وجه العمالة الفلسطينية، إضافة إلى تفاقم أزمة المسار السياسي، وبخاصة بعد فشل محادثات كامب ديفيد، وليس انتهاء بأحداث الانتفاضة الثانية والاجتياح الكامل للمناطق التابعة للسلطة الفلسطينية (أ، ب) العام ٢٠٠٢، تعرضت شرعية السلطة الفلسطينية وحركة "فتح" إلى التدهور وفقاً لنتائج استطلاعات الرأي التي كانت تشير إلى ذلك.<sup>٣٦</sup> واستمرار العمليات المسلحة والانتحارية لحركة "حماس" وغيرها أيضاً ساهم في إبراز "خيار" آخر؛ أي في العودة إلى الخيار القديم في المقاومة المسلحة، الأمر الذي كان يظهر أيضاً من خلال استطلاعات الرأي. وأخيراً الحصار الذي فرض على الرئيس عرفات من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والتدهور في موقف المجتمع الدولي من القضية الفلسطينية، بما فيها الأطراف التي كانت تعتبر مؤيدة للحق الفلسطيني، أدى كل ذلك إلى استمرار استنزاف وتآكل شرعية السلطة الفلسطينية وحركة "فتح" التي تم تدمير بنيتها المدنية والأمنية، كما تم حصار وتقليص مصادرها المالية والحد من قدراتها على تقديم الخدمات للمواطنين.

المصادر الثلاثة لشرعية السلطة الفلسطينية وحركة "فتح" تعرضت للتآكل:

١. الشرعية التاريخية (شرعية المقاومة)، تآكلت بفعل النشاط السياسي/العسكري لحركة "حماس" وباقي الأطراف التي استمرت بمثل هذا النوع من النشاطات. فالادعاء بأن لحركة "فتح" والسلطة الفلسطينية "الحق" في تقرير خيارات الشعب الفلسطيني بناء على شرعيتها التاريخية في المقاومة لم تعد مقولة مقبولة على معظم الشعب الفلسطيني.

٢. الشرعية القائمة على الانتخابات وصناديق الاقتراع فقدت قيمتها بعد الفشل الذريع في أداء المجلس التشريعي، وانقضاء الفترة الزمنية المفروض بها انتهاء ولايته.

٣. التأييد الدولي المادي والمعنوي الذي تحوّل إلى مجموعة من الاشتراطات والضغوط والقيود على السلطة الفلسطينية والحركة التي تقودها، أيضاً ساهم في تآكل شرعيتها.

ساهم صمود الرئيس عرفات أثناء حصاره الطويل في تعزيز الصورة التي تكرست خلال العقود الأخيرة حول شخصيته المميزة كقائد صلب وملتزم بالثوابت الوطنية، وبدأت مقولته "يا جبل ما يهزك ريح" حقيقة عينية، لم تعد هذه المقولة مجرد أغنية اعتاد متحمسو حركة "فتح" ترديدها، فعندما حاصرت العشرات من الدبابات والآليات الحربية الإسرائيلية مقر الرئيس عرفات،<sup>٣٧</sup> بل واستمرت في قصف المقر وهدمه وتدميره وعلى بعد بضعة أمتار من الغرفة التي كانت تؤويه، نقلت وسائل الإعلام ووكالات الأنباء صوراً لن تمحي من ذاكرة الشعب الفلسطيني، حيث كان الرئيس يستعد لإطلاق الرصاص من بندقيته الخاصة والصغيرة على الدبابات الإسرائيلية ويستشهد. لم يكن هذا مشهداً مفتعلاً، بل كان حقيقة ساهمت في إعادة الاعتبار إلى الرئيس عرفات، وفي اختزال ما تبقى من شرعية المقاومة في شخصه الوحيد،<sup>٣٨</sup> فكل القيادات الفلسطينية من الصف الأول وغيرها انتظرت ما سوف تؤول إليه الأوضاع وحصار الرئيس، حيث لم تتمكن من فعل شيء سوى الانتظار.

أدت وفاة الرئيس عرفات إلى نكسة أخرى أصابت شرعية مركز السلطة الفلسطينية وحركة "فتح"، فالتركيز الشديد لرمزية الرئيس عرفات كملخص لمراحل تطور وإنجازات الثورة الفلسطينية الحديثة، ولمضمونها ومخزونها المعنوي، وكل ما "انحشر" في هذه الرمزية من معان ومعاناة وحقوق، ذهب مع رحيل الرئيس عرفات دونما شخص قادر على امتصاص ولو جزء من هذا المخزون المعنوي. بل ربما على العكس، أو ربما على الأغلب، ترك الرئيس عرفات باقي الشبكة من المشايخين، وبخاصة الطبقة القيادية منها يتامى من أي شرعية، فجاءت حركة "حماس" لتحصد نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة.

### الرخاء الاجتماعي يُعهد به إلى القائد

على الرغم من أن التجربة التي مرت بها السلطة الوطنية الفلسطينية (وما زالت) تعتبر مزيجاً من استكمال أعمال التحرير من جهة، والبناء المؤسسي والكياني تحضيراً للدولة الفلسطينية المستقلة من جهة أخرى، فإنه تطلب في هذه المرحلة ونظراً لطبيعة المسارات المزدوجة التي تمر بها السلطة والشعب الفلسطيني، إيلاء أهمية واعتبار للكثير من القضايا والمواضيع والمطالب التي كان يمكن أن يتم غض النظر عنها في حال لو أن المرحلة استمرت كما هي عليه قبل توقيع اتفاق أوسلو ودخول السلطة في مسار المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين، ثم تسلم صلاحيات جزئية على الأرض في غزة وأريحا، حتى ما وصلت إليه السلطة الفلسطينية من تول لمسؤوليات شبه كاملة عما اصطلح على تسميته بالقضايا "المدنية"، حيث تولت السلطة الفلسطينية المسؤولية شبه الكاملة عن تنظيم وتوفير الخدمات في قطاع الصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والزراعة، والصناعة، والمواصلات والاتصالات، والتراخيص والأذونات الأخرى، والوثائق الرسمية، بما فيها وثائق السفر والبطاقات الشخصية... الخ من أنواع الخدمات.

لهذا الغرض، وباعتبار أن ما تمت وراثته من الاحتلال الإسرائيلي في هذه المجالات محدود جداً (الإدارة المدنية وتوابعها، التي كان عدد العاملين فيها لا يزيد على ٢٠ ألف موظف، معظمهم موزعون على التربية والتعليم والخدمات الصحية)، تولت السلطة الفلسطينية الناشئة مسؤولية بناء أو توسيع جهاز الإدارة العامة والخدمة المدنية (ناهيك عن الأجهزة الأمنية التي شرعت ببنائها فور تسلمها الصلاحيات وفقاً لاتفاق أوسلو). وعُهد إلى جهاز الإدارة العامة والخدمة المدنية بتولي مسؤولية رفع مستوى الخدمات العامة المقدمة إلى المواطنين في هذا المجال، ومن الجدير هنا الإشارة إلى التقدم الملحوظ في مجال الخدمات التي تم تقديمها من قبل هذا الجهاز (الخدمة المدنية)، وبخاصة في مجال الصحة والتعليم والضمان/الرعاية الاجتماعية،<sup>٢٦</sup> كما في المواصلات والاتصالات، طبعا بالمقارنة مع ما كان يتم تقديمه قبل تسلم السلطة صلاحياتها.

وبسبب طبيعة النواة الصلبة لشبكة المشايخين للرئيس عرفات، التي تعرضنا لأهم معالمها في هذا البحث تحت عنوان "شبكة العلاقات الزبائنية/التضامنية في نقيض المؤسسة"، وضع الرئيس عرفات كل إمكانات السلطة الفلسطينية في هذا المجال (تقديم الخدمات ورفع مستواها) تحت تصرفه، وأصبح بقصد أو دونه العنوان الرئيسي لضمان الحصول على الحجم والمستوى المرغوب من الخدمات بالمقارنة - طبعا - مع الإمكانيات المتاحة. فمراجعة سريعة لإعلانات الصحف المحلية، وإن كانت لا تغني عن الدراسة المعمقة للموضوع، تفيد، أو تشي على الأقل بحجم الدور الذي لعبه الرئيس مباشرة في التكفل بتوزيع وإعادة توزيع المصادر المالية والمتاحة في مجال الرخاء أو تقديم الخدمات (وهنا الحديث يدور عن الخدمات الجماعية والفردية)، فبناء المستشفيات الجديدة أو توسعة القائم منها، وفتح الطرق، وبناء مدارس وغيرها من الخدمات، بالإضافة إلى الخدمات والمساعدات الفردية في مجال العلاج الصحي، والمنح التعليمية، والمساعدات المالية المباشرة وغيرها، كانت تتم بطلب مباشر من الرئيس، كما كان يستجاب لها بإشارة مباشرة منه لأصحاب الاختصاص. ومن الصعب حساب أو تقدير القيمة الكمية لهذه الجهود مقابل جهود المؤسسات الرسمية لأكثر

من سبب،<sup>٤٠</sup> إلا أنه يمكن الاستدلال على ثقل وزن هذه الجهود من خلال أكثر من مظهر:

الحجم الضخم لميزانية مكتب الرئيس الذي تعرضنا له في بند " شبكة العلاقات الزبائنية"، حيث تراوحت ميزانية مكتب الرئيس بين -١٠٪/ ١٤٪ من إجمالي الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية<sup>٤١</sup> على مدى أكثر من عام، الأمر الذي يعتبر كبيراً جداً، بالإضافة إلى موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية التي شكلت نسبة تراوحت بين ما يقرب من ٥،٥٪- ٥٪ للسنوات -٢٠٠٢ ٢٠٠٤<sup>٤٢</sup> في الوقت الذي تراوحت فيه ميزانية وزارة الصحة (ثاني أكبر مركز إنفاق في السلطة، وثاني أكبر موظف في مجال الخدمة المدنية) للأعوام نفسها بين ١٤،١٪- ٨،٨٪ من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، حيث تم توظيف هذه الموازنات (مكتب الرئيس ووزارة الشؤون الاجتماعية) وعبر سنوات مختلفة، كموازنات مساعدات. استمر هذا النهج أيضاً حتى بعد وفات الرئيس عرفات، وتسلّم محمود عباس رئاسة السلطة، حيث بلغت موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية للعام ٢٠٠٥ ما قيمته ٢٣٠ مليون دولار تقريباً (أكثر من موازنة وزارة التربية والتعليم أكبر موظف حكومي في فلسطين)، اشتملت على ما يبدو على جميع بنود الصرف المتعلقة بالمؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الخاصة بالأسرى، وذوي الشهداء، والمعتقلين، والمصابين ذوي الاحتياجات الدائمة أو المؤقتة، وغيرهم ممن في حكمهم، بالإضافة إلى رزمة المساعدات المالية التي يتم تقديمها إلى آلاف الأسر من ذوي الاحتياجات التي ما زالت في تزايد مستمر إلى يومنا هذا، بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة.

### ريعية النظام السياسي

يفهم من الاصطلاح أكثر من معنى، المعنى العام للريع هو العائد الاقتصادي؛ أي عائد اقتصادي. بهذا المعنى يصبح كل نظام سياسي نظاماً ريعياً، فكل نظام سياسي صاحب عائدات اقتصادية من نوع أو

آخر. والمعنى المتداول "للريع" و"للنظام السياسي الريعي" يحمل معاني ومضامين مختلفة عن التي ذكرناها. وإن كنت لا أسعى في هذا المضمار إلى التأكيد على تعريف محدد أو معنى "معياري" لهذا المفهوم، كما والأهم، إلى فحص آلية توظيف هذه المعاني للمصطلح، إلا أنه لا بد من التواضع على فهم و"معنى" بحد ذاته لتوضيح المقصود من توظيفه في هذا البحث، ولفهم السياقات التي ترد بالارتباط بهذا المعنى. يُعرَّف البعض الريع باعتباره العائد الناتج عن نشاط غير اقتصادي، وبهذا المعنى يمكن تصنيف العائدات التي تحصل عليها الدول الفقيرة مثلاً كمساعدات من الدول الغنية، وما يصطلح عليه الآن "بالدول المانحة". أيضاً يأتي في هذا السياق أي عائدات تحصل عليها الدولة (حديثنا هنا جميعه يدور عن ريع الدولة أو النظام السياسي الريعي) كتبرعات من أي طرف بما فيها السكان المحليون ليس كضرائب ناتجة عن النشاط الاقتصادي لهؤلاء، بل ما يشبه الصدقات أو التبرعات التي يقوم عادة مواطنون بتقديمها لمؤسسة أو للدولة في مجالات معينة.<sup>٤٣</sup> ويضيف البعض إلى هذا التصنيف العائدات التي تحصل عليها الدولة من مصادر تملكها هي كدولة، والتي لا يكون لمواطنيها "حقوق" بها بالمعنى "الشرعي" للكلمة، كالنفط، والمعادن الطبيعية، أو الطاقة المستخرجة من مصادر طبيعية كالأنهر، أو ما بحكمها. وفي هذه الحالة، يحصل القطاع الذي يعمل في إنتاج هذا النوع من العائدات (مثل النفط) على الأجور والأتعاب وفقاً لحال السوق، وما تبقى من قيم إضافية يعتبر في حكم "الريع" الذي تتولى الدولة إنفاقه. ويُوسَّع البعض الآخر المعنى ليشمل أيضاً العائدات التي تحصل عليها الدولة من مواطنيها على شكل ضرائب وجمارك ورسوم أخرى، بما فيها الضرائب والرسوم التعسفية أو القاسية التي تكون في بعض الأحيان على شكل رسوم "غير رسمية"، يتم بموجبها تقديم نوع من التسهيلات كالمرور أو الترخيص بالعمل، والتي تشترك عادة مجموعة كبيرة في المسؤولية عن تحصيلها، وتكون معروفة لرأس النظام، ولكنها تجبى دون قانون لتمويل جانب معين من جوانب نشاط الدولة.<sup>٤٤</sup> إذن، لدينا الآن خمسة

أنواع من العائدات التي يمكن تصنيفها في إطار معنى "الريع":

١. العائدات من المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة للدولة (عائدات لا تنجم عن نشاط اقتصادي بالمعنى المباشر).
٢. العائدات التي تحصل عليها الدولة من المصادر الطبيعية التي تملكها/تتصرف بها (عائدات تنجم عن فائض لنشاط اقتصادي).
٣. العائدات التي تحصل عليها الدولة من الضرائب والرسوم الرسمية بأنواعها المختلفة (عائدات نتاج لنشاط اقتصادي).
٤. العائدات التي تحصل عليها الدولة من "الرسوم" غير الرسمية، التعسفية وغير المنصوص عليها بقانون (عائدات نتاج لنشاط اقتصادي).
٥. العائدات من المساعدات التي يقدمها المواطنون بشكل طوعي ومباشر للدولة كالتبرعات، وأموال الزكاة، وما في حكمها (عائدات لا تنجم عن نشاط اقتصادي مباشر).

سوف أقوم لأغراض هذا البحث بتعريف "الريع"، تحديداً لفحص أو لتقريب فهم تأثير طبيعة عائدات/إيرادات السلطة وموقف الجمهور الفلسطيني ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية من هذه العائدات، على طبيعة النظام السياسي ومستقبله والتغيرات المحتملة عليه. وعلى أنني أميل إلى تعريف "الريع" باعتباره العائدات المالية التي تحصل عليها الدولة خارج إطار العملية الاقتصادية، ومن خلال فوائض القيم المتحصلة على المصادر الطبيعية كالنفط والمعادن في إطار إقليم أو ولاية الدولة، فإنني استتني المساعدات الخارجية من هذا المعنى (على الرغم من أنها خارج إطار النشاط الاقتصادي) في كونها ترتبط بشروط وعلاقات وأجندات سياسية واقتصادية واجتماعية وأيديولوجية للدول المساعدة، ما يذهب عنها (أي المساعدات الخارجية) الأصل في "الطبيعة" للعائدات المتحصلة خارج إطار عمل

المواطنين (العملية الاقتصادية) التي ترتبط في الدول والأنظمة المبحوثة (الباتريمونيالية بأنواعها)، حيث تعبر هذه "الطبيعة" في واقع الحال عن نظام من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية يلخص ويرسم طبيعة "الحق" في التصرف في هذه العائدات، وطبيعة شرعية هذا "الحق". باختصار، نتحدث هنا عن علاقة الملكية لهذا المصدر المالي بين الحاكمين والمحكومين، فـ "الريعية" هنا تمثل نظاماً معيناً للتملك، فهي تعبر عن طبيعة العلاقة (علاقة التملك) بين طبقات أو فئات أو عائلات أو أفراد يملكون هذا الحق في التصرف بمصادر البلد الطبيعية، وآخرون لا يملكونه. وهذا ما يميز هذا النوع من العائدات عن غيره، حيث يرتبط "بحق" و "شرعية" التصرف بهذه المصادر. ويؤكد الكثير من الباحثين، وبخاصة الغربيين منهم في هذا الشأن أن الصفة الرئيسية لهذا النوع من العائدات (وهم أيضاً يؤكدون المعنى الذي اقترحه للريع) تتمثل في كونه خارج إطار عملية الإنتاج التقليدية، أي خارج العملية الاقتصادية، وبالتالي المواطن لم يبذل جهداً في إنتاج هذه القيم كما يفعل عندما يقوم بدفع الضرائب، الأمر الذي يدفع دافعي الضرائب إلى الرقابة على الأداء الحكومي في مجال الإنفاق العام، باعتبار الحكومة هنا تمثله في إنفاق ما قام هو بجمعه من خلال مشاركته في العملية الاقتصادية. وهذا صحيح، ولكن ما أود التأكيد على أهميته أن الموضوع هنا لا يقتصر على ذلك المعنى، بل على ما هو أبعد منه، حيث تعبر "الريعية" بالمعنى الذي اقترحه عن نظام اقتصادي اجتماعي يتضمن على شكل خاص من ملكية جزء من المصادر الاقتصادية للبلد، وتلزمه "شرعية" من نوع معين أو ذات اعتمادية معينة كالوراثة، أو الحق الإلهي، أو القمع البوليسي، أو غيرها، أو مزيج منها، ما يخوّل أصحاب "الشرعية" التصرف بهذا "الحق" دون مساءلتهم. المساعدات الدولية، وإن كانت خارج إطار العملية الاقتصادية لمواطني الدولة/البلد المتلقي لها، إنما تخضع على أقل تقدير لشروط ومساءلة الدولة المانحة.

وفي كل الأحوال، ونظراً لتضمين بعض المفكرين والباحثين معاني أوسع "للنظام الريعي" عن الذي اقترحه في هذا البحث، سوف أقوم

بتقييم الأنواع الخمسة التي وردت في هذا البند كعناوين لمعاني الربيع وبدرجة مختلفة لكل منها حسب أهميتها في العلاقات السياسية، وفي التأثير على النظام السياسي في فلسطين.

١. العائدات التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من خلال المساعدات الخارجية، والتي لا يكون لجمهور هذه الدولة أو مواطنيها جهود في تحصيلها، كما لا تدخل (بشكل عام) في إطار حسابات وتوقعات المواطنين الأفراد بالنسبة لدخلهم المباشر ولقدرتهم على الإنفاق، أو لمعنى الدخل المتحصل لهم عن عملهم، أو أي عائدات تعود لهم بحكم القانون أو العرف أو التوقع (كالميراث، والفوائد البنكية على الإيداعات النقدية، والتحويلات من الأهل في الخارج، والمساعدات العينية والنقدية من جمعيات ولجان زكاة ومؤسسات الإعانة الأخرى). تسعى الدولة في العادة إلى تسويق الافتراض بولايته ومسؤوليتها وحدها عن التصرف بهذا النوع من العائدات، وتتراوح في مساعيها في هذا الإطار بين الترغيب والترهيب. بالمقابل، يتراوح موقف الجمهور ومواطني الدولة بين الجهل أو التجاهل الكامل لفهم معنى هذا النوع من العائدات، إلى المطالبة بالاستخدام الرشيد والعلني والشفاف لها. وتعتمد مواقف الدولة ومواطنيها من هذه المسألة على عوامل متعددة، منها مستوى وعي المواطنين بالقضايا العامة، ونضج الأحزاب السياسية والأجسام التمثيلية الأخرى (كاتحادات العمال، والمعلمين، وأرباب العمل، والمهنيين ... الخ)، ومعدلات الدخل، ومستوى التعليم، وغيرها من العوامل التي لسنا بصدد بحثها في هذا المجال. ما يهم في هذا الإطار أمران:

الأمر الأول، يتلخص في أن السلطة الفلسطينية ومنذ اللحظة الأولى لتأسيسها، وهي تعتمد بشكل مباشر وثقيل على المساعدات والمنح الخارجية، حيث بلغت قيمة ما تشكله المساعدات الخارجية من الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية نسباً مرتفعة جداً، والجدول التالي يوضح نسب المساعدات من الدول المانحة إلى الإيرادات المحلية لسنوات مختارة منذ ١٩٩٦-٢٠٠٥.

الإيرادات العامة والمحلية والمساعدات والمنح الخارجية ونسبتها من قيمة الإيرادات العامة<sup>٤٥</sup>

السنة	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٥
الإيرادات العامة	٩٢٧,٩	١٦٠٣,٨	١١٢٥,١	٥٣١	١٠٥٨
الإيرادات المحلية	٦٨٤,٢	٩٠٣,٨	٢٨٧,١	٢٠٧	٣٩٦
المنح والمساعدات	٢٤٣,٧	٧٠٠	٧٦٥,٩	٧٤٧	١١٦٢
% المنح والمساعدات إلى الإيرادات المحلية (تحصيل السلطة من الضرائب والرسوم الأخرى)	٣٥,٦%	٧٧,٤%	٢٦٦%	٣٦٠%	٢٩٣%

تشكل القيم والنسب المذكورة جزءاً من المساعدات من الدول المانحة، حيث يمثل ما ورد في الجدول العائدات المحولة إلى خزينة السلطة الفلسطينية، هذا وتوجد مساعدات أخرى لا تدخل في حساب الموازنة العامة للسلطة، حيث يتم تسليمها مباشرة من الدول المانحة إلى المؤسسات المنفذة لمشاريع وبرامج الدعم التي تكون تحت إشراف مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي أحيان قليلة جداً لا تخضع لإشراف السلطة، والتي قد تصل قيمتها بكل أنواعها إلى ما يقرب من قيمة المساعدات المقدمة مباشرة إلى السلطة. المهم هنا أنه، وكما يظهر في الجدول السابق، تراوحت نسبة المساعدات المباشرة إلى العائدات المحلية التي تجبها السلطة من الضرائب والرسوم الأخرى بين ٣٦٠٪-٣٥,٦٪؛ أي من ثلث قيمة العائدات المحلية إلى ما يقرب من ثلاثة أضعافها.

الأمر الثاني المهم في هذا المجال يتمثل في موقف المواطنين من هذه المساعدات، فقد تطور موقف شعبي ونخبوي مضمونه المطالبة بالتدخل في أوجه صرف هذه المساعدات، فهناك رأي عام فلسطيني يرى بأن هذه المساعدات إنما هي من حق المواطن الفلسطيني، ويرى أن لزاماً على

السلطة أن توضح كيفية وأوجه صرفها، بل ويذهب آخرون إلى أن على السلطة إشراك المواطنين في عملية رسم السياسات وتحديد الخيارات، وبالتالي الخطط والبرامج. يقول خليل نخلة " ... إن التمويل المشروط على المستويات الثلاثة، وألوية التصميم، وأساليب التنفيذ، والإنتاج المتوقع يجب أن يملئها الفلسطينيون المستفيدون. هذه ليست بالعملية المسلية، لكن إذا تم إنجازها مهنيًا فإنها ستسير بالعملية التنموية عدة قفزات إلى الأمام".<sup>٤٦</sup> كذلك يقول عمر شعبان " يمكن القول إن المساعدات الدولية قد حققت وإلى حد كبير الطموحات الفلسطينية وساهمت بشكل لا يمكن إنكاره في تحسين شروط الحياة في المجتمع الفلسطيني ... إلا أن التقييم الموضوعي لتأثير هذه المساعدات لا يمكن أن يكتمل إلا بالاطلاع على تفاصيل التمويل الدولي من حيث مصادره، وشروطه، مجالات صرفه".<sup>٤٧</sup>

٢. العائدات التي تحصل عليها الدولة من المصادر الطبيعية التي تملكها أو تتصرف بها (عائدات تنجم عن فائض لنشاط اقتصادي). بهذا المعنى، لا توجد في فلسطين مصادر طبيعية " تملكها " السلطة، أقرب ما يكون إلى هذا النوع من العائدات تمثل في الاستثمارات التي قادها أفراد بتكليف من الرئيس عرفات خارج الإطار الرسمي للسلطة ووزارة المالية الفلسطينية،<sup>٤٨</sup> حيث تم تأسيس الكثير من الشركات التي عملت هنا في فلسطين أو الخارج، والتي تم تمويلها من مصادر ملتبسة (مثل أموال تملكها م.ت.ف، وحركة "فتح" ولم تدخل في باب الموازنة الرسمية للسلطة، وبعض العائدات التي حصلت عليها السلطة بطرق غير رسمية كتعويضات عن منح احتكارات أو امتيازات أو تسهيلات في العمل لشركات كبرى). وشكلت هذه العائدات باعتبارها خارج إطار الموازنة العامة للسلطة فرصة كبيرة للرئيس عرفات لاستخدامها لتمويل استدامة النظام السياسي الذي خلقه، كما أنها كانت صمام الأمان بالنسبة له في ظروف توتر العلاقة مع الإسرائيليين، والأهم في تمويل ما تبقى من مؤسسات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الشتات، الأمر الذي لم تكن إسرائيل ترغب فيه.

رأى الشارع الفلسطيني في هذه الاستثمارات مصدراً للفساد ونهب المال العام، حيث، ولسنوات عديدة، ارتبطت أسماء العاملين في قيادة هذه الاستثمارات بالفساد وتبديد المال العام والكسب غير المشروع. واستمرت هذه الاستثمارات بالنشاط والتوسع، واستفادت، بطبيعة الحال، من التسهيلات غير المحدودة التي حصلت عليها بحكمها تمثل رأس السلطة. كما استمر الجمهور الفلسطيني في اعتبارها تمثل خط فساد اقتصادي رئيسياً. كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع الدولي والمانحين وإسرائيل، وبخاصة بعد اكتشاف السفينة "كارين إيه" نهاية ٢٠٠١، حيث تبين أن هذه الأموال يتم إنفاقها أيضاً على تمويل صفقات الأسلحة ونشاطات "للإخلال بالأمن الإسرائيلي"؛ أي أعمال المقاومة. وبدأت الضغوط الإسرائيلية والدولية بالتزايد على الرئيس عرفات لكشف أوراق هذه الاستثمارات ووضعها هي الأخرى، كما الموازنة العامة للسلطة، تحت الإشراف والرقابة، حيث تم تحويل "الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية" إلى "صندوق الاستثمار الفلسطيني"، ليصار إلى إتباعه لاحقاً لوزارة المالية، ما حصل فعلاً قبيل وفاة الرئيس عرفات بوقت قصير.

بدأت الضغوط المحلية لحل هذا الاستثمار مبكراً قبل مطالبة إسرائيل والدول المانحة، إن كان من قبل فئات من القطاع الخاص التي تضررت بسبب تحالف هذا الاستثمار مع كبار المستثمرين الفلسطينيين الوافدين من المهجر،<sup>٩</sup> أو من قبل المواطنين الذين أحسوا بأن السلطة (المقصود الشبكة الرئيسية من القيادات والنخب الأساسية التي شكلت السلطة) مثلت حالة ومثالاً سيئاً على تحويل المساعي لبناء الدولة المستقلة إلى مساعي للتكسب والإثراء الخاص وغير الشرعي. وعلى الرغم من ذلك، بقيت هذه الضغوط بحجم وتأثير غير كاف لتعديل طبيعة وصيغة وجودها، إلى أن دخلت الضغوطات الإسرائيلية والدولية لتنهي الموضوع بتحويل هذه الاستثمارات إلى وزارة المالية. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن المجتمع الفلسطيني بمكوناته المختلفة قد أثار المسألة كما حدد موقفاً منها.

٣. العائدات التي تحصل عليها الدولة من الضرائب والرسوم الرسمية بأنواعها المختلفة (عائدات نتاج لنشاط اقتصادي). وكما أشرت في مكان آخر تحت هذا البند، لا أتفق مع القائلين إن هذا النوع من العائدات في باب "الريع" الحكومي. لذا، لن أذهب كثيراً في معالجة هذا البند من العائدات، وما أود لفت النظر إليه في سياق موقف الجمهور بشكل عام والمواطنين "المكلفين" بشكل خاص من هذا النوع من العائدات، هو الموروث المعنوي لعملية دفع الضرائب أثناء الاحتلال، حيث كان يعتبر التهرب من دفعها عملاً وطنياً، بالإضافة طبعاً إلى النزعة العامة و"العادية" للتهرب من دفع الضرائب (حيث لا يختلف الوضع هنا عن أي مكان في العالم). لذا، رافقت عملية التحصيل الضريبي من المكلفين نشاطات مختلفة لوزارة المالية والضابطة الجمركية لمقاومة الاستمرار في عملية التهرب الضريبي، التي اشتملت، ومن ضمن قضايا أخرى، على التحقيقات والمداهمات الضريبية والحواجز وغيرها من الأنشطة في هذا المجال، ما وضع المسألة (على الأقل مع المكلفين) أمام خيارين: إما المزيد من التهرب، وإما الحق في مسالة النظام عن سياسات إنفاق المال العام.

٤. العائدات التي تحصل عليها الدولة من "الرسوم" غير الرسمية، التعسفية وغير المنصوص عليها بقانون (عائدات نتاج لنشاط اقتصادي). وكما أشرت في مكان آخر، هناك أنواع كثيرة من "الرسوم" غير الرسمية التي جبتها وتجبها السلطة لغاية الآن. وتتصف جميع أنواع هذه "الرسوم" بأنها لا تجبى بقانون؛ أي أنها مخالفة بذلك للقانون الأساسي الفلسطيني الذي ينص على أن الأموال "تجبى بقانون". وتختلف أنواع هذه "الرسوم" عن بعضها في مقدار "مشروعيتها" من جهة، والمؤسسة التي تقوم على جبايتها، وبالتالي مقدار شفافيته ونوع القيود والسجلات عليها من جهة ثانية، وأخيراً في الجهة التي لها قرار التصرف بإنفاقها. ولا توجد دراسات عن هذا الموضوع لغاية الآن، ناهيك عن الصعوبات في الحصول على المعلومات بخصوص معظمها، وربما استحالة ذلك في بعضها. إلا أنه يمكن تصنيف "مشروعية"

هذه الأنواع من "الرسوم" كمدخل لتحليل دورها، وبخاصة في تعزيز أركان النظام السياسي واستقراره بالتالي:

أ. "الرسوم" التي تجبى بمرسوم رئاسي أو قرار مجلس وزراء أو بعلمهم ومباركتهم. وهذا النوع من الرسوم عادة ما يكون "مقننا" لجهة أوجه صرفه، كما أنه عادة ما ترافقه أنواع من القيود والسجلات المتعلقة به، ما يتيح إمكانيات وإن كانت محدودة للرقابة عليها. وعلى سبيل المثال، تقوم هيئة الحج والعمرة بجباية رسوم من أكثر من طرف، منها الحجاج، والشركات التي يتم تأهيلها لنقل الحجيج، تصل إلى بضعة ملايين من الدولارات. ويعاد صرف عائدات الهيئة على الخدمات التي تقدمها في مجال الحج والعمرة، كما على النشاطات التي تقوم بها في دعم وتسهيل أعمال الحجيج. ويقوم ديوان قاضي القضاة للمحاكم الشرعية بجباية (٥٠) شيكلاً إسرائيلياً عن كل معاملة زواج أو طلاق تتم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتم تحويل المبالغ المجدبة إلى صندوق خاص بعد إعداد القيود عليها، ويقوم قاضي القضاة بالتصرف بالمبالغ المجدبة كمساعدات لطائفة من موظفي المحاكم الشرعية "نظراً لتدني رواتبهم أو كمكافأة يقررها قاضي القضاة عن جهودهم الخاصة"<sup>١</sup>.

ب. "الرسوم" التي كانت تتم جبايتها من المواطنين بشكل غير مباشر (المواطنون كأفراد أو كقطاع أعمال) والتي كانت تحوّل إلى الرئيس مباشرة أو تصرف بتعليمات منه، والتي لم يغطيها لا قانون ولا مرسوم رئاسي أو وزاري. وهيئة البترول شكلت نموذجاً لهذا النوع من "الرسوم"، حيث كانت تضع نسبة من قيمة المبيعات تقطع كجزء من عائداتها لتحويله إلى مكتب الرئيس، كذلك العائدات التي كانت تحصل عليها هذه الهيئة بحكم شراكتها في محطات الوقود التي حصلت على حصة بها من خلال التزويد بالترخيص للعمل دون أن تشارك فعلياً

في رأسمال الشركة (محطة الوقود). تم تعميم هذا النوع من "الرسوم" عبر أكثر من مؤسسة مدنية وأمنية، فقد تمت جباية مبلغ (٢٠) شيكلاً إسرائيلياً عن كل شاحنة طحين أو إسمنت تدخل إلى قطاع غزة من قبل جهاز الأمن الوقائي، ولا يوجد قيود تتيح الرقابة على هذا النوع من "الرسوم" التي كان يعود جزء منها إلى الرئيس مباشرة، والقسم الآخر يتم في تمويل نفقات غير رسمية لمسؤول وأعضاء من الجهاز الأمني.<sup>٥٢</sup>

٥. العائدات من المساعدات التي يقدمها المواطنون بشكل طوعي ومباشر للدولة كالتبرعات، وأموال الزكاة، وما في حكمها (عائدات لا تنجم عن نشاط اقتصادي مباشر). ولا يشكل هذا النوع من العائدات أهمية خاصة، حيث المبالغ المتحصلة عليه محدودة جداً، لذا سوف أهملها في هذا البحث.

#### الفضاء السياسي، القائد الحاكم، النخب السياسية والنقد السياسي والاجتماعي

سعى الرئيس عرفات إلى احتكار الفضاء السياسي الفلسطيني، فحتى الهيئات القيادية لحركة "فتح" ومنظمة التحرير لم يُعَرِّها عرفات أية أهمية، فمنذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ تمضي العملية السياسية الرسمية وفقاً لمشيئته ورؤيته. ولم ينجح عرفات في تكريس هذه الحالة خارج إطار المؤسسة الرسمية للسلطة، فقد بقيت الساحة، ومنذ اللحظة الأولى لاستلام السلطة صلاحياتها وفقاً للاتفاق المذكور، تخص باللاعين الكبار والصغار، إلى درجة أن نشاط هؤلاء تسبب، حسب البعض، ليس في التشويش على المسار السياسي الذي خطه عرفات فحسب، بل في تقويض هذا المسار نهائياً. إذن، المشهد الفلسطيني يختلف عما يمكن أن نلاحظ في الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها على هذا المستوى. الفضاء السياسي في فلسطين لم يكن حكراً على عرفات ولا على النخب التابعة له، ما نحن عليه الآن (تشكيل "حماس" للحكومة) يؤكد هذه الحقيقة، فعلى الرغم من نجاح عرفات في "تطبيع" قسم من القوى

السياسية الأءاء في منظمة التحرير التي كانت (في العادة) تلعب دور المعارضة مثل الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية، حيث قامت هذه القوى بدور المعارضة حيناً والموافقة حيناً آخر، فإن عدم انتهاء حالة الصراع مع الاحتلال، والاندفاع المستمر لحركة "حماس" والجهاد الإسلامي في مواجهة الاحتلال ونتائج أوسلو، جعل من الفضاء السياسي في فلسطين مسرحاً للجميع.

ومنذ اللحظة الأولى لدخول طلائع الأجهزة الأمنية إلى غزة في العام ١٩٩٤، اشتبكت هذه القوات مع متظاهرين في غزة بقيادة حركة "حماس". وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٤، تم قتل ١٢ متظاهراً وجرح آخرين. واستمرت عملية الاعتقالات في صفوف "حماس" بالدرجة الأولى ومن باقي أعضاء فصائل أخرى كالجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية وغيرهما. واستمر نشاط هذه الفصائل سياسياً وعسكرياً (وبخاصة العمليات الانتحارية التي نفذتها حركة "حماس")، وأصبح حجم الدور الذي تلعبه "حماس" في الفضاء السياسي الفلسطيني منافساً لحجم الدور الذي لعبه عرفات والسلطة الفلسطينية من خلفه. وعلى أنني هنا لا أريد التعرض إلى أسباب فشل المساعي السلمية للتقدم بحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى اعتبار أن محللين كثيراً يعتقدون بأن الخيار أو المسار السياسي وفقاً لأوسلو هو أصلاً مغلق، وأن الاحتلال الإسرائيلي لم يكن جاهزاً لحل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، فإنه لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته "حماس" وبقية القوى التي سلكت المسارات نفسها في ما آل إليه الوضع راهناً.

لم تكن عملية النقد السياسي مختلفة في هذا الإطار، فمنذ اللحظة الأولى لتوقيع اتفاق المبادئ وإلى يومنا هذا، تستمر حالة من النقد والجدل السياسيين في الساحة الفلسطينية وجميع أماكن تواجد الشعب الفلسطيني. عملية النقد والجدل السياسي التي تركزت على خيارات رأس السلطة يمكن ملاحظتها وتتبعها بسهولة، فلم تكن هذه عملية سرية أو في الخفاء،

بل إنها علنية، وواضحة وواسعة، وميزت الفضاء السياسي الفلسطيني الذي تنازعته قوى وتيارات وآراء خارج إطار السلطة الفلسطينية، فلم تكن هذه العملية سرية ولا للحظة واحدة، كما أن السلطة لم تقم بإجراءات قاسية ودائماً في سبيل القضاء على عملية النقد هذه، حتى أصبحت جزءاً من طبيعة المشهد السياسي والفصائلي في فلسطين. ولا يخفى على أحد عمليات إغلاق بعض المكاتب لفضائيات أو وكالات أبناء أو صحف، وما تعرضت له الصحافة الفلسطينية بين الحين والآخر، إلا أن هذا لم يعن بتاتاً انقطاع حالة النقد السياسي لرأس النظام، بل وأكثر من ذلك، يمكن الجزم بأن هذه الحالة تشكل جزءاً من "طبيعة" النظام السياسي الفلسطيني الحالي ومكوناته. ولا أحد يستطيع أن يجزم بأن هذه الحالة كانت لتقوم بهذا الوضوح فيما لو نجحت خيارات الرئيس عرفات ومشروعه السياسي، ولكننا يمكن أن نجزم، في ضوء التجربة السابقة لأوسلو واللاحقة لها، بأن هذه الحالة في فلسطين وبخلاف الأنظمة الباتريمونيالية الحديثة، تعتبر مكوناً أصيلاً من مكونات المشهد الفلسطيني. فمئات المؤتمرات الجماهيرية، والمظاهرات والمسيرات والندوات والورش، والمنشورات والإعلانات على أنواعها... الخ، والنشاطات والفعاليات التي تقوم بها الأحزاب والقوى السياسية على اختلافها واختلاف حجمها، ومؤسسات المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية، كل ذلك يشكل الآن جزءاً مهماً من مكونات الفضاء السياسي الفلسطيني.

### منع وغياب أي تنظيم اجتماعي مستقل

لا تمثل أيضاً هذه الخاصية من خصائص الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها، صفة نقية في فلسطين، بل على العكس، يمكن المخاطرة بالاعتقاد بعكس ذلك على الإطلاق. ولا أنفي محاولات مركز السلطة وحركة "فتح" إقصاء جميع الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، كما لا أنفي محاولاتها أيضاً تفريغ الهيئات التمثيلية الرئيسية من محتواها البرنامجي أو المطلبي أو لتهميش دورها والحد من نشاطها إن بشكل

مقصود أو غير مقصود، مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك تشكيل المثات من المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الوهمية أو الموالية لمركز السلطة كبديل عن التي تعمل خارج إطار المشايعة للسلطة، ولقطع الطريق عليها. فجهود مركز السلطة وحركة "فتح" لم تكن في إطار "الجهد التنافسي الطبيعي" بين القوى والتيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل تخطت ذلك في محاولة لتهميش القوى والتنظيمات الاجتماعية على اختلافها، من خلال احتوائها أو حرمانها من الدعم المالي، أو التضييق الأمني والقانوني عليها وغيرها من الإجراءات والمحاولات. فعلى سبيل المثال، منعت السلطة الفلسطينية بقيادة حركة "فتح" توظيف أي من عناصر القوى السياسية الأخرى في الأجهزة الأمنية، وينطبق الشيء نفسه، ولكن بدرجات أقل، على موظفي الخدمة المدنية، وبخاصة في المواقع القيادية، كما تم تقديم المساعدات المالية أو حجبها عن المؤسسات والتنظيمات السياسية والاجتماعية بناء على أجندات سياسية، وتحديدًا بناء على الموقف من دعم السلطة وتوجهاتها، ورفض تمرير قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية لسنوات طويلة، ومحاولات التشهير بالكثير من مؤسسات المجتمع الأهلي بسبب عدم التوافق مع الخط السياسي لمركز السلطة فضلاً عن المضايقات الأمنية على بعضها.<sup>٥٢</sup>

نجحت السلطة الفلسطينية ومن ورائها حركة "فتح" في احتواء أو تهميش الكثير من التنظيمات السياسية والاجتماعية، كما نجحت أيضاً في إضعاف بنى وهياكل الكثير من هذه المؤسسات، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، يمكن الجزم بأن التنظيمات السياسية والاجتماعية، ما زالت تشكل عنصراً مهماً في مكونات المجتمع الفلسطيني، وهي قادرة على لعب دور رئيسي في رسم خارطة نظامه السياسي، الأمر الذي يمكن التدليل عليه من خلال قطاع المنظمات غير الحكومية، حيث يعمل في فلسطين الآن أكثر من ١١٠٠ مؤسسة اجتماعية<sup>٥٣</sup> مرخصة من قبل وزارة الداخلية بموجب قانون الجمعيات،<sup>٥٤</sup> وظفت ٨٨١ منها في العام ٢٠٠٠ ما يزيد على ١٠٣٠٠ موظف متفرغ، كما أنفقت في العام نفسه ما يقرب من ١١٣ مليون دولار.<sup>٥٥</sup> بمعنى آخر، وظفت هذه المؤسسات ما يقرب من ١٧٪ تقريباً من حجم جميع

العاملين في المؤسسات الحكومية المدنية بما فيها الوزارية وغير الوزارية (عمل في هذه المؤسسات في العام نفسه ٦١٧٢٥)،<sup>٥٧</sup> كما أنفقت ما يساوي ١٠٪ تقريباً من الموازنة العامة للسلطة بما فيها الإنفاقات على الأجهزة الأمنية. هذا مع الأخذ بالاعتبار أن الأرقام المذكورة تمثل ما نسبته ٨٠٪ فقط من مجمل هذه المؤسسات (حيث تقتصر الأرقام والنسب الواردة أعلاه على ٨٨١ منها في العام ٢٠٠٠ التي شملها المسح المذكور أدناه)، دون التي تم تسجيلها في العام الحالي ٢٠٠٦.

يضاف إلى ما تقدم، تعمل هذه المؤسسات في حقول ومجالات متنوعة، كما تعرّض قسم لا بأس به منها إلى خبرات وتجارب متقدمة نسبياً في مجال التنظيم والإدارة، والأهم أن معظمها يقوم على تقديم خدمات مباشرة للمواطنين. ولا تشتمل هذه المؤسسات على الأحزاب والتنظيمات السياسية، كما لا تشتمل على الاتحادات والنقابات التمثيلية. إذا أضفنا الأواخر إلى الأولى، وأخذنا بالاعتبار أن الأرقام المذكورة لا تمثل كل المؤسسات الاجتماعية في فلسطين (لا توجد لغاية الآن دراسة منشورة/مُحدّثة بهذا الخصوص) يمكن الاستنتاج بأن التنظيمات الاجتماعية الفلسطينية لم تُغيب عن الساحة، ما يتعارض هنا مع إحدى سمات الأنظمة الباتريمونيالية الحديثة، حيث تكون هذه المؤسسات مجرد صور وأشكال تخلو إلى درجة كبيرة من أي مضمون اجتماعي أو وظيفي، وبالطبع لا يشتمل هذا على قسم كبير من المؤسسات التي تتبع لمركز السلطة وتقوم بدور في إطار رؤاها وأولوياتها.

### خضوع المجتمع إلى أنظمة بيروقراطية

تعتبر البيروقراطية الفلسطينية حديثة النشأة، فعمر الجهاز الحكومي لم يتجاوز الاثنى عشر عاماً، تم بناؤه بشكل متدرج إلى أن وصل بشقيه الأمني والمدني إلى الحالة التي نراها الآن، حيث العدد نفسه من الوزارات كما في باقي البلدان النامية (٢٢ وزارة تقريباً)، بالإضافة

إلى العديد من المؤسسات الحكومية غير الوزارية التي يزيد عددها على ٦٠ مؤسسة، منها ما هو بحجم وزارة (سلطة المياه، الطاقة، الإحصاء وغيرها) بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية.

ونتيجة لعوامل كثيرة، منها أن الغالبية العظمى من موظفي البيروقراطية الفلسطينية الناشئة هم من أبناء حركة "فتح"، بالإضافة إلى كونها ناشئة عن مطلب "ثوري" وحالة "ثورية"، حيث امتزجت بها أهداف بناء المؤسسة الحكومية بأهداف التحرير والاستقلال، وليس آخرها استمرار حالة التوتر والصراع والاحتكاكات مع الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها الدموية، لهذه الأسباب وغيرها، لم ترسخ أو تتمفصل في هذه البيروقراطية الأنظمة والإجراءات والقيود الثقيلة التي عادة ما تلازم بيروقراطيات الأنظمة الباتريمونيالية. فالحالة لدينا تختلف إلى حد بعيد، حيث امتزج التنظيم (حركة "فتح") في أجهزة السلطة المدنية والأمنية، وأصبح في بعض الأحيان لا يمكن التفريق بين هذه وتلك. بل يمكن الإشارة إلى أن جزءاً ليس بالصغير من المؤسسات الوزارية وغير الوزارية قدمت نفسها بشكل معقول من حيث سرعة وجودة تقديم الخدمات للمواطنين، وبخاصة التي لم يكن لها أي وجود سابق على تأسيس السلطة، فكانت الفرصة متاحة إلى تطبيق الأسس والمعايير والإجراءات الأكثر حداثة ومرونة، بخلاف المؤسسات التي ورثتها السلطة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية (مثل القضاء الموروث أصلاً عن الأنظمة الأردنية والمصرية) حيث بقيت إجراءات تقديم الخدمات تخضع إلى روتين ثقيل (يمكن مقارنة عملية تجديد جواز سفر كوثيقة ذات أهمية عالية، وبخاصة أنها تستخدم على المستوى الدولي، مقابل الإجراءات الإدارية لتجديد ترخيص مركبة دون حساب الوقت اللازم للفحص الفني. جواز السفر يمكن أن يصدر خلال يوم واحد أو اثنين بالكثير، ولا يتطلب أكثر من بضع دقائق انتظار في الدائرة المعنية، وفي أسوأ الأحوال إلى ٣٠ دقيقة من الإجراءات الإدارية، مقابل بضع ساعات على الأقل في الإجراءات الإدارية لتجديد ترخيص المركبة).

السمة الرئيسية للبيروقراطية الفلسطينية الناشئة، هو اعتمادها العلاقات الشخصية والواسطة والمحسوبية ولكن بطريقة شائعة جداً وسهلة جداً في تناول قطاعات وفئات واسعة من المواطنين.<sup>٨</sup> فباستثناء حالات قليلة جداً، يتم تقديم الخدمات على الأسس المذكورة، إلى درجة يعتقد فيها بعض الباحثين بأنها شائعة لدرجة أصبح فيها جميع المواطنين متساوين في هذا، لكل منهم مدخله إن أراد الحصول على الخدمة المطلوبة (أستثني هنا الخدمات ذات التكلفة المرتفعة كما التراخيص والأذونات التي تعتبر مصدراً اقتصادياً؛ مثل: تحويلات العلاج إلى الخارج، المنح الجامعية، رخص محطات بيع وتوزيع الوقود والغاز، وكالات لمنتجات عالية التوزيع... الخ، حيث يتم تقديم هذا النوع من الخدمات بناء على اعتبارات خاصة، كما في باقي الأنظمة السياسية التي تعتمد الشبكات الزبائنية). في المحصلة النهائية، نرى أن المسافات التي تحول دون المواطنين والجهاز الحكومي الفلسطيني ضعيفة جداً، وهنا تم توظيف البيروقراطية لدعم الشبكة الزبائنية ومركز النظام وشرعيته بطريقة مختلفة، فالكل "يخدم الكل". باختصار، لم تتحول البيروقراطية الفلسطينية إلى "صنمية" يستخدمها مركز الحكم للتمييز وأبهة الحاكم.

## هوامش الفصل الثالث

<sup>١</sup> يعتقد البعض على سبيل المثال أن برامج "الإصلاح الإداري والمالي" الذي شرعت بعض الدول العربية النفطية في تطبيقها جاءت ضمن برنامج متخصص للأمم المتحدة في هذا المجال مطلع الثمانينيات من القرن الماضي جاءت في هذا الإطار، وقامت هذه البلدان بالارتداد عنه إثر الارتفاع في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي مكنتها من استخدام عائدات النفط في خدمة استقرار النظام السياسي عبر آليات النظام الباتريمونيالي. وبطبيعة الحال، نحن لا نعتقد أصلاً بجديّة برامج الإصلاح التي تبنتها الدول المذكورة، حيث كانت في أحسن الأحوال في إطار إصلاحات إدارية شكلية. راجع، أحمد صقر عاشور. تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية، كانون الثاني ٢٠٠٥، ص٧. تقرير تم إعداده ضمن "برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

[www.arabgov-initiative.org/publicationslegovladadmin-reform-a.pdf](http://www.arabgov-initiative.org/publicationslegovladadmin-reform-a.pdf)

<sup>٢</sup> قام الاحتلال الإسرائيلي في أيلول من العام ١٩٩٦ بحفر نفق في مدينة القدس القديمة، وتحديدًا تحت المسجد الأقصى والمناطق المجاورة له، الأمر الذي أثار الشعب الفلسطيني وأدى إلى اندلاع ما اصطلح على تسميته لاحقاً بـ "هبة النفق".

<sup>٣</sup> بدأت فعلياً عملية إغلاق مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة عن إسرائيل في العام ١٩٩٣، حيث تطلب دخول إسرائيل في ذلك الوقت تصريحاً خاصاً، إلا أن قوات الاحتلال بدأت في العام ١٩٩٦ في وضع الحواجز الدائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، إثر عملية انتحارية لحركة "حماس". ومنذ ذلك التاريخ أصبحت عملية الدخول إلى المناطق الإسرائيلية (كما تُعرفها إسرائيل) تزداد صعوبة. وفي العام ٢٠٠٠ تاريخ اندلاع الانتفاضة الثانية، بلغ عدد الحواجز بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل وفيما بينها أكثر من ٦٠٠ حاجز. راجع:

[www.sis.gov.ps/arabic/html](http://www.sis.gov.ps/arabic/html).

<sup>٤</sup> ليس موظفو القطاع الحكومي المدنيون الذين لم يتسلموا رواتبهم لغاية إعداد هذا البحث فحسب، بل أيضاً العاملون في الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء المجلس التشريعي.

<sup>٥</sup> يمكن تقسيم المراحل التي مر بها النظام السياسي الفلسطيني حسب أحداث ووقائع مهمة مثل تشكيل الحكومات المختلفة، والانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى، وتعديل القانون الأساسي، واستحداث منصب رئيس الوزراء، والانتفاضة الثانية، واجتياح جميع مناطق الضفة الغربية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وخطة المائة يوم، وخارطة الطريق والاتفاقات الأخرى، ووفاة عرفات، والانتخابات الرئاسية

والتشريعية الثانية، وتشكيل الحكومة العاشرة ومواقف إسرائيل والدول المانحة. وفي كل الأحوال، سوف اعتمد التقسيم المقترح كإطار عام له معنى يتصل بثقل الدور الذي لعبه الرئيس عرفات، إلا أنني سوف أقوم باعتماد مراحل فرعية تشتمل بالتحليل على المراحل المذكورة.

<sup>٦</sup> جورج جقمان وآخرون. "مدخل لإعادة البناء". في ما بعد الأزمات، التغييرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، وقائع المؤتمر السنوي لمؤسسة مواطن - ٢٣٢٢ تشرين الأول ١٩٩٨. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٨، ص ١١.

<sup>٧</sup> جقمان، جورج وآخرون. "مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة"، في مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، وقائع المؤتمر السنوي لمؤسسة مواطن ومعهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥. ص ١٢٣.

<sup>٨</sup> زياد أبو عمرو. "تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية"، ندوة أثارها وحررها أشرف العجومي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد ٦٠/٦١، خريف/ شتاء ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ٧٠.

<sup>٩</sup> لمراجعة أهم هذه الصفات كما يراها الكثير من الباحثين في هذا المجال، أنظر الفصل الأول من هذا البحث، ص (١٣).

<sup>١٠</sup> أنظر صفحة (٦٤-٦٥) من هذا البحث.

<sup>١١</sup> مجموعة من المصادر منها: ديوان الموظفين العام، تقارير في الصحافة المحلية، تقارير للبنك الدولي وغيره من المنظمات المحلية والدولية. وفي كل الأحوال، لا توجد لغاية الآن أرقام دقيقة بدرجة ١٠٠٪ فيما يتعلق بالموازنات العامة للسلطة وأعداد العاملين فيها إن في مجال الإدارة العامة والخدمة المدنية أو في الأجهزة الأمنية. ويعود هذا إلى أكثر من سبب، منها البدء المتأخر بالعمل وفقاً لحساب الخزينة الموحد العام ٢٠٠٣، وضم الإنفاق على الأجهزة الأمنية إلى هذا الحساب في مرحلة لاحقة، بالإضافة إلى التداخل الذي ما زال إلى يومنا هذا بين نفقات مؤسسات السلطة الفلسطينية الوزارية وغير الوزارية وبين نفقات أجهزة م.ت.ف، ناهيك عن المصادر المختلفة في طريقة احتساب الموازنة العامة.

<sup>١٢</sup> أسامة البسط ونايف سويطات. دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتحاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح. معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (٣)، جامعة بيرزيت، نيسان ٢٠٠٤، ص ٥٦.

<sup>١٣</sup> من المؤسسات التي كانت تتبع مباشرة للرئيس عرفات والتي تم تحويل مرجعية جزء كبير منها بعيد وفاته إلى مجلس الوزراء: ديوان الموظفين العام، اللجنة العليا للتربية والثقافة والعلوم، سلطة الطيران المدني، دار الفتوى والتشريع، مركز التخطيط الفلسطيني، هيئة العشائر والإصلاح، وكالة "وفا" للأنباء، مركز المعلومات الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، هيئة الاستثمار الفلسطيني، هيئة التبغ، هيئة البترول.

<sup>١٤</sup> راجع وثيقة الهيكلية التنظيمية والخطة التطويرية لوزارة الصحة الفلسطينية للعام ٢٠٠٥.

<sup>١٥</sup> الأرقام الواردة في هذا الجزء من الرسالة، والمتعلقة بموازنات السلطة الفلسطينية لأعوام مختلفة، إنما تم الحصول عليها من أكثر من مصدر، أحدها وزارة المالية الفلسطينية/دائرة الموازنة العامة والمنشورة على موقع "مركز المعلومات الفلسطيني" التابع للسلطة الفلسطينية. ما أود الإشارة إليه أن هناك تضارباً في كثير من الأرقام المتعلقة بموازنة السلطة الفلسطينية، وبخاصة للأعوام الأولى منذ تأسيسها، حيث كانت الكثير من مراكز الصرف تتم خارج إطار حساب مالي موحد للسلطة، الأمر الذي يعني أكثر من قاعدة بيانات حول المالية إضافة إلى محدودية القدرة على الوصول إلى الأرقام الصحيحة حول نفقات السلطة. هذا الأمر استمر بدرجة أو بأخرى إلى حين العمل بموجب حساب مركزي موحد للسلطة العام ٢٠٠٣، الأمر الذي ساهم في الإعلان عن موازنة أكثر صدقية. وفي كل الأحوال، الاختلافات في الأرقام وإن كانت تشي بعدم شفافية الحصول على المعلومات حول الموازنة العامة - وهذه في الحقيقة سمة من سمات الأنظمة الباتريمونالية الأكثر تخلفاً - فإن ذلك لا يقلل نهائياً من مغزى وأهمية تحليل الأرقام المتاحة ولا من دلالاتها.

<sup>١٦</sup> الأرقام المتعلقة بمكتب الرئيس وباقي المؤسسات الحكومية في الفقرة أعلاه تم أخذها من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الفلسطينية:

[www.mof.gov.ps](http://www.mof.gov.ps)

<sup>١٧</sup> من المرجح أن الانخفاض الحاصل في القيمة المطلقة لموازنة مكتب الرئيس للعام ٢٠٠٣ عن العام ٢٠٠٢ يرجع إلى الحصار الذي فرضته إسرائيل على السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات، بما في ذلك توقفها عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب والرسوم الأخرى التي كانت تجبها إسرائيل على المعابر التي تسيطر عليها.

<sup>١٨</sup> تم استخدام هذا العام كمثال لتوفر البيانات والأرقام الأساسية اللازمة للتحليل.

<sup>١٩</sup> في كل الأحوال، تعتبر المبالغ المصروفة على المساعدات والإعانات وتمويل حاجات لها علاقة بطبيعة تكوين السلطة ومنظمة التحرير وحركة "فتح" وباقي الفصائل

مثل الصرف على الأسرى وجرحى المقاومة وجرحى الانتفاضتين الأولى والثانية والإعانات المقدمة إلى ذوي الشهداء وأصحاب الإعاقات الدائمة، كل هذه البنود تعتبر عملية تمويلها أيضاً في إطار تعزيز الشبكة الزبائنية المحيطة بالرئيس عرفات، وأن كانت تتم فعلاً (كما أعتقد) في إطار تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وفي سبيل المحافظة إمكانات المقاومة.

٢٠ انظر:

Baumgarten, Helga: "Neopatrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions", in Roger Heacock (ed.), *Political Transitions in Arab World, Part Three*, Ibrahim Abu-Ludhod Institute of International Studies (IALIIS), Birzeit University, Palestine, 2002.

وبخاصة استعراضها لاسينستاد صفحة ٥٢. فقد خلص اسينستاد إلى أن هذه الأنظمة تعيش حالة من الحراك الاجتماعي النشط، حيث تدخل إلى الحلبة السياسية قطاعات متغيرة ومرتفعة، الأمر الذي ينبج عن التغيرات التي تحدث أصلاً في البنى الاقتصادية والاجتماعية. هذا الحراك يخلقه ويشجعه القائد العام للتخلص من النخب المتقدمة التي يعولها الصدا، ليجدها بأخرى أكثر حيوية ونشاطاً، لإضافة إلى القدرة على الاندماج في الحداثة والتغيرات التي تفرضها ظاهرة العولمة الأمر الذي يعتبره اسينستاد في إطار قدرة هذا النوع من الأنظمة على تجديد وإعادة إنتاج نفسها، فهي بحسب اسينستاد أنظمة حديثة ومتطورة وعصرية، إلا من رأسها فقط، حيث يمكن لنظام الدولة الإداري في هذه الحالة أن يكون حديثاً ومعاصراً، كما أن اقتصادها وباقي مكوناتها أيضاً يمكن أن تتصف بالحداثة والمعاصرة، ما لا ينطبق فقط على رأس الهرم السياسي.

وإن كنت اتفق مع اسينستاد على انطباق هذا التصور في بعض النماذج الباتريمونيالية، فإنني لا أتفق معه على اعتبار أن هذا التصور يشكل حالة عامة، حيث يمكن أن تؤدي حالة الحراك/التنازع الدائم والمديد بين تشكيلات النخب المختلفة على مراكز أفضل في النظام السياسي للبلد إلى حالة عطب تام فيه، تتسم بتعطيل القدرة على التعاطي مع المشاكل والتحديات بشكل حيوي وفعال، وتؤدي إلى عجز وركود النظام، الأمر الذي يحصل فعلاً في معظم هذه الأنظمة. وهذا ما خلص إليه بولوكا الذي أشارت إليه باومغارتن في المرجع المذكور، والذي نعتقد أنه يشكل الحالة الأعم في الأنظمة الباتريمونيالية الحديثة، حيث ينطبق التصور لاسينستاد على بعض النماذج المحدودة فقط.

٢١ جميل هلال. تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله-فلسطين، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان-الأردن، ٢٠٠٢. ص ١٠.

٢٢ والتي يمكن اعتبارها جزءاً من النخب السياسية كما جاء في تعريف هلال، حيث قمت بتمييزها لإبراز دورها في الشبكة الزبائنية في مركز السلطة.

٢٣ محمد إشتية. وزير سابق وقيادي في حركة "فتح"، في لقاء خاص لغرض هذا البحث في أواخر أيلول من العام ٢٠٠٦، أشار إلى أن جميع أعضاء جهاز الأمن الوقائي هم ناشطون من حركة "فتح" وبخاصة معتقلي الحركة إبان الانتفاضة الأولى.

٢٤ من المبكر الجزم لغاية الآن بأن ما ذكر بخصوص "صندوق الاستثمار الفلسطيني" الذي كان يديره السيد خالد سلام هو ناتج فعلي عن مطالبة قطاع الأعمال محلي النشأة، كما في الأهداف المعلنة لخدمة هذا القطاع، فالأمور ما زالت في حدود النوايا، ناهيك عن أن الاستنزاف الذي حدث لرأسمال الصندوق بسبب من السحوبات التي قامت بها الحكومة الأخيرة لـ "فتح" بقيادة أحمد قريع (الحكومة التاسعة) التي -حسب الحكومة ورئيسها- كانت تحت ضغط الظروف الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة ونسبة من هم دون خط الفقر إلى الاعتماد على هذا الصندوق.

٢٥ تشتمل هذه النخب على العاملين في الحقل الأكاديمي والثقافي والإعلامي.

٢٦ المقصود هنا جميع المؤسسات الصحافية والإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة، المحلية والعربية والأجنبية، وبخاصة أن معظم العاملين في غير المحلية منها هم من المواطنين الفلسطينيين.

٢٧ عزت عبد الهادي. رؤيا أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية "ورقة مفاهيم"، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، ٢٠٠٤.

٢٨ جميل هلال. تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله-فلسطين. مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان-الأردن. ٢٠٠٢. صفحة ٥.

٢٩ راجع، "التحول الديمقراطي في فلسطين"، تقرير عن حالة الديمقراطية في فلسطين للعام ٢٠٠٤، التقرير السنوي (٧)، الملتقى الفكري العربي، القدس، أيار ٢٠٠٥، ص ١٢١.

كذلك جاء في التقرير صفحة ١٢١ "طالب النواب المجلس التشريعي بممارسة المجلس لولاياته في التشريع والرقابة والمحاسبة ودعوه إلى مراجعة جريئة لأسباب قصوره في أداء مهامه".

٣٠ عباس زكي. عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، في لقاء خاص مع الباحث لغرض هذه الرسالة تم في ٤/١٠/٢٠٠٦.

٣١ راجع: أداء المجلس التشريعي الفلسطيني في مجال التشريع ٢٠٠٥-٢٠٠٦، مركز الميزان لحقوق الإنسان، تشرين الثاني ٢٠٠٥، ص ٦.

[www.mezan.org/document/PLC\\_performance.pdf](http://www.mezan.org/document/PLC_performance.pdf).

٣٢ " عند مناقشة مشاريع القوانين، النواب يخرجون واللجنة تناقش وحدها"، آفاق برلمانية، تصدر عن مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، نيسان ٢٠٠٠، المجلد ٤، العدد ٢، ص ٥.

تعتبر هذه إحدى الثغرات الأساسية في النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، التي تمت الإشارة إليها نهاية العام ٢٠٠٤ من قبل فريق الخبراء المختصين في إعداد خطة تطويرية للمجلس التشريعي كخطة إصلاح وتطوير إداري، حيث يقوم نصاب جلسات المجلس على حضور الأغلبية المطلقة للأعضاء عند الافتتاح الرسمي للجلسة، ولا ينص النظام على اعتبار الجلسة غير نظامية في حال انسحاب أو مغادرة أعضاء من الحضور. لذا، فقد صادف في كثير من الأحيان أن تمت عملية التصويت على قوانين بعدد أقل بكثير من النصاب القانوني لانعقاد الجلسات. راجع النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، المادة (١٨).

٣٣ سبقت الانشقاق المذكور انشقاقات أقل أهمية بكثير، من أهمها انشقاق "أبو نضال" الذي تمخض عنه تنظيم ضيق تواجد على الأغلب في العراق، وعرف باسم "فتح أبو نضال".

٣٤ انظر البند السابق رقم (٢) حول الشبكة الزبائنية.

٣٥ أقصد بهذا المصطلح "قيادات الصف الأول" جميع القيادات التي تحظى الآن "بشرعية" من نوع معين، إن كانت من القيادات القديمة للحركة التي بدأت تفقد شرعيتها، أو القيادات الشابة التي جاءت مع المقاومة من الخارج، أو التي نشطت هنا في الأرض المحتلة.

٣٦ استمرت شعبية حركة "فتح" في التآكل منذ أواسط ١٩٩٥ مقابل تقدم شعبية حركة "حماس". ويمكن التذليل على ذلك من خلال استطلاعات الرأي التي تم تنفيذها منذ ذلك التاريخ ولغاية مطلع العام ٢٠٠٦، حيث فازت "حماس" بالانتخابات التشريعية. ففي آذار ١٩٩٦ حصلت "فتح" على ٤٧٪ من أصوات المستطلعة آراؤهم مقابل ٥,٨٪ لصالح "حماس"، في تشرين الثاني ١٩٩٧ حصلت "فتح" على ٤١٪ مقابل ١١٪ لـ "حماس"، وفي تشرين الأول ٢٠٠٣ حصلت "فتح" على ٢٨٪ مقابل ٢١٪ لـ "حماس"، وفي حزيران ٢٠٠٥ لحركة "فتح" ٤٤٪ مقابل ٣٣٪ لـ "حماس". راجع استطلاعات الرأي التي أجراها "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في الأعوام بين ١٩٩٥-٢٠٠٦:

## ١٢٠ حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية

<sup>٣٧</sup> منذ نهاية آذار ٢٠٠٢ تاريخ بدء الاجتياح الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية، حاصر الجيش الإسرائيلي مقر الرئيس عرفات في مدينة رام الله، واستمر هذا الحصار إلى حين وفاته في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤.

<sup>٣٨</sup> من اللافت للنظر أنه في الوقت الذي كانت استطلاعات الرأي تشير إلى تدهور شعبية حركة "فتح" مقابل شعبية حركة "حماس"، استمرت شعبية الرئيس عرفات بالمحافظة على النسب المرتفعة نفسها، بل إنها استمرت في الزيادة منذ حصاره من قبل جيش الاحتلال في آذار العام ٢٠٠٢. فعلى سبيل المثال، أفادت استطلاعات رأي أجراها "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" بأنه عندما كانت شعبية "فتح" تشكل ٢٦٪ مقابل شعبية باقي الحركات والأحزاب الفلسطينية بما فيها "حماس" في آب ٢٠٠٢، شكلت شعبية عرفات ٣٤٪ مقابل شعبية باقي القيادات الفلسطينية، وفي نيسان ٢٠٠٣ كانت النسب ٣٥٪ لعرفات و ٢٦٪ لـ "فتح"، وفي آذار ٢٠٠٤ كانت النسب ٣٨٪ لعرفات و ٢٧٪ لـ "فتح".  
راجع:

[www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html](http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html).

<sup>٣٩</sup> للتدليل الكمي على مستوى التطوير في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، يمكن الإشارة إلى أن عدد العاملين في الخدمة المدنية الآن يصل إلى أكثر من أربعة أضعاف الذين كانوا يعملون في هذا المجال قبل تولي السلطة الفلسطينية الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا مع العلم بأن عدد السكان منذ ذلك التاريخ وصل إلى أقل من الضعف الواحد.

<sup>٤٠</sup> لا توجد قيود دقيقة ومعلنة للنفقات التي تولى الرئيس عرفات صرفها مباشرة، كما أنه أيضاً لا توجد طريقة لمعرفة فيما إذا كان هذا الطريق أو ذاك قد تم تعبيده بناء على خطط من المؤسسة المختصة أم بطلب من الرئيس.

<sup>٤١</sup> راجع الموازنات العامة للسلطة الفلسطينية، وبخاصة السنوات من -٢٠٠٠ ٢٠٠٤.

[www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html).

<sup>٤٢</sup> تصرف معظم ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية على المنح والمساعدات، بما في ذلك فلسطينيون في المهجر، كان الرئيس عرفات يقوم بتحديد أوجه صرف هذه المساعدات. راجع وثيقة "الهيكلية التنظيمية والخطة التطويرية لوزارة الشؤون الاجتماعية العام ٢٠٠٥"، كذلك "الهيكلية التنظيمية والخطة التطويرية لمؤسسة ذوي الجرحى والشهداء العام ٢٠٠٥"، التي كانت تتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم إلحاقها لاحقاً بوزارة الشؤون الاجتماعية بعد تأسيس السلطة العام ١٩٩٦، وأخيراً فصلها عن الوزارة المذكورة بعد وفاة الرئيس عرفات في العام ٢٠٠٥.

<sup>٤٣</sup> تم تمويل تكاليف تأسيس وبناء وتشغيل مستشفى الأمل في العاصمة الأردنية عمان، والمتخصص في علاج الأورام السرطانية بكلفة قيمتها خمسة ملايين دينار أردني على شكل تبرعات من المواطنين الأردنيين بالكامل، حيث تم جمع التبرعات من خلال برنامج تلفزيوني خصص لهذا الغرض.

<sup>٤٤</sup> يمكن إيراد أمثلة على هذا النوع من العائدات (الريع) في فلسطين ولبنان، ففي فلسطين، كان يتم في فترة زمنية معينة دفع رسوم دخول على المعابر إلى غزة بقيمة (٢٠) شيكلاً عن كل شاحنة طحين أو إسمنت، يتم تحويلها إلى جهاز الأمن الوقائي دون قانون. وبطبيعة الحال، وطالما لا توجد قيود رسمية ولا يتم تحويل هذه المبالغ إلى وزارة المالية، والأهم أنها لا تجبي بقانون، يقوم المسؤول عن الجهاز الذي يتولى عملية الجباية بالتصرف بهذا النوع من العائدات. ومن غير المعلوم إلى أين كانت بالضبط تذهب هذه العائدات، إلا أنه على الأغلب لتمويل الجهاز ودفع بدل "أتعاب" إضافية على الرواتب الرسمية لأعضاء من الجهاز الذين يرغب مسؤوله في مكافئتهم، والأهم إلى رأس السلطة.

في لبنان، كان تتم جباية "رسوم" بسيطة على كل حافلة على اختلاف نوعها، خاصة أو تجارية، والتي كانت تمر من خلال الحواجز السورية (في داخل لبنان) في كثير من المواقع، وكان يتم جمع هذه الرسوم التي تكون بالعادة "رسوما عينية" مثل علبة سجائر، أو محارم، أو أي شيء يمكن أن يعاد بيعه من خلال المحال التجارية. ويتم جمع وفرز الرسوم العينية لتصنيفها وإعادة بيعها عبر شبكة من المحال التجارية المتعاقدة على ذلك، حيث تحصل على سعر منافس لهذه البضائع. والحواجز السورية في لبنان كان يتم "تضمينها" بمبلغ مقطوع ولفترة زمنية معينة من رأس الجهاز الأمني السوري في لبنان إلى سلسلة من الضباط السوريين، من أعلى القمة إلى أدناها، حيث يقيم آخر ضابط على الحاجز نفسه.

<sup>٤٥</sup> الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

[www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html).

<sup>٤٦</sup> خليل نخلة. "نظرة نقدية عن التمويل الأجنبي في فلسطين - إلى أين نسير؟":

[www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-17.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-17.html).

<sup>٤٧</sup> عمر شعبان. "في سنواتها العشرين الواقع والمأمول التمويل الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية" مجلة رؤية، العدد ٢٩، شباط ٢٠٠٦. تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات:

[www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page7.html](http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page7.html).

## ١٢٢ حركة "فَتْح" والسُّلْطَةُ الفِلَسْطِينِيَّةُ تَدَاعِيَاتُ أُوسْلُو والانتفاضةُ النَّائِيَّةُ

<sup>٤٨</sup> يورد مشتاق خان هذا المعنى " للربيع " حيث يعرفه باعتباره الدخل الزائد أو الفائض عن الممكن في ظروف المنافسة العادية بين الناشطين في السوق، الذي يتأتى من خلال التحصل على أفضليات وتفوق على باقي الناشطين في قطاع الأعمال من خلال استخدام النفوذ السياسي. راجع:

Mushtaq Khan. "State Formation in Palestine", in: Mushtaq Khan (ed.), *State Formation in Palestine*, Routledge Curzon, London and New York, 2004, p 4.

- <sup>49</sup> Mohamad Nasr . "Monopolies and the PNA" in: Mushtaq Khan (ed.), *State Formation in Palestine*, RoutledgeCurzon, London and New York, 2004 P: 178.

<sup>٥٠</sup> المواطنون " المكلفون " هم أصحاب الأعمال الرسمية المرخصة التي يتأتى عنها أرباح تستوجب دفع الضرائب الأساسية من القيمة المضافة والدخل.

<sup>٥١</sup> من مقابلة مع الشيخ تيسير التميمي قاضي القضاة في المحاكم الشرعية (رئيس مجلس القضاء الشرعي). تمت المقابلة في أيلول ٢٠٠٥.

<sup>٥٢</sup> بعض أنواع مخالفات السير التي كانت تتم جبايتها كانت تعود لقسم الشرطة الذي يقوم بعملية الجباية، حيث أيضا لا توجد سجلات دقيقة بهذه الجبايات التي كانت تحت تصرف قائد الشرطة.

<sup>٥٣</sup> راجع هيومن رايتس ووتش، التقرير السنوي ٢٠٠١، " استمر تعرض المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والناشطين لمضايقات الشرطة وتهديدات مسؤولي السلطة الفلسطينية ... وفي ١٩ ابريل / نيسان أغلقت وزارة الداخلية، بشكل غير لائق، جمعية المنتدى المدني الكائنة في غزة ... وفي ١٦ ابريل / نيسان احتجزت الشرطة خليل أبو شمالة مدير مؤسسة " الضمير " ... عقب إصداره بيانا صحافيا يحث فيه على حظر قائد الشرطة غازي الجبالي مسيرة لمؤسسة " الضمير " .

[www.hrw.org/arabic/mena/wr2kl/isr-pal2.html](http://www.hrw.org/arabic/mena/wr2kl/isr-pal2.html).

<sup>٥٤</sup> وزارة الداخلية، الرقم الوارد للعام ٢٠٠٥.

<sup>٥٥</sup> قانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠.

<sup>٥٦</sup> ياسر شلبي. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، ٢٠٠١.

<sup>٥٧</sup> ديوان الموظفين العام.

<sup>٥٨</sup> تعتبر هذه ظاهرة شائعة في الأنظمة الباتريمونيالية والحديثة منها أيضاً، حيث تعتبر المحسوبية والواسطة مدخلاً رئيسياً لتقديم الخدمات، ما يميز الظاهرة لدينا في فلسطين عنها في الأنظمة الباتريمونيالية الأخرى هو في كونها في الأخيرة تعتمد نظاماً ثقيلاً وهرمياً متسلسلاً يحمل صفات ثقل وهرمية وتسلسل البيروقراطية نفسها، كما يشيع فيه استخدام الرشوة على اختلاف أنواعها الثقيلة منها والخفيفة، إضافة إلى حضور ثقل العلاقة القرابية أو العشائرية أو القبليّة في الباتريمونياليات التقليدية. وفي المقابل، تعتبر العلاقة القائمة على الواسطة والمحسوبية كمدخل لتقديم الخدمات الحكومية في فلسطين، أقل اعتماداً على العلاقات القرابية أو ما بحكمها، كما أنها أقل اعتماداً على الرشاوى وأخيراً كما ذكرنا في شيوعها وبساطتها وسهولتها.



## الفصل الرابع

مأزق أسلو وتأثيرات الانتفاضة الثانية



## الفصل الرابع

### مآزق أسلو وتأثيرات الانتفاضة الثانية

#### مقدمات للأزمة / بانوراما تاريخية

##### اتفاق إعلان المبادئ وتأسيس السلطة الفلسطينية (أوسلو ١):

في الثالث عشر من أيلول العام ١٩٩٣، تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (ما عرف لاحقاً باتفاق أوسلو ١). وشكلت بنود الاتفاق المذكور الأساس السياسي والتنظيمي الذي سوف يحدد شكل ومضمون الخطوات والترتيبات الإدارية والأمنية اللاحقة، وعلى جميع المستويات لتأسيس السلطة الفلسطينية. تبع توقيع اتفاق أوسلو ١ ببضعة أشهر اتفاق باريس الاقتصادي الذي عالج بشكل مفصل العلاقة بين السلطة الفلسطينية المنوي تأسيسها ودولة إسرائيل. وفي أيار من العام ١٩٩٤، تم توقيع اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير وإسرائيل، ما نشأ عنه تسليم أجزاء من قطاع غزة ومدينة أريحا لمنظمة التحرير، حيث بدأت في ممارسة صلاحيات إشرافية وإدارية وتنظيمية

وأمنية وفقاً للاتفاقات المذكورة. وبالنسبة لمنظمة التحرير، كان ينظر إلى توقيع الاتفاقات المذكورة وما سوف يليها من خطوات على أنه في اتجاه تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، حيث كان مأمولاً التوصل إلى التسوية النهائية في العام ١٩٩٩، وعلى ما يبدو لم يكن الجانب الإسرائيلي مستعداً لمثل هذه التوقعات. وفي كل الأحوال، اتسمت العملية وفقاً للاتفاقات المذكورة بنوع من "المرحلية" أو "التدرجية"، ما نشأ عنه لاحقاً التقسيم الإداري والأمني لأجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة إلى المناطق (أ) و(ب) و(ج)، الأمر الذي ترتب عليه أنظمة وإجراءات وقواعد إدارية وتنظيمية مختلفة في كل من الأجزاء الثلاثة المذكورة، والأهم من ذلك كان بطغيان الترتيبات الأمنية على غيرها من الترتيبات (التي أصلاً طغت على الاتفاقات المذكورة)، ما شكل أساساً لتعثر التقدم اللاحق لإجراءات نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني. ومنذ توقيع اتفاق أوسلو ١ إلى تاريخ إعداد هذا البحث، مرت العملية السياسية والتأسيسية للسلطة الفلسطينية والدولة المأمولة بمجموعة من المحطات، التي يمكن تصنيفها بأكثر من طريقة، إلا أنني اخترت التصنيف التالي لأغراض هذا البحث فقط:

### المحطة الأولى: التأسيس والبناء ١٩٩٦-١٩٩٣

مثلت هذه المرحلة الخطوات التأسيسية الأولى في محاولات بناء السلطة الفلسطينية، كما أنها أيضاً كانت كافية لتجربة وامتحان صلاحية وإمكانية تطبيق الاتفاقات الثلاثة المذكورة، بالإضافة إلى الاتفاق الرابع العام ١٩٩٥ الذي عرف بأوسلو (٢). في هذه المرحلة، استمر نقل المزيد من الصلاحيات الإدارية والتنظيمية للسلطة الوليدة، وعلى مناطق أوسع من غزة-أريحا، حيث بدأ العمل في العام ١٩٩٥ بالتقسيم الإداري-الأمني، لما اصطلح على تسميته مناطق (أ)، و(ب)، و(ج). كما تم تعيين أول مجلس للحكم (ما اصطلح على تسميته لاحقاً بالحكومة الأولى، التي ضمت ١٨ وزيراً يرأسهم الرئيس عرفات). وتم إجراء

أول انتخابات تشريعية ورئاسية تلاها تشكيل الحكومة الثانية برئاسة عرفات أيضاً، إلا أنها هذه المرة ضمت ٢٧ وزيراً. وأظهرت هذه المرحلة ثغرات كثيرة في الاتفاقات الأربعة<sup>١</sup> التي تم توقيعها لغاية هذا التاريخ، فالصلاحيات التي تسلمتها السلطة الفتية استمرت منقوصة وخالية من المظاهر السيادية؛ المعابر والحدود تحت سيطرة إسرائيلية مباشرة ومطلقة، السفر والتنقل للفلسطينيين خضع لنفس القيود والإجراءات الأمنية والإدارية الإسرائيلية السابقة، السكان يخضعون لإجراءات إدارية وتنظيمية وأمنية مختلفة وفقاً لمكان إقامتهم أو نشاطهم في المناطق (أ)، و(ب)، و(ج).<sup>٢</sup> واستمرت الضفة الغربية وقطاع غزة في الخضوع لشروط الإطار الجمركي والضريبي كما لقيود دائرة المواصفات والمقاييس الإسرائيلية، والاستثناءات<sup>٣</sup> بهذا الخصوص التي نصت عليها بنود اتفاق باريس الاقتصادي انهارت تحت وطأة الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، وافتقرت السلطة الناشئة إلى السيطرة على مصادرها الرئيسية كالأرض، والمياه، والتواصل الإقليمي، إضافة إلى الولاية الكاملة لأنظمتها القانونية والإدارية على شعبها، والوصول الحر إلى الأسواق الخارجية.

شهد العام ١٩٩٦ أول حالة إغلاق شامل للعبور من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل.<sup>٤</sup> وتم منع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل من الاستمرار في عملهم هناك، كما تمت إعاقة حركة الآلاف من رجال الأعمال الفلسطينيين الذين كانوا يحصلون على الكثير من التسهيلات والبضائع من إسرائيل. وتدهور الناتج القومي المحلي بنسب قياسية، كما ارتفعت نسبة البطالة أيضاً بنسب قياسية. وارتفع الطلب الشعبي على العمل في الإدارة العامة بشقيها المدني والأمني بشكل دراماتيكي، وارتفعت أصوات الكثيرين من الذين طالبوا بمراجعة أداء السلطة، ما تمخض عنه الطلب من هيئة الرقابة العامة إعداد تقرير بهذا الخصوص، الذي صدر العام ١٩٩٦ (نشر للمرة الأولى العام ١٩٩٧، ثم تم سحبه) كأول تقرير للهيئة الذي اصطلح على تسميته بتقرير الفساد. وتحفظ الرئيس عرفات على نشر

التقرير المذكور على الرغم من عرضه على المجلس التشريعي.

في الجانب الإسرائيلي، تسببت (أو هكذا يعتقد البعض) العمليات الانتحارية التي نفذتها "حماس" داخل إسرائيل في سقوط حزب العمل الذي لم يتمكن من تحقيق الأمن لمواطنيه، وشكل صعود الليكود ضربة للعملية السلمية، حيث تنصل الأخير من التزامات المرحلة والاتفاقات المتعلقة بها، لتدخل المنطقة حالة من الجمود السياسي.

### المحطة الثانية: تجربة متعثرة في البناء والتأسيس ٢٠٠٠-١٩٩٦

أثار تقرير هيئة الرقابة العامة لسنة ١٩٩٦ دعاوى ومطالب بالإصلاح الإداري للسلطة الناشئة، وقرر المجلس التشريعي الفلسطيني بعد الاطلاع على نتائج أعمال لجنته المؤقتة الخاصة بمراجعة تقرير هيئة الرقابة مطالبة الرئيس عرفات بأخذ إجراءات إصلاحية في الإدارة والمال العامين، بما فيها حل الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط، استمرت هذه الضغوط إلى أن استقالت الحكومة الثانية في العام ١٩٩٨.

وفي نهاية العام ١٩٩٦، وفي ظروف الاحتقان السياسي المتولد عن صعود الليكود وتدهور العملية السياسية، فضلاً عن التدهور الحاصل في الوضع الاقتصادي، حدثت أول تجربة اشتباك بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال الإسرائيلي بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث اندلعت أحداث ما تم تسميته بـ "هبة النفق"، إثر قيام إسرائيل بحفريات تحت المسجد الأقصى بالقدس. واشترك في الاشتباكات أفراد من الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية. وأظهرت أحداث "النفق" هشاشة الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية، التي استمر الليكود بعد صعوده في تجاهلها.

تم تشكيل الحكومة الثالثة في منتصف ١٩٩٨، كما تم تشكيل أول لجنة وزارية للإشراف على أعمال الإصلاح الإداري في الجهاز الحكومي.

واستمرت الجهود الدولية في دعم استكمال بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، إلا أن جهود السلطة الفلسطينية في بناء وتطوير مؤسسات الإدارة العامة المدنية والأمنية ومأسستها وجدت نفسها في ممر ضيق جداً، تحده السياسات والإجراءات والقيود الإسرائيلية القهرية من جهة (مثل الإغلاقات، والقيود على التنقل، والإجراءات الأمنية على المعابر، والقيود على الاستيراد والتصدير، والماطلة في بناء وتشغيل مطار وميناء غزة...)، ومن جهة أخرى مطالب الدول المانحة والمجتمع الدولي للاستجابة إلى أو تطبيق معايير وممارسات "الحكم الصالح" في بيئة من عدم الاستقرار والوضوح السياسي، فضلاً عن الضغط المستمر من قاعدة النظام السياسي الفلسطيني الناشئ على الوظيفة الحكومية، الذي تسببت به عملية إغلاق سوق العمل الإسرائيلية بوجه الفلسطينيين.

في العام ١٩٩٨ أسفرت الضغوط الدولية عن إخراج اتفاق واي ريفر إلى الوجود، فقد كان من الضروري في هذه المرحلة تحريك العملية السياسية وإخراجها على الأقل من المراوحة في المكان. وأسفرت الضغوط الدولية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عن زحزحة الوضع، فوافق نتنياهو المتشدد على نقل أجزاء إضافية من المناطق (ب، وج) إلى السلطة الفلسطينية (أي إلى مناطق أ)، وأعلن عرفات عن التزامات إضافية لتطبيق جهود فلسطينية في إطار محاربة الإرهاب. ولم يحدث أي تقدم حقيقي في مجال الصلاحيات الإدارية والتنظيمية الفعلية على الأرض. واستمرت السيطرة الإسرائيلية في المجالات التي تم استعراضها، فمثلاً اقتصر نتائج المباحثات المتعلقة بموضوع ميناء غزة عن "اعتراف" إسرائيل بأهمية الميناء. في المقابل، استمرت قوات الأمن الفلسطينية والمنوط بها مكافحة الإرهاب في الحصول على مصادقة إسرائيلية عند كل تحرك لها. وعلى الرغم مما تقدم، أعطى الاتفاق انطباعاً جديداً باحتمالات التقدم.

أعاد نجاح حزب العمل من جديد في تشكيل الحكومة الإسرائيلية العام ١٩٩٩ الأمل في إحياء عملية السلام المتعثرة والمتأخرة أصلاً، ما أسفر عن مبادرة أو محاولة جديدة تمت رعايتها من قبل الرئيس الأمريكي

كلينتون، أسفرت هي الأخرى عن فشل جديد (محادثات كامب ديفيد). ولم يكن الجانب الإسرائيلي مستعداً لملاقاة التوقعات الفلسطينية، فعلى الرغم من الانطباعات التي ولدتها عملية التحضير للمحادثات، فإنه تبين لاحقاً أن الجانب الإسرائيلي ما زال غير مستعد للتفاوض على القضايا الإستراتيجية. وشكل فشل محادثات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠ عنواناً لمرحلة جديدة ومديدة من تدهور العملية السلمية التي طبعت كل المرحلة اللاحقة بمضمونها، فكل الجهود السياسية المحلية والإقليمية والدولية كانت مجرد جهود تكتيكية أو "لرفع العتب" في أحسن الأحوال كما يقال بالعامية، بما في ذلك الجهود التي أسفرت عن خارطة الطريق.

إلى ذلك الحين، وبعده أيضاً، استمرت الدول المانحة في تقديم مساعداتها في سبيل الدولة الفلسطينية المأمول الوصول إليها، واشتملت الجهود الدولية على مساعدات مالية مباشرة لتمويل بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومشاريع أساسية في البنى التحتية، بالإضافة إلى مشاريع الدعم المؤسسي (تطوير خبرات ومهارات في الإدارة العامة). في العام ١٩٩٩ كلفت الدول المانحة لجنة خاصة بتقييم جهود البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية، ما عرف بلجنة روكار، الأمر الذي تمخض عن خيبة أمل لدى الدول المانحة، ولدى السلطة الفلسطينية أيضاً. أظهرت نتائج التقرير الذي تقدمت به اللجنة أوجه خلل كبيرة في أداء السلطة الفلسطينية في مجال الإدارة العامة والخدمة المدنية. وأشار التقرير بشكل واضح إلى المصاعب والقيود والتحديات التي تفرضها إسرائيل على السلطة الفلسطينية الناشئة، إلا أنه لم يتعرض بعمق لمقدار تأثير هذه المصاعب والقيود والتحديات على مقدرة السلطة في تطبيق معايير الحكم الصالح<sup>٦</sup>، التي تم اعتمادها كأساس في تقييم جهود السلطة الفلسطينية الناشئة في مجال مؤسسة الحكم وتقديم الخدمة المدنية.

كل ما تقدم لم يَحُلْ دون تحقيق السلطة الفلسطينية إنجازات في مجال الحكم والمأسسة الحكومية، فالسلطات التنفيذية تشبه إلى حد بعيد مثيلاتها في البلدان المجاورة، حيث يوجد منصب لرئيس "الدولة"

منصوص عليه في النظام الأساسي للسلطة، كما يوجد مجلس الوزراء والوزارات، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية غير الوزارية مثل سلطة المياه، وسلطة الطاقة، وسلطة النقد، والإحصاء المركزي وغيرها. كذلك الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي الذي بدأ يمارس وإن بشكل بطيء دوره التشريعي والرقابي على الجهاز الحكومي، وهيئة الرقابة العامة تصدر تقريرها بشكل سنوي (يتحفظ الرئيس على نشره)، والسلطة القضائية ضعيفة إلا أنها موجودة دون مجلس ينظم ويراقب أعمالها، ورزمة من القوانين الجديدة بالإضافة إلى آلية لتوظيف " الإطار القانوني القديم" <sup>٧</sup> والعمل بموجبه، وأخيراً الأجهزة الأمنية المختلفة بدأت تمارس دوراً ميدانياً وفقاً للصلاحيات الممنوحة حسب الاتفاقيات.

في هذه الأثناء، إثر دخول شارون المسجد الأقصى، اندلعت الانتفاضة الثانية، وكانت مباحثات كامب ديفيد التي أشعلت أملاً كبيراً وتوقعات أكبر قد انطوت صفحتها على خيبة أمل كبيرة. وتوقفت العملية السلمية وتطورت أحداث الانتفاضة الثانية باتجاه اشتباكات دامية بين قوات الجيش الإسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين وجزء من الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وما ميز نهاية هذه المرحلة هو توصل اللاعبين الأساسيين في المنطقة (السلطة الفلسطينية، إسرائيل، الرباعية، بعض البلدان العربية المجاورة) إلى قناعات (وان كانت غير معلنة) بعدم وجود إمكانات للتقدم، في واقع الحال أصبحت الأرضية والمرجعيات للمفاوضات السياسية في حكم الملغاة، وتم فقد الثقة بالعملية السلمية، وأصبح تقديم التنازلات وتبادلها بين أطراف النزاع أمراً غير ممكن.

### المحطة الثالثة: فشل وتوقف العملية السلمية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤

تواصلت انتفاضة الأقصى في الأعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠١، و٢٠٠٢، والأمر المهم هو في التوسع المتواصل لعمليات الاحتجاج والتظاهر والاشتباكات المسلحة بين أعضاء في التنظيمات الفلسطينية على اختلافها وعناصر من الأجهزة الأمنية (الذين هم أصلاً جزء من هذه

التنظيمات) وبين الجيش الإسرائيلي. وحصدت الانتفاضة حتى نهاية العام ٢٠٠٢ ما يزيد على ١٢٤٠ قتيلاً و٣٢ ألف جريح في صفوف الشعب الفلسطيني.<sup>٨</sup> وفي آذار من العام ٢٠٠٢، قام الجيش الإسرائيلي بإعادة احتلال مناطق الضفة الغربية كافة، وحصار قطاع غزة. وتمخضت العملية عن تدمير معظم بنى ومؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية، بالإضافة إلى انعكاساتها الاقتصادية المدمرة.

أثار الوضع السياسي جدلاً فلسطينياً داخلياً، فبعض القيادات الفلسطينية (وبخاصة الرئيس الحالي محمود عباس) أثار مطلباً بوقف الانتفاضة، وبخاصة مظاهرها المسلحة، ومراجعة الوضع الداخلي في سبيل إصلاح الأجهزة المدنية والأمنية. وفي أواسط العام ٢٠٠٢، أسفر الجدل الفلسطيني الداخلي ودعوات الدول المانحة وبتشجيع من بعض الدول العربية، عن تغييرات في النظام الأساسي الفلسطيني. وتم في ضوء ذلك تشكيل الحكومة الرابعة، واقتراح خطة المائة يوم للإصلاح. وشكلت الدول المانحة فريقاً متخصصاً لدعم جهود الإصلاح المقترحة اشتملت على فرق فرعية متخصصة في جميع المجالات.<sup>٩</sup> وتم في العام نفسه تشكيل الحكومة الخامسة، وأسفرت جهود الحكومتين الرابعة والخامسة عن بعض النتائج في مجال الإصلاح المالي والإداري، أهمها العمل وفقاً لحساب الخزينة الموحد التابع لوزارة المالية.

وتدخل المجتمع الدولي في محاولة لزرحة الوضع العام في المنطقة، وكانت عملية السلام متوقفة نهائياً على أرض الواقع. وتم التقدم في نهاية العام ٢٠٠٢ بمسودة "خارطة الطريق"، كما جرى مطلع العام ٢٠٠٣ تعديل النظام الأساسي ليشمل منصب رئيس الوزراء، حيث تم التحضير لتشكيل الحكومة السادسة برئاسة محمود عباس أول رئيس للوزراء، الذي اقترح خطة جديدة للإصلاح كانت سبباً في صدامات وخلافات حادة مع الرئيس عرفات، ما أدى إلى استقالة الأول ليتم تشكيل حكومة طوارئ، ومن ثم الحكومة الثامنة برئاسة أحمد قريع.

لم تسفر خطة " خارطة الطريق " التي تم الإعلان عن صيغتها النهائية العام ٢٠٠٣ عن أي نتائج على الأرض، وتحفظت إسرائيل على الخطة واستمر الحصار المفروض على الرئيس عرفات حتى وفاته نهاية العام ٢٠٠٤. قبل وفاة الرئيس عرفات كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أكد من الناحية العملية أنه لا يرغب في استكمال التسوية السياسية مع شركاء فلسطينيين، وفي الواقع أصبح الطرف الفلسطيني خارج العملية السياسية، الأمر الذي أكدته شارون من خلال إعلانه خطة الانفصال، والانسحاب الأحادي من غزة، والاستمرار في فصل مناطق الضفة الغربية وغزة باعتبارها سياسة ثابتة، بما في ذلك بناء جدار الفصل العنصري.

#### المحطة الرابعة: انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة ٢٠٠٥ - الآن

إثر وفاة الرئيس عرفات، تم إجراء ثاني انتخابات رئاسية في فلسطين، وتبعها أيضا الانتخابات في مؤسسات الحكم المحلي والمجلس التشريعي (٢٠٠٦-٢٠٠٥). وأدت الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى سلطة برأسين، حكومة تم تشكيلها من قبل حركة " حماس " بالكامل (الحكومة العاشرة)، تترأس أجهزة مدنية وأمنية تدين بالولاء لحركة " فتح " التي خسرت الانتخابات التشريعية الأخيرة، وسلطة فلسطينية يرأسها محمود عباس العضو الأقوى في اللجنة المركزية لحركة " فتح " ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير<sup>١٠</sup>. وأصبح لدينا برنامجان وأجندتان سياسيتان متعارضتان، ما أدى إلى حالة من جمود النظام السياسي الفلسطيني، فالحكومة برئاسة " حماس " تواجه معارضة وعدم التزام من قبل باقي المؤسسة التنفيذية، والرئيس عباس يقوم بالضغط على حكومة " حماس " التي لم تتمكن من الإيفاء بالتزامات فاتورة الحكم جراء المقاطعة الإسرائيلية والدولية. والمشهد الأخير إضراب العاملين في الإدارة العامة، فضلا عن احتجاج العاملين في الأجهزة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى صدامات مسلحة بين الطرفين، سبقه تشكيل جهاز أمني جديد يتبع لحركة " حماس " سمي بـ " القوة التنفيذية " .

### قيود وموروثات ثقيلة/تأثيرات الحقبة الإسرائيلية

تركت فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة الأوامر العسكرية والإجراءات المتعلقة بالشؤون العامة، تأثيرات من ثلاثة أنواع على شكل الأداة التنفيذية للسلطة الفلسطينية، الأول عبارة عن تكريس تطبيقات لنظم وإجراءات وروتينات مختلفة بين الضفة الغربية والقطاع. والثاني، توريث أنظمة وإجراءات وروتينات عمل في حقول مهمة لم تتمكن السلطة لغاية الآن من التخلص منها. والثالث وربما الأهم، ما تم فرضه من خلال بنود الاتفاقات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، الأمر الذي تم قبوله من الجانب الفلسطيني باعتباره خطوة "مؤقتة" تنتهي مع الدخول في مرحلة الحل النهائي.

### تطبيقات مختلفة من النظم والإجراءات بين الضفة الغربية وقطاع غزة

منذ العام ١٩٦٧ ولغاية الآن، خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مجموعة من الأوامر العسكرية التي كانت تصدر (وما زالت) عن قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي بما يخص الضفة الغربية، وعن قائد المنطقة الوسطى للجيش بما يخص قطاع غزة. الأمن الإسرائيلي كان الأساس الرئيسي الذي يضبط إيقاع ومضمون الأوامر العسكرية،<sup>١١</sup> وانعكاسات وتداعيات تطبيق الأوامر العسكرية على الأنظمة والإجراءات الإدارية خارج نطاق المعالجات الأمنية لم تكن بالأهمية نفسها ولم تعط أي اعتبار، بل على العكس، فاقمت في كثير من الأحيان من حجم التباينات والاختلافات في الأنظمة والإجراءات الإدارية وتطبيقاتها بين الضفة الغربية والقطاع.

يشكل القطاع الصحي الحكومي مثلاً جيداً على الفروق والاختلافات في الأنظمة والإجراءات المتبعة في إدارة العمل وتقديم الخدمات للمواطنين

بين الضفة والقطاع. واشتملت هذه الفروق على مواضيع كثيرة يمكن استعراض أمثلة عليها في التالي:<sup>١٢</sup>

- إجراءات التعيين في الضفة الغربية تتم وفقاً لنظام من المقابلات والامتحانات، هذه الإجراءات غير معمول بها في القطاع.
- ملفات موظفي الوزارة في الضفة الغربية موجودة على نسختين، واحدة في مقر الوزارة وثانية في ديوان الموظفين العام، لا يوجد في القطاع ملفات لأي موظف في الوزارة، حيث توجد فقط في سجلات ديوان الموظفين العام.
- نظام وإجراءات عمل طاقم التمريض في الضفة الغربية يختلف عنه في القطاع.
- نظام التأمين الصحي الحكومي في الضفة الغربية يختلف عنه في القطاع في أكثر من جانب (الاستثناءات، الإعفاءات، مساهمات المرضى من قيمة العلاج الإجمالية).
- أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي على الموجودات والمخازن مختلفة بين الضفة الغربية والقطاع.
- نطاق التحويلات للعلاج بالخارج مختلف أيضاً.

### **توريث أنظمة وإجراءات وروتينات عمل في حقول معينة**

منذ تسلمها للصلاحيات وفقاً لاتفاق أوسلو، اضطرت السلطة الفلسطينية الوليدة إلى محاكاة مؤسسة "الإدارة المدنية" الإسرائيلية التي كانت تعتبر الجهاز التنفيذي للجيش الإسرائيلي. واشتملت "الإدارة المدنية" الإسرائيلية على دوائر لتسيير الأعمال المتعلقة بالشأن العام للضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها خدمات الصحة والتعليم، والسير والمواصلات، والأملاك، والضرائب، والشؤون الاجتماعية، والعمل والعمال، والزراعة والثروة الحيوانية، والأحوال المدنية،

والاستيراد والتصدير وغيرها. وطبيعة تشكيل هذه الدوائر، وإجراءاتها وروتيناتها وخبراتها والمهارات المكرسة بها، ارتبطت أساساً بأهداف الجيش الإسرائيلي وبطبيعة عملة وإجراءاته كجيش. لذا، افتقرت هذه الدوائر من حيث كادراتها ونظمها وروتيناتها إلى الخبرات والتطبيقات لدى مثيلاتها في الإدارة العامة والخدمة المدنية، وثقل الجيش والأمر العسكرية المرتبطة بمصالح أمنية مثلت العلامة الفارقة لجهاز "الإدارة المدنية" الإسرائيلي. ولأغراض نقل الصلاحيات وفقاً للاتفاقات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وجدت السلطة نفسها مضطرة إلى محاكاة جهاز "الإدارة المدنية"، حيث أصبح في الجانب الفلسطيني "جهاز إدارة مدنية" يعكس بشكل مرآوي الجهاز الإسرائيلي بكل عيوبه وقصوراته. ليس هذا وحسب، بل اضطرت السلطة الفلسطينية إلى استيعاب كل العاملين في هذا الجهاز (باستثناء العاملين في الشرطة)، الذين يفتقرون إلى أي نوع من الخبرات والمهارات الإدارية والتنظيمية والتخطيطية، حيث اقتصر دور معظمهم على الوظائف الدنيا. وفي كل الأحوال، اقتصرت خبرات وأعمال جهاز الإدارة المدنية الإسرائيلي على تسيير الأعمال في المجالات والقطاعات المذكورة وليس على تطويرها. يضاف إلى ما تقدم، فالخبرات التي تم توظيفها من قبل منظمة التحرير عند تسلمها الصلاحيات، جاءت جميعها من كادرات حركة "فتح" ومنظمة التحرير، فأحد المعايير الأساسية للتوظيف وبخاصة في المراكز الأساسية أو ذات الاحتكاك والعلاقة مع الجانب الإسرائيلي في ذلك الوقت كان الولاء والموثوقية السياسية وليس المهارات والخبرات الإدارية. وافتقرت معظم هذه الكادرات إلى الخبرات والمهارات الإدارية في مجال الإدارة العامة والخدمة المدنية.

ومنذ العام ١٩٩٣، وقبل تسلم منظمة التحرير صلاحياتها وفقاً لأوسلو، أصبح لزاماً على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الحصول على تصاريح خاصة لدخول المناطق الإسرائيلية، ما يعني اضطرابهم إلى الحصول على هذه التصاريح أيضاً عندما يرغبون في التنقل بين الضفة والقطاع، واستمر الوضع حتى بعد توقيع الاتفاقات. وفي العام

١٩٩٦، أصبحت عملية التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة محدودة جداً، وتقتصر على بعض رجال الأعمال وكبار الموظفين،<sup>١٣</sup> الأمر الذي اضطر السلطة إلى اعتماد التناظر في معظم مؤسساتها في الضفة الغربية والقطاع، لتصبح حالة سائدة بُعيد العام ٢٠٠٠ جراء الإغلاق شبه المطلق لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة عن إسرائيل وحتى فيما بينها. وأدى هذا الأمر إلى نتائج كارثية فيما يتعلق بمؤسسات الإدارة العامة والخدمة المدنية، فمن جهة أدى إلى تضخم حجم العاملين في جهاز الإدارة العامة والخدمة المدنية، وإلى تكريس الاختلافات في الإجراءات والتطبيقات والروتينات الإدارية والتنظيمية، والأهم في تكريسه مراكز ومصالح لطبقة من الموظفين سوف يكون من الصعب جداً تجاوزها لاحقاً (في حال تطبيق تواصل حر وميسر بين الضفة الغربية وقطاع غزة).

### قيود ومحددات مفروضة وفقاً للاتفاقات

وفقاً لاتفاق إعلان المبادئ (أوسلو ١) واتفاق القاهرة وملاحقهما، استمرت المنطقة بالخضوع للأوامر العسكرية الإسرائيلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك مجموعة من الإجراءات والنظم والقواعد والقيود الملزمة للفلسطينيين التي عليهم الأخذ بها بغض النظر عما إذا كانت تتعارض مع مصالح أو مساعي وجهود ترمي إلى تنمية أو تحسين الوضع القائم. واشتملت هذه الإجراءات والنظم والقواعد والقيود على مجالات واسعة وإستراتيجية، يمكن استعراض أهمها:

- النظام الضريبي والجمركي، حيث بقيت السلطة الفلسطينية تخضع إلى الإطار الضريبي والجمركي الإسرائيلي نفسه.<sup>١٤</sup> وتقوم إسرائيل وفقاً للاتفاق بجباية الضرائب غير المباشرة المستوردة إلى مناطق السلطة الفلسطينية عبر إسرائيل (أصلاً لا توجد إمكانيات للاستيراد إلا من خلال المعابر الإسرائيلية

أو التي تسيطر عليها كالأردنية والمصرية). وشكلت قيمة هذه الضرائب والرسوم نسبة كبيرة من العائدات المحلية للسلطة. واستخدمت إسرائيل عملية توريد هذه الضرائب إلى السلطة للضغط عليها كلما اقتضت الحاجة.

■ أنظمة وإجراءات الأحوال المدنية تم ربطها بالكامل في جهاز "الإدارة المدنية" الإسرائيلي (الجيش عمليا). ولا تعتبر أي وثيقة بهذا الخصوص رسمية إذا لم تتم المصادقة الإسرائيلية عليها (الهويات وجوازات السفر). وكذلك لا يعتبر المواليد الجدد لأبناء فلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة مسجلين في "السجل المدني" (أي لديهم أرقام هويات) إلا إذا تم تسجيل واقعة الولادة وفقا للإجراءات الإسرائيلية وبموافقتها.

■ الاستيراد والتصدير، حيث خضعت وما زالت البضائع المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة لمعايير دائرة المواصفات والمقاييس الإسرائيلية، الأمر الذي حرم المستهلك الفلسطيني من بعض البضائع "التفضيلية" التي قد تتلاءم أكثر مع قدرته الشرائية.

■ وفقا لاتفاق أوسلو (١)، يجب أن تعرض التشريعات التي يقوم المجلس التشريعي باعتمادها على لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية للحصول على الموافقة والتصديق، في حال عدم موافقة الجانب الإسرائيلي، تعتبر التشريعات بحكم الملغاة.<sup>١٥</sup>

■ مخططات التنظيم الهيكلي للمدن والقرى والبلدات التي تشتمل على مخططات الطرق الخارجية، وشبكات الكهرباء، والماء وباقي المرافق الحيوية العامة، تخضع لترتيبات الجانب الإسرائيلي. ولا توجد صلاحيات للسلطة الفلسطينية خارج المناطق (أ) على جميع ما ذكر، أو بعضه في المناطق (ب). وفي كل الأحوال، تم تقسيم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاثة أنواع (أ، ب، ج)، يخضع بها المواطن الفلسطيني لإجراءات مختلفة

وفقاً للمنطقة التي يسكنها أو ينشط بها. وللسلطة الفلسطينية صلاحيات إدارية وتنظيمية مختلفة على المناطق (أ، ب)، حيث لا توجد أي صلاحيات على المناطق (ج)، التي تشكل عملياً معظم أجزاء الضفة الغربية وقسماً كبيراً من أجزاء القطاع.

▪ نظام السير وترخيص وتأمين المركبات في مناطق السلطة الفلسطينية أيضاً خضع للشروط والمعايير الإسرائيلية.

## هوامش الفصل الرابع

<sup>١</sup> اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو ١)، اتفاق باريس الاقتصادي، اتفاق القاهرة، اتفاق أوسلو ٢.

<sup>٢</sup> على سبيل المثال، المواطن الذي يرغب في بناء منزل أو منشأة في المناطق (ب، ج) يجب أن يحصل على تراخيص البناء من السلطات الإسرائيلية التي كانت تفرض شروطاً مختلفة عن التي تفرضها السلطة في المناطق (أ). وبعض المواطنين الفلسطينيين الذين حصلوا على تراخيص للبناء في المناطق (ج) من السلطة تم هدم منازلهم أو منشآتهم التي بنوها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

<sup>٣</sup> نصت بنود ملاحق اتفاق باريس الاقتصادي على استثناءات بالمواد المسموح استيرادها مباشرة من مصر والأردن عبر الحدود المصرية والأردنية، ما اصطلاح على تسميته مواد تفضيلية، التي كان المفروض أن تعوض جزئياً عن اضطراب الجانب الفلسطيني جراء الاستمرار في تطبيق النظام الجمركي والضرائبي الإسرائيلي. راجع: بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني (ما يعرف حالياً باتفاق باريس الاقتصادي)، الملاحق أ، ب، ج. ترجمة وإصدار مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس، ١٩٩٤.

<sup>٤</sup> حصل الإغلاق المشار له جراء عملية تفجيرية في إسرائيل أعلنت حركة "حماس" مسؤوليتها عنها.

<sup>5</sup> Jamil Hilal and Mushtaq Khan "State Formation Under the PNA", in: Mushtaq Khan (ed.), *State Formation in Palestine*, RoutledgeCurzon, London and New York, 2004. P: 80.

<sup>6</sup> معايير الحكم الصالح التي تم اعتمادها في تقييم الدول المانحة لأداء السلطة الفلسطينية التي وردت في تقرير لجنة روكار: حكومة دستورية، مساءلة سياسية ومراجعة قضائية، الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد البشرية والمالية، حكم القانون وحقوق المواطن، التعددية السياسية والمشاركة الديمقراطية، فعالية وتجاوب الأداء الحكومي (السلطة). راجع: ميشيل روكار وآخرون. "تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية"، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٩.

[www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1.html](http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1.html).

<sup>٧</sup> تشكل الإطار القانوني المعمول به في السلطة الفلسطينية من مجموعة مصادر: بعض القوانين العثمانية، القوانين والتشريعات المصرية في غزة، الأوامر العسكرية الانتدابية

إبان الانتداب الإنجليزي، القوانين والتشريعات الأردنية في الضفة الغربية، الأوامر العسكرية الإسرائيلية، القوانين التي تم إقرارها في المجلس التشريعي الفلسطيني والمصادق عليها من قبل رئيس السلطة الفلسطينية.

<sup>8</sup> [www.sis.gov.ps/arabic/html](http://www.sis.gov.ps/arabic/html).

<sup>9</sup> اشتملت الفرق المتخصصة على: المساءلة المالية، الحكم المحلي، اقتصاديات السوق، الإدارة العامة والخدمة المدنية، القضاء، الانتخابات، المجتمع المدني.

<sup>10</sup> كما تم تعيينه قائداً أعلى لحركة "فتح" وقوات العاصفة في اجتماع المجلس الثوري الأخير لحركة "فتح" المنعقد في رام الله تشرين الثاني ٢٠٠٦. راجع صحيفة الأيام: ١٣/١١/٢٠٠٦.

<sup>11</sup> عالجت الأوامر العسكرية جميع مناحي الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد اشتملت، ومن ضمن قضايا أخرى، على تنظيم الحياة الاقتصادية، بما فيها الصادرات والأسعار والشؤون المالية والبنوك، وتنظيم الجمارك والضرائب، وتنظيم السيطرة على الأرض والماء والكهرباء والهاتف والخدمات البريدية، والسياحة، والنقل والمواصلات، والتأمين والترخيص للمهن والمهنيين، وتنظيم تعيين الموظفين المدنيين، والمنشورات والكتب المدرسية، وتشكيل لجان الاعتراض وتقويض صلاحيات القضاء، والمجالس المحلية والبلديات.

<sup>12</sup> مقابلة مع د. عنان المصري وكيل وزارة الصحة، و د. فهد السيد مدير عام الوزارة، تشرين الثاني ٢٠٠٥.

<sup>13</sup> اعتمدت إسرائيل إصدار بطاقات وتصاريح من أنواع مختلفة منها بطاقات "شخصيات هامة" (VIP)، حيث تتم معاملة أصحابها على المعابر وحواجز الجيش الإسرائيلي بطريقة خاصة. كما أن هذه البطاقات كانت على ثلاثة درجات (١، ٢، ٣)، فالبطاقة من الدرجة الأولى يحصل حاملها على معاملة استثنائية عن الدرجتين الثانية والثالثة.

<sup>14</sup> حسب بروتوكول العلاقات الاقتصادية، ما عرف باتفاق باريس الاقتصادي، تستمر السلطة الفلسطينية بتطبيق جميع الضرائب غير المباشرة فضلاً عن باقي الرسوم والجمارك المطبقة في إسرائيل. والضرائب المباشرة (كضريبة الدخل) خضعت للسياسات الفلسطينية، مع العلم بأنها لا تشكل أهمية خاصة، حيث تصل نسبتها إلى أقل من ٨٪ من إجمالي العائدات الضريبية.

<sup>15</sup> على الرغم من أن هذا البند يعتبر أحد بنود اتفاق أوسلو (١)، فإن السلطة الفلسطينية لم تلتزم به، وقامت إسرائيل من جهتها بالاستمرار في إصدار الأوامر العسكرية وفرضها على الشعب الفلسطيني المتواجد في الضفة الغربية وقطاع غزة.



## الفصل الخامس

### حصيلة نهائية



## الفصل الخامس

### حصيلة نهائية

اتفاق أوسلو في حكم المنتهي واستمرار تدهور/تفسخ وتشرذم حركة "فتح"

في ضوء ما تقدم، ومن خلال نظرة سريعة على الوضع الراهن نهاية العام ٢٠٠٦، يمكن الجزم بما لا يدع مجالاً للشك، بأن اتفاق إعلان المبادئ أيلول ١٩٩٣ (أوسلو ١) وما تلاه من اتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، إنما أصبحت بحكم المنتهية. فعلى الرغم من أن الجانب الفلسطيني ما زال يعلن تمسكه بفحوى هذه الاتفاقات ومضمونها، فإن الجانب الإسرائيلي أكد أكثر من مرة تخطيه لها، بما في ذلك اعتبار الجانب الفلسطيني والرئيس الراحل عرفات "ليس صاحب علاقة"، حيث بدأ الجانب الإسرائيلي يتصرف باعتبار عدم وجود شريك فلسطيني في إطار حل القضية الفلسطينية، وأنهى هذا التوجه بإعلان خطة الانفصال أحادية الجانب من قبل شارون العام ٢٠٠٥، التي سبقها أصلاً بناء جدار الفصل العنصري الذي تم البدء به العام ٢٠٠٣، كما استمر في إهمال أو تجاهل السلطة الفلسطينية حتى بعد انتخاب الرئيس محمود عباس على الرغم من وصفه من قبل الإسرائيليين بـ "المعتدل".

أدى فشل اتفاق إعلان المبادئ إلى تدهور العلاقة بين السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. والظروف التي كنت قد أشرت إليها في الفصل الرابع، والمتعلقة بالشروط والمعايير والإجراءات والقيود والإملاءات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي تسببت في حالة من فقدان الأمل بالنسبة للشعب الفلسطيني في الحصول على الحرية والاستقلال، كما أدت إلى انحطاط أوضاعه بشكل عام والأوضاع الاقتصادية والأمنية بشكل خاص. ولم يكن دخول شارون إلى باحات المسجد الأقصى السبب الذي أثار الانتفاضة الثانية، بل كان الشرارة التي أشعلتها، الظروف التي أشرت إليها كانت على الأرجح هي السبب في الانتفاضة الأخيرة.

انعكست هذه الأوضاع على حركة "فتح" بشكل سلبي وكبير. فمن جهة، كانت حركة "فتح" ومنذ توليها تأسيس السلطة الفلسطينية قد اندمجت إلى حد بعيد في مؤسساتها (مؤسسات السلطة الفلسطينية). ففي ظروف تعطل عمل مؤسسات الحركة شبه الكامل (اللجنة المركزية، المجلس الثوري، عدم انعقاد المؤتمرات العامة منذ أكثر من ٢٨ سنة) واندماج أعضائها القيايين والقاعديين على السواء في وظائف السلطة الفلسطينية، أصبح النشاط الوظيفي بديلاً عن النشاط السياسي والتنظيمي لأعضاء الحركة،<sup>١</sup> كما أصبحت المرجعيات الإدارية والأمنية في مؤسسات السلطة الفلسطينية بديلاً عن المرجعيات والمحطات القيادية للحركة. وتفكك التنظيم إلى حد كبير، وترتب على حلول المرجعيات الجديدة ولايات من نوع جديد، حيث أصبح يمكن استخدام الوظيفة العامة لدعم مراكز قوة جديدة.<sup>٢</sup> واجتياح الضفة الغربية، ومحاصرة وقصف قطاع غزة، وتدمير البنى التحتية والمنشآت التابعة للسلطة، المدنية منها والأمنية، أدت إلى تعزيز حالة التفكك والتشرذم التي كانت حركة "فتح" قد دخلتها قبل الانتفاضة الثانية بفعل الاستمرار في تعطيل عمل مؤسسات الحركة والاندماج في مؤسسات السلطة الفلسطينية. فالأجهزة الأمنية التي كانت تضم معظم كادرات حركة "فتح" الميدانية، وجزءاً من الكادرات القيادية، بالإضافة إلى

آلاف الأعضاء النشيطين الذين مثلوا لفترة طويلة صفوة أعضاء الحركة بحكم التاريخ الكفاحي لهم، وجدوا أنفسهم مباشرة بعد الاجتياح العام ٢٠٠٢ معرضين للملاحقة والاعتقال، أو مضطرين للتنازل عن بزاتهم العسكرية والعمل خارج مقراتهم ودون مرجعيات تنظيمية أو إدارية واضحة ومضبوطة. ينطبق الأمر، وإن بدرجة أقل، على العاملين في المؤسسات المدنية للسلطة الفلسطينية من أعضاء الحركة. يضاف إلى ما تقدم، فقد تم تعطيل عمل القطاع الخاص أو شل أجزاء منه نهائياً، ما عنى توقعات محدودة أو معدومة للتوظيف والتوسع في الاستثمار في قطاع الأعمال الخاص، الأمر الذي كان أصلاً قد بدأ منذ العام ٢٠٠٠ إثر إغلاق مناطق السلطة الفلسطينية بشكل كامل بوجه حركة العمال الذين كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلية، وكذلك الحال بالنسبة لرجال الأعمال الفلسطينيين الذين كانوا يحصلون على التسهيلات والبضائع من إسرائيل ويستخدمونها كمعابر للأسواق الخارجية.

تسببت وفاة الرئيس عرفات نهاية العام ٢٠٠٤ بتفاقم مشكلة الحركة، فقد كان حتى ذلك التاريخ يشكل "الصمغ اللاصق للنظام الفلسطيني ولفتح" <sup>٢</sup> وبوفاة الرئيس عرفات بقيت الحركة دون أي نوع من الماسك أو المشدات التي تربط أعضاءها وقياداتها إلا خوفهم على مواقعهم ومكتسباتهم من خلال السيطرة على السلطة. <sup>٤</sup> لم يكن بالإمكان إحلال شخص آخر بدل الرئيس عرفات يمكن أن يجمع الحركة بما "له من شرعيات متعددة المصادر، تاريخية وثورية وخدمية وكرزماوية وديمقراطية" <sup>٥</sup>. محمود عباس بعد انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية لم يكن يشكل القائد الجامع لأطراف الحركة ومجموعاتها وأشدائها. <sup>٦</sup> وحمل الجمهور الفلسطيني نتائج فشل التسوية السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية ومن خلفها حركة "فتح"، والأهم أن الجمهور الفلسطيني لم يرد أداء السلطة الفلسطينية ومن خلفها حركة "فتح" مقبولاً، الأمر الذي أدى إلى تراجع في شعبية الحركة لصالح حركة "حماس" الإسلامية، ما نجم عنه فوز "حماس" بأغلبية أعضاء المجلس التشريعي في انتخابات ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦. <sup>٧</sup>

## وفاة عرفات وصعود "حماس" إلى "سدة الحكم"، تحولات إستراتيجية في شكل السلطة والنظام السياسي

فاقت وفاة الرئيس عرفات من تدهور شعبية حركة "فتح" وتدهور حالة الانقسام والتشرذم الداخلي لها، إلا أنها فتحت بالمقابل آفاقاً جديدة لإعادة إصلاح الحركة ووضعها في مسارات تنظيمية ومؤسسية جديدة. إن لم يكن هذا واقعاً فإنه أحد الافتراضات الرئيسية. وما يعزز من هذا الافتراض الصعود المدوي لحركة "حماس" الأخير ووصولها إلى أغلبية أعضاء المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة الأخيرة. "غياب الرئيس عرفات يملي على "فتح" الالتفات إلى قضيتين: الأولى، وضع الحركة الداخلي: وحدتها الداخلية والإصلاح داخلها ومأسستها... الآن الوضع مختلف [الإشارة إلى ما بعد وفاة عرفات]. فكي تستطيع "فتح" أن تستكمل دورها بصفتها التنظيم الأساسي لا بد من إعادة تهيئة الحركة لهذا الدور، لأنه أصبح واضحاً في الأعوام الأخيرة أن منافساً جدياً لها برز على الساحة الفلسطينية، بل إن هذا المنافس ربما بدا في بعض المراحل في قوة "فتح" نفسها أو حتى أحياناً أكثر قوة".<sup>٨</sup> وعلى الرغم من أن هذا الكلام ليس لأحد أعضاء أو قياديي حركة "فتح"، فإن عدم الأخذ به من قبل الحركة يضعها أمام افتراض رئيسي ثانٍ بأنها سوف تذهب إلى المزيد من التراجع والتآكل أو الانقسام.

بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦، وتشكيلها للحكومة لاحقاً، لن يكون من الممكن استحواذ طرف وحيد على النظام السياسي الفلسطيني (النظام السياسي بالمعنى الذي أشرنا إليه في موضع آخر من هذا البحث). لم يعد من الممكن أن تقوم حركة "فتح" بالسيطرة على السلطة الفلسطينية والاستئثار بالقرار السياسي كما في الصياغة المنفردة للنظام السياسي الفلسطيني، فحتى لو هي رغبت في ذلك، فإن القوة والتأييد اللذين تحظى بهما حركة "حماس" كافيان لتعطيل أي دور منفرد ترغب حركة "فتح" في لعبه.<sup>٩</sup> إذا رغبت حركة "فتح" في المحافظة على دور قيادي في النظام

السياسي الفلسطيني فهي مضطرة إلى الدخول في ممرين إجباريين، الأول: الإصلاح الداخلي للحركة، والثاني: الاعتراف بالطرف الآخر والشراكة معه ("حماس" وباقي الأطراف السياسية الفلسطينية). نحن نقف الآن على أعتاب هذه المرحلة، فحركة "فتح" مجبرة لتجاوز حالتها المترهلة ولتوحيد صفوفها وتجنب انشقاقها إلى الدخول في ممر الإصلاحات الداخلية؛ أي تفعيل مؤسسات الحركة عبر الممارسة الديمقراطية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالحركة مجبرة أيضاً لتجنب حالة حرب أهلية أو لتجنب الانسداد السياسي والتعطيل الذي أصاب ماكيناة السلطة (المصدر الرئيسي للريع خصوصاً بعد الانسداد الكبير في وجه نشاط القطاع الخاص) إلى الاعتراف بوجود أطراف أخرى شريكة في السلطة والنظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي القرار السياسي، الأمر الذي من شأنه ضمان اقتسام "الكعكة" مناصفة على الأقل مع الشركاء الجدد.

أشرت إلى أننا نقف الآن على أعتاب هذه المرحلة (الممران الإجباريان لحركة "فتح" إذا ما رغبت في الاستمرار في المحافظة على دورها القيادي). وفاة الرئيس عرفات لم تكن على ما يبدو شرطاً كافياً للدفع بالدخول في هذين الممرين. فقد سارت الأمور قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة مطلع العام ٢٠٠٦ بقوة الدفع الذاتي للموجودات والآليات السابقة؛ أي بقيت مؤسسات السلطة المدنية والأمنية تعمل كما كانت قبل وفاة الرئيس، كما استمر ما تبقى من أجزاء حركة "فتح" وشرادمتها بالعمل بالطريقة نفسها. والمتضرر الرئيسي من وفاة الرئيس عرفات كان العناصر والمجموعات المسلحة والتابعة لكتائب شهداء الأقصى، التي عبرت عن ذلك بطرق مختلفة منها احتجاز شخصيات إدارية وأمنية، والاعتداء على مقرات للسلطة، وخطف الأجانب لابتزاز الأموال، وإلى ذلك من الأعمال. وبخلاف ذلك، لم تشهد الحركة أو قياديوها منذ وفاة الرئيس عرفات إلى تاريخ الانتخابات التشريعية مطلع العام ٢٠٠٦ أي نوع من المحاولات الجادة أو حتى غير الجادة إلى الدخول في ممر الإصلاح الداخلي للحركة. وجرى حديث كثير عن الأثر الذي سوف يتركه غياب

الرئيس عرفات على الحركة، من داخل أعضائها ومن خارجهم، وبخلاف ذلك لا شيء. فاجتماعات اللجنة المركزية كانت بحدودها الدنيا، والأهم أنها كانت تحاول تكريس الوضع القائم وتأكيد حالة الفوضى والانقسام والتفتت الإداري والتنظيمي. "لم يكن اجتماع اللجنة المركزية على قدر الهزيمة التي ألت بـ"فتح" في الانتخابات الأخيرة للمجلس التشريعي الفلسطيني [المقصود انتخابات ٢٠٠٦] التي فقدت خلالها الحركة الدور الذي احتفظت به طيلة أربعين عاماً في قيادة الشعب الفلسطيني ... ردود الفعل الغاضبة لم تتوقف على أفراد الجيل الثاني المتطلع لقيادة الحركة، بل شمل أيضاً مواقع أخرى، فحركة "فتح" في عمان أصدرت بياناً تحدثت فيه بلهجة قاسية إلى ما وصلت إليه الحركة من فشل وانقسامات، تبعه بيان من الأراضي الفلسطينية يهدد بثورة داخل الحركة إذا لم يحدث تغيير فيها".<sup>١٠</sup> وتم في أحد اجتماعات اللجنة المركزية انتخاب فاروق القدومي أميناً لسر حركة "فتح"، في الوقت الذي ما زال يتواجد في المنفى ويرفض اتفاق أوسلو والتسوية السياسية التي جاءت إثره، والتي قامت الحركة بالدفع باتجاهها (التسوية السياسية)، مع العلم أن المنصب يعني أنه المسؤول الأول عن حركة "فتح". في المقابل، وفي الوقت نفسه، يضطلع محمود عباس برئاسة السلطة الفلسطينية كما برئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي كان من المفترض أن يرأسها أعلى منصب في أكبر حركة داخل إطار منظمة التحرير، أي فاروق القدومي بعد انتخابه أميناً للسُر. يضاف إلى ما تقدم، يقوم محمود عباس بصفته رئيساً للسلطة ورئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالمسؤولية العليا عن القوات المسلحة الفلسطينية وقوات الثورة الفلسطينية، الأمر الذي كان من المفترض أن يضطلع به أمين سر كبرى حركات منظمة التحرير.

المسألة ليست فقهية طبعاً، وعلى الرغم من أهمية القضايا الفقهية أو "الدستورية" في حياة الحركة، فإن الموضوع في الواقع يعكس حالة الفوضى وتعدد المرجعيات وتضارب المصالح للأعضاء القياديين في الحركة.<sup>١١</sup> ما حصل في الانتخابات التشريعية مطلع العام ٢٠٠٦ يدل على ذلك، حيث لم تتمكن حركة "فتح" من ضبط أعضائها للالتزام

بالقائمة الموحدة للحركة (التي هي الأخرى جاءت بعد مخاضات عسيرة على رئاستها وعضويتها)<sup>١٢</sup>، كما يدل أيضاً على العطب الذي أصاب أدواتها ووحداتها، والذي حد من قدرتها على المبادرة والفعل الجماعي وأفقدتها الرؤيا التنظيمية والسياسية الموحدة. فالخلاف يدور بين رئيس السلطة الفلسطينية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير من جهة، وأمين سر حركة "فتح" فاروق القدومي من جهة أخرى ليس على البرنامج السياسي فحسب، بل أيضاً على من يترأس اجتماعات اللجنة المركزية للحركة.<sup>١٣</sup>

أتاح غياب الرئيس عرفات الفرصة إلى الدخول في ممر الإصلاحات الداخلية للحركة، وبخاصة أنه توجد داخل الحركة مجموعات وقيادات ميدانية شابة لا ترى أية فرصة لها في التقدم التنظيمي وتحقيق تطلعاتها ورؤاها إلا من خلال عملية الإصلاح الداخلي.<sup>١٤</sup> التي تقوم بالأساس على تجديد المؤسسات والدماء التي تجري بها من خلال الانتخابات الديمقراطية، إلا أن ذلك لم يكن شرطاً كافياً كما أشرت في الفقرة السابقة، فـ "من دون وجود منافسة حقيقية داخل المؤسسة الفلسطينية ستبقى هذه المؤسسة تشهد صراعات بين أجنحة "فتح" بشأن الحصص والمغانم، وهي صراعات ذات أبعاد عدة، منها البعد السياسي، وبعد يتعلق بصراع الأجيال، وبعد يتعلق بالداخل والخارج، وبعد جهوي يتعلق بقطاع غزة والضفة الغربية، والمدينة والقرية والمخيم".<sup>١٥</sup>

### حركة "فتح" وخيار الممرين

من المؤكد أن شكل السلطة الفلسطينية ومضمونها قد تغيرا بعد الانتخابات التشريعية مطلع العام ٢٠٠٦، كما من المؤكد أن النظام السياسي الفلسطيني (بالمعنى الذي أوردناه في هذه الرسالة) قد تغير أيضاً، كما أنه يمكن توصيف أو تشخيص التغيرات في السلطة والنظام السياسي الفلسطيني، إلا أنه من المبكر الاعتقاد بأن حركة "فتح" ماضية هي الأخرى نحو التغيير، أو بشكل أدق إلى أي تغيير يمكن أن تسير.

لم تعد السلطة الفلسطينية تساوي "حركة فتح" الآن، حيث حركة "حماس" ترأس الحكومة، وحركة "فتح" ترأس السلطة (الرئاسة)، الأجهزة الأمنية وقسم كبير من المؤسسة المدنية يدين لحركة "فتح"، حركة "حماس" بدأت ومنذ اللحظة الأولى من تسلمها الحكومة في عزل موظفين تابعين لحركة "فتح"، وتعيين آخرين بدلاً منهم يدينون لها، فحتى الأجهزة الأمنية تم توسيعها من خلال إضافة "القوة التنفيذية" التي تتشكل من ميليشيات تتبع لـ "حماس"، التي ضمت لغاية تشرين الثاني ٢٠٠٦ ما يقرب من ٥٧٠٠ عنصر<sup>١٦</sup>. جهاز القضاء الفلسطيني خضع في العام الأخير إلى مجموعة من التغييرات التي قد تكون في صالح خطوات ابتدائية في طريق استقلاله، حيث تم تعيين رئيس جديد لمجلس القضاء الأعلى من خارج حركة "فتح"، الذي قام بمجموعة من الإجراءات التي قد يكون من شأنها المساهمة في إصلاح النظام القضائي الفلسطيني، حيث تمت إقالة العديد من القضاة وتعيين آخرين بدلاً منهم، بما في ذلك أعضاء من مجلس القضاء الأعلى. المجلس التشريعي ولأول مرة منذ العام ١٩٩٦ يضم كتلتين كبيرتين متعارضتين (بالإضافة إلى عدد من الأعضاء الممثلين لألوان الطيف السياسي والحزبي الفلسطيني كافة، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي). هذه الخارطة الجديدة للسلطة الفلسطينية ليست مختلفة فقط بمجرد اختلاف القادمين الجدد إليها، بل والأهم بوجود حقائق على الأرض تجعل من غير الممكن الاستمرار في الحكم بلون واحد وزعيم واحد ورؤيا واحدة؛ أي بانت مسألة تداول السلطة والحكم ليست مجرد دعوى أو شعار بمقدار ما هي ممارسة وإن في حالة عسرة.

النظام السياسي الفلسطيني أيضاً لم يعد كما هو قبل الانتخابات التشريعية مطلع العام ٢٠٠٦. فحركة حماس قبلت بشروط اللعبة الديمقراطية وخاضت الانتخابات التشريعية، وينطبق الشيء نفسه على باقي الفصائل والأحزاب السياسية (باستثناء الجهاد الإسلامي التي تقوم بينها وبين باقي الحركات والفصائل والأحزاب علاقات تنسيقية قوية ودائمة)، ما يعني أننا قريبون من تطابق السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني (المقصود بالنظام السياسي

الفلسطيني كما تم توضيحه في مكان آخر من هذا البحث). فمكونات القوى السياسية للسلطة الفلسطينية هي انعكاس قريب لخارطة القوى والفعاليات في النظام السياسي الفلسطيني.

ما لم يتغير بعد هو حركة "فتح". لا توجد إشارات قوية أو واضحة على أن الحركة سوف تدخل في الممرين الإجباريين، ليس لأنها لا ترغب في الحفاظ على مكاسبها وعلى دور قيادي، ولكن في كونها تواجه إرثاً ثقيلاً من العقبات والمصاعب والقيود الداخلية والخارجية أمام دخولها هذين الممرين، ما قد يضعها أمام ممرات أخرى.<sup>١٧</sup> ومن الناحية الافتراضية، ترغب حركة "فتح" في المحافظة على مكاسبها وعلى موقعها القيادي، وتسعى بقوة إلى ذلك، ما يحتم عليها الدخول في الممرين اللذين وردا في الفقرات السابقة (الإصلاح الداخلي والاعتراف بالقوى الأخرى ومشاركتها)، والحركة تشهد حالة من الاحتجاج والرفض لحالة الترهل والتشرذم التي تعيشها، وهناك مجموعات وتجمعات من القاعدة والقيادات الشابة تسعى بشكل ملحوظ إلى الضغط على القيادة المركزة الآن في اللجنة المركزية والمجلس الثوري للحركة باتجاه عقد المؤتمر السادس للحركة،<sup>١٨</sup> إلا أن ذلك لا يشكل ضمانات كافية للدخول في عملية إصلاح داخلية ناهيك عن الاعتراف بالقوى الأخرى ومشاركتها السلطة أو الإقرار بالتداول عليها، فشرط كل من الممرين الاثنين ودوافعهما مختلفة.

إذن، تسعى جماعات ومجموعات في حركة "فتح"، وبخاصة مجموعة كبيرة من القيادات الشابة التي لا ترى إمكانات تقدمها والحصول على فرصها إلا من خلال تغيير القيادات الشائخة، التي تقف عثرة أمام أي تغيير حفاظاً على مصالحها، ترى هذه المجموعات والجماعات في انعقاد المؤتمر الحركي العام خشية خلاصها.<sup>١٩</sup> وتعتبر مساعي "قوى التجديد والإصلاح الداخلي"، إن جاز التعبير، وتبلورها وتوحيدها ووضوحها ووضوح رؤاها شرطاً لدخول الحركة في هذه العملية، إلا أنه -كما أشرت سابقاً- لا يعتبر شرطاً كافياً. فالحركة ما زالت أمام

إرث ثقيل من العقبات التي قد تحول دون الدخول في هذا الممر، فهناك أعضاء اللجنة المركزية (أعلى هيئة قيادية "شرعية" في الحركة بين فترات انعقاد المؤتمر الحركي) يرغبون في الإبقاء على الأوضاع كما هي، النتيجة غير المشكوك بها في حال انعقاد المؤتمر هي تغيير أعضاء اللجنة المركزية.<sup>٢٠</sup> لذا، من المرجح أن تستمر اللجنة المركزية في إعاقة انعقاد المؤتمر الحركي السادس. قسم كبير من أعضاء المجلس الثوري أيضاً محسوب على اللجنة المركزية أو على المستفيدين القدامى من الوضع الراهن، أيضاً انعقاد المؤتمر السادس للحركة سوف يكون في غير صالح معظمهم.<sup>٢١</sup> يضاف إلى ذلك أن الحركة ما زالت تواجه الكثير من الأسئلة إثر الدعوة التي أطلقها اجتماع اللجنة المركزية الأخير والمنعقد في عمان بالتحضير لعقد المؤتمر السادس. فالدعوة تضمنت إلغاء نفسها بنفسها، حيث لم توضح لا الآليات ولا مسؤوليات عملية التحضير، ولا فيما إذا كان المطلوب تحضير برنامج سياسي وتنظيمي جديد، ولا على إطار زمني محدد للتحضير للمؤتمر وانعقاده، ولا على تعريف واضح ومقبول على الجميع أو على الأغلبية على الأقل لآليات ومعايير تحديد العضوية، ومن ثم آليات عقد المؤتمرات الفرعية للمناطق والأقاليم... الخ. فمذد الدعوة للمؤتمر التي أطلقتها رسمياً اللجنة المركزية للحركة في اجتماعها المنعقد في أيلول ٢٠٠٦، تمثلت محصلة هذه الدعوة في نتائج أعمال اجتماع المجلس الثوري الأخير في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦، والذي تم فيه تعيين الرئيس محمود عباس قائداً أعلى للحركة، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة "ساحة" تقوم بالإشراف على "التنظيم" في الأرض المحتلة، كما تقوم باستكمال أعمال التحضير للمؤتمر السادس للحركة التي بدأت في غزة، ومرة أخرى دون تحديد أي معالم أو مرجعيات واضحة للتحضير للعملية، ما يمكن أن يعرضها للخطر نفسه الذي أدى إلى موتها (عملية التحضير للمؤتمر) بعد الدعوة التي أطلقتها اللجنة المركزية. فحتى "اللجنة" المقترحة للتشكيل، لم يتم التعرض إلى آليات ومعايير دقيقة لتشكيلها، وتركت الأمور عائمة، بحيث يقوم

القائد الأعلى للحركة (محمود عباس المعين من قبل المجلس الثوري للحركة) بالتنسيق مع اللجنة المركزية للحركة بتشكيلها. مرة أخرى توضع الأمور بأيدي اللجنة المركزية صاحبة المصلحة بالإبقاء على الأوضاع كما هي.

يضاف إلى ما تقدم، أن العقبات والصعوبات التي تحول دون دخول الحركة ممرى الإصلاح والاعتراف بالشركاء الجدد لا تقتصر فقط على مجرد الصراع بين القيادات الشابة والشائخة، أو بين أعضاء اللجنة وجزء من أعضاء المجلس الثوري من جهة، وبقية القيادات الشابة والقاعدة الفتاوية من جهة أخرى، بل والأهم، بين المحاور والمجموعات التي شكلت الشبكة الزبائنية التي أحاطت بالرئيس عرفات والتي أشرت إليها في مكان سابق بأنها وإن لم تتمفصل بعد بشكلها النهائي، إنما هي في طريقها إلى هذا التمفصل. وسوف تعارض هذه الشبكة الدخول في هذه الممرات بحكم مصالحها التي تتعارض مع الخيار الديمقراطي داخل الحركة. وتتشكل هذه الشبكة بالإضافة إلى أعضاء اللجنة المركزية، وقسم كبير من أعضاء المجلس الثوري، من مئات الشخصيات القيادية التنظيمية في الحركة أو الإدارية والأمنية في مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية. ولا توجد مؤشرات على انحلال هذه الشبكة بعد وفاة الرئيس عرفات، فعلى الرغم من أنه كان يشكل مركز هذه الشبكة ومرجعها الأعلى، وملهمها ومصدر شرعيتها، وهذا ما شكل صمغها اللاصق، فإنه لا يوجد دليل على أن هذه الشبكة ماضية إلى الانحلال. ويمكن أن تتجزأ هذه الشبكة إلى مجموعة من المحاور (أصلاً هي تتشكل من مجموعة من المحاور)، إلا أنه يبقى أهم ما يوحد المصالح المشتركة التي تتمثل في توزيع المصادر التي توفرها السلطة الفلسطينية، وبخاصة في ظروف انسداد فرص الاستثمار في القطاع الخاص بسبب الظروف التي أشرت إليها في موضع آخر من هذه الرسالة، والتي ما زالت مستمرة إلى هذا الحين (نهاية العام ٢٠٠٦ تاريخ إعداد هذا البحث).

### انكشافية النظام السياسي الفلسطيني، تعاضم تأثير القوى والعوامل الخارجية

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي أشرت لها كموروثات ثقيلة في وجه دخول حركة "فتح" في ممرى الإصلاح الداخلي والاعتراف بالشركاء الجدد، من المرجح أن تلعب القوى والعوامل الخارجية دوراً سلبياً هي الأخرى في وجه محاولات التغيير والإصلاح الداخلي في الحركة. فأوجه انكشاف الوضع الداخلي الفلسطيني كثيرة، ما يضاعف تأثيره وتثقل وزن العوامل الخارجية، حيث يتميز الوضع الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام بالضعف والافتقار الشديدين لعوامل ومقومات الاستقرار والنماء والصمود، بل يمكن القول حتى في افتقاره إلى عوامل الإبقاء والمحافظة على ما تمت مراكمته خلال سنوات ما قبل الانتفاضة الثانية على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني/الإداري (ينطبق الموضوع على الوضع الثقافي أو المعنوي أيضاً، الأمر الذي لن أتطرق له في هذه الرسالة لعدم ارتباطه المباشر بالغرض منها).

فعلى المستوى الاقتصادي، استمر رأس المال العام في التآكل بفعل تدهور نشاط قطاع الأعمال الفلسطيني وحرمان عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من العمل في السوق الإسرائيلية. يضاف إلى ما تقدم، الإجراءات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة تنقل البضائع بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وإلى الخارج. كذلك تعتمد السلطة الفلسطينية بشكل كبير على معونات الدول المانحة، الأمر الذي توقفت عن الالتزام به بعد تشكيل حركة "حماس" للحكومة في آذار ٢٠٠٦. حتى الضرائب والجمارك والرسوم الأخرى التي كانت تجبها وزارة المالية الفلسطينية مباشرة تراجعت بنسب كبيرة أيضاً بعد تشكيل حكومة "حماس". أما الضرائب والجمارك التي كانت تجبها السلطات الإسرائيلية لصالح السلطة كمستحقات لها عن البضائع المستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة، فقد توقفت السلطات الإسرائيلية عن تحويلها إلى السلطة أيضاً بعد تشكيل حركة "حماس" الحكومة العاشرة. خلاصة الوضع، حدثت انكشافية عالية على

المستوى الاقتصادي، وبالتالي تعلق اقتصاديات المنطقة بشكل كامل بالعوامل الخارجية؛ أي الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والدول المانحة من جهة أخرى.

أما على مستوى الوضع السياسي، فالأمر لا يقل سوءاً عن الوضع الاقتصادي، حيث يعاني الوضع السياسي من انكشافية عالية للقوى والعوامل الخارجية. فالأحزاب والحركات الفلسطينية الرئيسية والثانوية، تعتمد إلى حد كبير على التمويل الخارجي لنشاطها ونشاطاتها. وفقدت معظم هذه الحركات، وإن بشكل متفاوت، التوازن الذي كان قائماً بين تمثيل داخل فلسطين وخارجها. فحركة "فتح" جاءت بفريقها الأساسي والوسيط وقسم كبير من الفريق القاعدي إلى الأرض المحتلة، الذي كان قد تواجد في تونس والخرطوم وبعض الدول العربية الأخرى (والذي خرج من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي لها العام ١٩٨٢). فعلى الرغم من أن عودة هؤلاء كانت من إنجازات اتفاق أوسلو، وأن نقل مركز الفعل السياسي والقرار السياسي الفلسطيني إلى داخل الأرض المحتلة كان أيضاً من إنجازات اتفاق أوسلو، فإنه تم إهمال التواجد الفلسطيني في الخارج على حساب العملية السياسية التي أصبحت تدار من الأرض المحتلة بعد عودة عرفات إليها، ما أفقد الشعب الفلسطيني جزءاً من قواه ودوافعه، بما في ذلك التدهور الكبير في دور منظمة التحرير الفلسطينية وحضورها وذوبان مؤسساتها. ولا يقل عن ذلك الأضرار التي لحقت بحركة "فتح" جراء التصاقها في السلطة، الأمر الذي أدى إلى تآكل أكبر تنظيم فلسطيني وتدهور قدراته على المبادرة والإمساك في زمام الأمور، كما في حالة الانقسام الداخلي الشديد بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني الرئيسية، حركتي "فتح" و"حماس". وأخيراً وليس آخراً، العزلة السياسية التي أحاطت السلطة الفلسطينية بشكل خاص والنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام بعد فشل محادثات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠ والدخول في الانتفاضة الثانية، أقصد العزلة عن المجتمع الدولي التي بدأت منذ ذلك التاريخ واستمرت في التعاضم.

أما على المستوى الأمني والإداري، فمن الواضح أن المناطق التي خضعت للسلطة الفلسطينية، وكما أشرت في مواضع أخرى من هذه الرسالة، استمرت في الخضوع الفعلي للإجراءات والقيود الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك التدهور الكبير الذي أصاب أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية جراء الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية وحصار غزة وقصفها العام ٢٠٠٢، بما في ذلك قدرتها على تقديم الخدمات، التي توقفت بشكل شبه كلي أخيراً إثر إضراب موظفي المؤسسات الحكومية في أيلول ٢٠٠٦.

وفي ظل هذه الظروف من الانكشافية العالية للوضع الفلسطيني العام، من المتوقع أن يكون وزن الدور الذي تسعى القوى الخارجية أن تلعبه على الساحة الفلسطينية أكبر بكثير مما لو كان الوضع الداخلي أكثر تماسكاً. فمما لا شك فيه أن أجنداث ومصالح وبالتالي إملاءات القوى والعوامل الرئيسية الخارجية سوف تكون حاضرة بثقل قد يتجاوز ثقل مكونات وعناصر الفعل الفلسطينية، بما في ذلك "خيارات" و"ممرات" اللاعبين أو الفاعلين الفلسطينيين، الأمر الذي نراه ينطبق وبشكل خاص على "خيارات" حركة "فتح"، وبخاصة في هذه الرحلة التي خسرت بها السلطة (أو خسرت بها جزءاً من السلطة). فحتى لو لم ترغب حركة "فتح" أو بعض من أعضائها في الانقلاب على نتائج الانتخابات التشريعية مطلع العام ٢٠٠٦، سوف تجد نفسها مضطرة إلى الدخول في هذا الخيار بتشجيع ودعم (في أقل تقدير) من قبل معظم اللاعبين الخارجيين ٢٢ الذين يرغبون على الأقل في هذه المرحلة بالانقلاب على نتائج الانتخابات المذكورة. فليس خافياً على أحد موقف الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، فضلاً عن مواقف دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية ذات العلاقة، وبخاصة مصر والأردن. هذا الأمر من المرجح أن يضع عقبات وقيود على مبادرات خيار الإصلاح الداخلي في حركة "فتح"، عدا عن كونه قد تخطى ذلك في مجال الاعتراف بالآخر؛ أي حركة "حماس"، كشريك يمكن تداول السلطة معه أو مشاركته بها. ومن المهم أيضاً الإشارة في

هذا السياق إلى أن هذه التوجهات للاعبين الخارجيين تلقى ترحيباً حاراً من قبل جماعات ومجموعات ليست ثانوية في حركة "فتح"، أي الشبكة الزبائنية التي تعرضنا لها في هذه الرسالة، والتي من المرجح أن تستقوي في دعم ونفوذ القوى الخارجية في وجه أصحاب "مشروع الإصلاح الداخلي" في حركة "فتح" كما في وجه الراغبين في قبول نتائج الأمر الواقع (أي الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦)، والتعامل معها كأساس للانطلاق والتجديد.

## هوامش الفصل الخامس

<sup>١</sup> تقول السيدة فدوى الشاعر في مقابلة معها لغرض هذه الرسالة " تم خط الحركة بالسلطة، لم يعد التمييز قائماً بينهما، حتى الموازنات تم خلطها بين التنظيم والسلطة. لم يعد كادر الحركة يعمل بالحركة، بل أصبح لديه وظيفة يعتقد بحكم حصوله عليها من التنظيم بأنها نشاط سياسي له، وعندما لم تكن للحركة رؤيا ولا برنامج بهذا الخصوص، تحول التنظيم إلى مجرد آلاف من الموظفين الذين ينهون عملهم بعد الثانية والنصف موعد ترك المؤسسة الحكومية"، من مقابلة تمت في آب ٢٠٠٦.

<sup>٢</sup> يقول السيد عبد الإله الجيوسي في مقابلة معه لغرض هذه الرسالة " بعد أبو عمار لم تعد هناك مرجعية تضبط الحركة، لا يوجد خلاف على السياسية، الأيديولوجيا، ولكن هناك المصالح الخاصة، التي استطاع عرفات أن يسيطر عليها... عندما عقدت " البرامرز" قبل انتخابات التشريعي، أظهرت أن هناك اعتبارات شخصية ومسامي لفتح دكاكين خاصة، يبدو أنه لم يكن لأعضاء التشريعي ولا لمعظم القيادات الفاعلة في الحركة مصلحة في وحدتها"، من مقابلة تمت في آب ٢٠٠٦.

<sup>٣</sup> جورج جقمان. في تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل، ندوة أدارها وحررها سميح شبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد ٦٠/٦١، خريف/شتاء ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ٩٠.

<sup>٤</sup> هاني المصري. في تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل، ندوة أدارها وحررها سميح شبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد ٦٠/٦١، خريف/شتاء ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ٩١.

<sup>٥</sup> زياد أبو عمرو. تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية، ندوره أدارها وحررها أشرف العجومي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد ٦٠/٦١، خريف/شتاء ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ٧٠.

<sup>٦</sup> أفاد أعضاء قياديون في حركة "فتح" بأن الرئيس محمود عباس لا يمكن أن يشكّل بديلاً عن زعيم الحركة الراحل، ولا حتى قائداً جديداً له صفة الجامع والمجمع عليّة من قبل أطراف ومجموعات الحركة وقاعدتها. من مقابلات مع السادة: إبراهيم خريشة/ عضو قيادي في حركة "فتح"، خالد جاسر/ عضو قيادي في حركة فتح، عبد الإله الجيوسي/ المدير السابق لمكتب الشهيد خليل الوزير أبو جهاد، تم إجراء المقابلات في آب/أيلول ٢٠٠٦.

<sup>٧</sup> استمرت شعبية حركة "فتح" في التآكل منذ أواسط ١٩٩٥ مقابل تقدم شعبية حركة "حماس". ويمكن التذليل على ذلك من خلال استطلاعات الرأي التي تم تنفيذها منذ ذلك التاريخ ولغاية مطلع ٢٠٠٦، حيث فازت "حماس" بالانتخابات التشريعية. ففي آذار ١٩٩٦ حصلت "فتح" على ٤٧٪ من أصوات المستطلعة آراؤهم مقابل ٥,٨٪ لصالح "حماس"، وفي تشرين الثاني ١٩٩٧ حصلت "فتح" على ٤١٪ مقابل ١١٪ لـ "حماس"، وفي تشرين الأول ٢٠٠٣ حصلت "فتح" على ٢٨٪ مقابل ٢١٪ لـ "حماس"، وفي حزيران ٢٠٠٥ حصلت "فتح" على ٤٤٪ مقابل ٣٣٪ لـ "حماس". راجع استطلاعات الرأي التي أجراها "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية" في الأعوام بين ١٩٩٥-٢٠٠٦:

[www.pcpssr.org/arabic/survey/polls/index.html](http://www.pcpssr.org/arabic/survey/polls/index.html).

<sup>٨</sup> زياد أبو عمرو. "تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية"، ندوره أدارها وجررها أشرف العجرمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٠/٦١، خريف/شتاء ٢٠٠٤/٧٠، ص ٧٠٥.

<sup>٩</sup> على الرغم من الحقائق الميدانية التي ظهرت على الأرض إثر الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦، فإن بعض قيادات حركة "فتح" ما زالت تعتقد بأنها قادرة على الإمساك بالسلطة وبشكل منفرد من جديد، ربما بالاعتماد على اللاعبين الخارجيين، فقد أجاب السيد نبيل عمرو مستشار رئيس السلطة الفلسطينية، على سؤال: إلى متى سوف يستمر الإضراب الحالي لموظفي السلطة الفلسطينية، فأجاب: "إلى حين زهاب الحكومة الحالية وتشكيل حكومة جديدة من خارج هذه الحكومة"، أي أن الإضراب مستمر ليس إلى حين تحقيق مطالب المضربين في الحصول على الرواتب، بل سقوط حكومة "حماس". لهذا السبب أيضاً، شجع السيد عمرو حكومة تكنوقراط بدل حكومة وحدة وطنية التي أبدى رفضه بشدة لها للأسباب نفسها، من مقابلة تم إجراؤها مع السيد نبيل عمر لأغراض هذه الرسالة في منتصف تشرين الأول ٢٠٠٦.

<sup>١٠</sup> أكرم عطا الله. "حركة فتح... هل تسير نحو الانشقاق؟"، مجلة الديمقراطية، رام الله، العدد ٣١، ١١ أيلول ٢٠٠٦، ص ١٨.

<sup>١١</sup> يقول السيد ناصر القدوة في مقابلة معه لغرض هذه الرسالة "اجتماع المجلس الثوري الأخير (الإشارة إلى اجتماع تشرين الثاني ٢٠٠٦) تعبير عن أزمة القيادة، وتحديد عدم قدرة اللجنة المركزية على لعب دورها الطبيعي، وقيادة ساحة الوطن التي تقرر تشكيلها جزء من الحلول التي جاءت للتغطية على الأزمة، إلا أن هذا القرار جاء كغيره من القرارات غير واضح وخليط، الأمر الذي سوف يصعب من عقد المؤتمر السادس للحركة"، من لقاء في تشرين الأول ٢٠٠٦.

<sup>١٢</sup> لم تتمكن حركة "فتح" حتى آخر موعد للترشيح وسحب الترشيح من التوافق على قائمة موحدة للحركة، فقد تم تشكيل قائمتين واحدة برئاسة السيد أحمد قريع وأخرى برئاسة السيد مروان البرغوثي، الأمر الذي دفع بلجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية من استغلال إحدى الثغرات في قانون الانتخابات لتمديد آخر موعد للترشح والانسحاب، ما أعطى فرصة أخيرة لحركة "فتح" للتوافق على القائمة الموحدة للحركة التي خاضت الانتخابات المذكورة باعتبارها قائمة حركة "فتح" الرسمية، الأمر الذي لم يلتزم به الكثير من الأعضاء الذين رفضوا الامتثال لقرار عدم الترشح خارج إطار القائمة الرسمية، ما تسبب في خسائر باهظة للحركة حسب الكثير من المطلقين وأدى إلى سقوطها. وتم في مرحلة لاحقة إصدار قرار من اللجنة المركزية بطرد الأعضاء الذين لم يمتثلوا إلى الالتزام بالقائمة الموحدة للحركة، هذا القرار ربما يكون الوحيد خلال السنوات الماضية الذي يصنف في إطار القرارات التنظيمية/الإدارية داخل الحركة.

<sup>١٣</sup> باسل جابر. من مقابلة أجريت لغرض البحث في أيلول ٢٠٠٦.

<sup>١٤</sup> جمال أبو الرب. عضو مجلس تشريعي منتخب عن حركة "فتح" وقيادي نشيط في الحركة. من مقابلة تمت في تشرين الثاني ٢٠٠٦، حيث أفاد أبو الرب بأنه لا توجد خيارات أمام القيادات الشابة في حركة "فتح"، وبخاصة قيادات الصف الثالث وما يليه في الحركة، إلا الدخول في عملية إصلاح شاملة داخلية في الحركة، تعتمد الانتخابات الديمقراطية.

أيضاً أفاد السيد إبراهيم خريشة، عضو المجلس الثوري للحركة، بأنه حتى أعضاء المجلس الثوري الذي هو عضو فيه، يتشكل الآن من مجموعة من المسنين، حيث يقل عدد الأعضاء دون ٥٠ عاماً عن عدد أصابع اليد، باقي الأعضاء فوق سن خمسين والكثير منهم فوق سن ستين، الأمر الذي يستوجب ثورة شبابية في الحركة وهيئاتها القيادية، من مقابلة تمت في أيلول ٢٠٠٦.

<sup>١٥</sup> هاني المصري. "في تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل"، ندوة أدارها وحررها سميح شبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد ٦٠/٦١، خريف/شتاء ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ٩١.

<sup>١٦</sup> راجع تصريحات السد إسماعيل هنية رئيس الوزراء لوكالات الأنباء أكثر من مرة خلال أيلول وتشرين الأول من العام ٢٠٠٦.

<sup>١٧</sup> في الوقت الذي أفاد قسم من القيادات الفتاوية التي تمت مقابلتها لأغراض هذه الرسالة بأن الحركة ماضية نحو الإصلاح الداخلي لا محالة، وبخاصة العناصر القيادية الأكثر شباباً (إبراهيم خريشة، جمال أبو الرب، إبراهيم برهم، محمد اشنتية، فدوى الشاعر). وأفاد باقي الذين تمت مقابلتهم بأن الأمل ضعيف في دخول الحركة في مثل تجارب كهذه؛ أي الإصلاح الداخلي (خالد جاسر، عبد الإله

الجيوسي، ناصر القدوة، إبراهيم خريشة، عضو المجلس الثوري، عباس زكي، نبيل عمرو، باسل جابر، من مقابلات أجريت بشكل منفرد تمت مع الأشخاص المذكورين ابتداء من حزيران - تشرين الثاني ٢٠٠٦.

<sup>١٨</sup> " بعد عودة الحركة من الخارج، أُعيد توزيع مراكز القوى داخل الحركة، حيث برزت قيادات جديدة واستقطبت حولها الكثير من الكوادر وعناصر " فتح "، فيما ابتعد قادة الحركة من أعضاء اللجنة المركزية عن جمهور الحركة وعن الحياة الشعبية، حيث انحسر رصيدهم في الشارع، وكانت أسهم كوادر جديدة تأخذ في الصعود دون أن تنعكس تلك التغيرات في الموازين على إعادة توزيع الصلاحيات داخل الحركة ". راجع: عطا الله، أكرم: " حركة فتح...هل تسير نحو الانشقاق؟ "، مجلة الديمقراطية، رام الله، العدد ٣١، ١١ أيلول ٢٠٠٦، ص ١٨.

<sup>١٩</sup> يقول السيد إبراهيم خريشة، مسؤول في فتح ومدير عام في المجلس التشريعي في لقاء معه لغرض هذه الرسالة " القيادات القديمة ترفض التغيير لأنه سوف يطبخ بها، يتعدون بأن الظروف السياسية لا تسمح بالتغيير، أو أن الجيل الجديد ما زال غير مؤهل، أو غيره من الأعداء. إلا أن ذلك سوف يدفع جمهور الحركة (إذا استمرت هذه القيادات دون تحرك باتجاه التغيير) بالقوة للتفكير ببدائل للخروج من أزمة الحركة، ما زال الوقت يسمح بالإصلاح، الأمر مربوط أيضاً في شكل العلاقة بين " فتح " و " حماس "، علاقة جيدة مع " حماس " سوف تساعد في المزيد من الضغط على القيادة القديمة باتجاه الإصلاح الداخلي للحركة "، من مقابلة تمت في آب ٢٠٠٦.

<sup>٢٠</sup> جميع الذين تمت مقابلتهم لأغراض هذه الرسالة من القيادات الفتاوية أفادوا بأنه لا توجد أي حظوظ لأي من أعضاء اللجنة المركزية لحركة " فتح " في النجاح فيما لو أُتيح للمؤتمر الحركي السادس أن ينعقد.

<sup>٢١</sup> مثلاً، في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ حصل السيد جمال أبو الرب الذي نجح في هذه الانتخابات على أكثر من (٢٥٠٠٠) صوت مقابل أقل من (٤٠٠٠) صوت حصل عليها عضو المجلس الثوري والعضو القديم في المجلس التشريعي السيد برهان جزار.

<sup>٢٢</sup> بخلاف إيران وسوريا وروسيا إلى حد ما، يمكن القول إن جميع اللاعبين الخارجيين على الساحة الفلسطينية يرغبون، بمقدار أو بآخر، في الانقلاب على نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني العام ٢٠٠٦، حيث يتراوح موقف هؤلاء من الرفض الكلي لنتائج الانتخابات ومقاطعة الفريق الفائز باعتباره طرفاً إرهابياً يجب عدم التعامل معه (إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية) مروراً بموقف الاتحاد الأوروبي الذي قاطع حركة " حماس " داعياً إياها إلى الإقرار بالشروط الثلاثة التي طلبتها الولايات المتحدة الأمريكية من حركة " حماس " كشرط للتعامل معها

(الاعتراف بحق إسرائيل المطلق بالوجود، والاعتراف بالتالي بالدولة الإسرائيلية، ونبذ الإرهاب والتوقف عنه، والاعتراف بجميع المعاهدات والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل)، وانتهاء بموقف بعض الدول العربية الذي يتراوح بين المقاطعة والاشتراط والإبقاء على شجرة معاوية.

كلمة الختام



## كلمة ختام

ماذا كان يمكن أن يحصل لو لم يفشل أو سلو، ولو لم ندخل في فصل الانتفاضة الثانية؟ هل كان يمكن أن يكون شكل وحجم وبرنامج حركة "فتح" كما هو عليه الآن؟ هل كان يمكن أن يكون شكل وحجم وبرنامج حركة "حماس" كما هو عليه الآن؟ السؤال نفسه ينطبق على السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني؟ يمكن الإجابة بـ (لا) عن جميع هذه الأسئلة، لكن يبقى السؤال الأهم ماذا بعد؟ بالطبع يمكن تلخيص الاستنتاج الرئيسي لهذا البحث بأن المحصلة النهائية لاتفاق أو سلو وفشله والدخول في مرحلة الانتفاضة الثانية، إنما كانت خسارة صافية على حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية. أما جواب السؤال الأهم، ماذا بعد؟ فيمكن اعتبار الباب مفتوحاً لاحتمالات متعددة.

ما أود لفت الانتباه إليه في هذا المجال، هو في كون عناصر/ حلقات النظام أو النموذج الباتريمونيالي الحديث لم تكتمل في السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني. فكما أشرت في الفصل الرابع من هذه الرسالة، هناك عناصر ومقومات لهذا النموذج لم تنطبق على السلطة الفلسطينية، يضاف إلى أنه، وبعد وفاة الرئيس عرفات، لا يوجد "زعيم" أو "قائد" يحل محله بمواصفات "الزعامة الباتريمونيالية" إن جاز التعبير؛ أي أنه تم فقد عنصر مهم آخر إضافي إلى العناصر التي كنت قد ناقشتها في الفصل الرابع من هذه الرسالة. العنصر الحاسم من عناصر النموذج الباتريمونيالي الحديث الذي يشكل عصبها (بعد القائد العام) هو الشبكة الزبائنية، التي كانت وما زالت موجودة في

السلطة الفلسطينية مع فارق فقدانها "صمغها اللاصق"، ما يبقي الباب مفتوحاً أمام احتمال إعادة ترميم هذه الشبكة وصيانتها، وبالتالي اصطفاها في وجه أصحاب "مبادرات الإصلاح الداخلي في حركة فتح"، الأمر الذي على الأغلب أن تشجعه وتدعمه القوى واللاعبون الخارجيون، ما ينبئ باحتمالات تشقق الحركة وتفسخها، أو التحلل الجزئي للشبكة القديمة، وإفساح المجال لجيل الشباب في الحركة للتقدم بمبادراته الإصلاحية، الأمر الذي سوف يضع هؤلاء في امتحان صعب وأمام خيارات أصعب. فطفاء اليوم المقترحون إما أن يكونوا حركة "حماس" وبالتالي خسارة "العالم كله"، وإما خصوم حركة "حماس" وبالتالي المساومة على إملأاتهم وشروطهم، الأمر الذي قد يتعارض مع خيارات الإصلاح الداخلية للحركة. وربما في هذه الحالة سوف نشهد مزيجاً جديداً يشكل شبكة تضامنية جديدة تكون قد أطاحت بالرؤوس الشائخة والمتآكلة من الشبكة القديمة.

المهم أن عناصر النظام/النموذج الباتريمونيالي لم تكتمل في النظام السياسي الفلسطيني، مع إضافة التأييد الذي تحظى به حركة "حماس" وتشكيلها للحكومة العاشرة، ما سوف يترتب عليه تغيرات جذرية في السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، ليست في حدود الانتقال إلى النظام الديمقراطي، ولكن ليس أقل من مغادرة تحكم قوة منفردة تستحوذ على السلطة والنظام السياسي.

## المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أ. قائمة الكتب والمقالات

أبو بكر، عزام (تعقيب). في أسامة البسط ونايف سويطات: دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح، جامعة بيرزيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (٣)، نيسان ٢٠٠٤.

أبو عمرو، زياد. "تحديات ومخاوف وشؤون سياسية وتنظيمية أساسية"، ندوة أدارها وحررها أشرف العجرمي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد ٦٠/٦١، خريف/شتاء ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

البسط، أسامة ونايف سويطات. دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح، جامعة بيرزيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (٣)، نيسان ٢٠٠٤.

بشارة، عزمي. "واقع وفكر المجتمع المدني، قراءة شرق أوسطية"، في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة من ٢٩ شباط إلى ٣ آذار ١٩٩٦ والذي قام بتنظيمه كل من مجلة السياسة الدولية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٧.

الجابري، محمد عابد. المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

جقمان، جورج وآخرون. "مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة"، في مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، وقائع المؤتمر السنوي لمؤسسة مواطن ومعهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية. معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت. ٢٠٠٥.

جقمان، جورج. "في تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل"، ندوة أدارها وحررها سمح شبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد ٦٠/٦١، خريف/شتاء ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

جقمان، جورج. "ما هو المقصود بخطة "إصلاح" الشرق الأوسط؟ وثيقة الإسكندرية نموذجاً"، الأيام، ٢٠/٦/٢٠٠٤.

جقمان، جورج وآخرون. "ما بعد الأزمة، التغييرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل"، وقائع المؤتمر السنوي لمؤسسة مواطن ٢٢ - ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٨، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله ١٩٩٨.

حرب، جهاد. مستقبل الإصلاح السياسي في السلطة الفلسطينية  
في ظل حكومة حماس، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية  
والمسحية، دائرة السياسة والحكم، نيسان ٢٠٠٦.

دايموند، لاري. الثورة الديمقراطية، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٥.

روا، أولففيه. "الزبائنية والمجموعات المتضامنة"، في غسان  
سلامة (محرر)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز  
دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

زبيدي، باسم. الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخدامه " الحالة  
الفلسطينية ... نموذجاً"، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات  
الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥.

سعيد، محمد السيد. "إشكاليات تعثر الديمقراطية في العالم  
العربي"، في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن  
العربي. وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة من ٢٩ شباط  
إلى ٣ آذار ١٩٩٦ والذي قام بتنظيمه كل من مجلة السياسة  
الدولية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية  
ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان مواطن؛ المؤسسة  
الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٧.

شعبان، عمر. "في سنواتها العشرين بين الواقع والمأمول التمويل  
الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية" مجلة رؤية، العدد ٢٩،  
شباط ٢٠٠٦. تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات:

[www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page7.html](http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page7.html)

شلبي، ياسر. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة  
الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية  
الفلسطينية (ماس)، رام الله، ٢٠٠١.

عاشور، أحمد صقر. "تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية"، كانون الثاني ٢٠٠٥. تقرير تم إعداده ضمن "برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي":

[www.arabgov-initiative.org/publicationslegovladadmin-reform-a.pdf](http://www.arabgov-initiative.org/publicationslegovladadmin-reform-a.pdf)

عاصي، جوني. نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، إعادة نظر في براديغم التحول، مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله - فلسطين، ٢٠٠٦.

عبد الهادي، عزت. رؤيا أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية "ورقة مفاهيم"، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، ٢٠٠٤.

عبود، أميمة مصطفى. مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب الليبرالي العربي الجديد:

[www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=10161](http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=10161)

عطا الله، أكرم. "حركة فتح...هل تسير نحو الانشقاق؟"، مجلة الديمقراطي، رام الله، العدد ٣١، ١١ أيلول ٢٠٠٦.

المصري، هاني. في "تفسير ما جرى ونظرة إلى المستقبل"، ندوة أدارها وحررها سميح شبيب، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات المقدسية، العدد ٦٠/٦١، خريف/شتاء ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

ميكيكس، هدى. التجارب الأسيوية في الإصلاح السياسي:

[www.arabrenewal.com./index.php?rd=AI&A10=9961](http://www.arabrenewal.com./index.php?rd=AI&A10=9961)

نخلة، خليل. نظرة نقدية عن التمويل الأجنبي في فلسطين - إلى أين نسير؟

[www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-17.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-17.html)

نصار، وليم. مآزق الديمقراطية في الباتريمونيالية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٤.

هلال، جميل. تكوين النخبة الفلسطينية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله - فلسطين. مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان-الأردن، ٢٠٠٢.

ووتربوري، جون. "ديمقراطية من دون ديمقراطيين. إمكانية التحول الليبرالي في الشرق الاوسط" في غسان سلامة (محرر)، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

يعقوب، محمد حافظ. "في الديمقراطية والمجتمع المدني"، في النشرة، السنة الثانية عشرة، العدد التاسع، أيلول ١٩٩٧.

## ب. المقابلات

(مع حفظ الألقاب، تم ترتيب الأسماء حسب الأبجدية)

إبراهيم برهم، عضو في حركة "فتح". تمت المقابلة في تموز ٢٠٠٦.  
إبراهيم خريشة، عضو مجلس ثوري في حركة "فتح". تمت المقابلة في حزيران ٢٠٠٦.

إبراهيم خريشة، عضو قيادي في حركة "فتح"، مدير عام في المجلس التشريعي الفلسطيني، رئيس سابق لمجلس طلبة جامعة بيرزيت. تمت المقابلة في آب ٢٠٠٦.

باسل جابر، مدير عام سابق في وزارة الخارجية الفلسطينية، مدير سابق لوحدة التنسيق والدعم الفني المكلفة بتقديم الدعم الفني للجنة الوزارية للإصلاح الإداري في السلطة الفلسطينية. تمت المقابلة في أيلول ٢٠٠٦.

تيسير التميمي، قاضي القضاة الشرعي ورئيس مجلس القضاء الشرعي. تمت المقابلة في أيلول ٢٠٠٥.

جمال أبو الرب، مسؤول في حركة "فتح"، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني. تمت المقابلة في أيلول ٢٠٠٦.

خالد جاسر، مسؤول في حركة "فتح". تمت المقابلة في تموز ٢٠٠٦.

عباس زكي. عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح". تمت المقابلة في تشرين الأول ٢٠٠٦.

عبد الإله الجيوسي، مدير مكتب الشهيد خليل الوزير حتى تاريخ استشهاده. تمت المقابلة في آب ٢٠٠٦.

عنان المصري، وكيل وزارة الصحة. تمت المقابلة في تشرين الثاني ٢٠٠٥.

فدوى الشاعر، مدير عام في وزارة الداخلية، مسؤولة في حركة "فتح". تمت المقابلة في آب ٢٠٠٦.

فهد السيد، وكيل مساعد في وزارة الصحة. تمت المقابلة في تشرين الثاني ٢٠٠٥.

محمد اشتية، وزير سابق عن حركة "فتح". المدير الحالي للمجلس الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار "بكدار". تمت المقابلة في أيلول ٢٠٠٦.

ناصر القدوة، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة سابقاً، وزير سابق عن حركة "فتح". تمت المقابلة في تشرين الأول ٢٠٠٦.

نبيل عمرو، وزير سابق عن حركة "فتح". تمت المقابلة في تشرين الأول ٢٠٠٦.

ج. مصادر أخرى

أداء المجلس التشريعي الفلسطيني في مجال التشريع ٢٠٠٥-٢٠٠٦:  
مركز الميزان لحقوق الإنسان، تشرين الثاني ٢٠٠٥.

[www.mezan.org/document/PLC\\_performance.pdf](http://www.mezan.org/document/PLC_performance.pdf)

الموازنات العامة للسلطة الفلسطينية، وزارة المالية، مركز المعلومات  
الفلسطيني:

[www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html)

الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

[www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budja.html)

النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني، المجلس التشريعي  
الفلسطيني.

التحول الديمقراطي في فلسطين، تقرير عن حالة الديمقراطية في  
فلسطين للعام ٢٠٠٤، التقرير السنوي (٧)، الملتقى الفكري  
العربي القدس، أيار ٢٠٠٥.

آفاق برلمانية، تصدر عن مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة  
الديمقراطية، نيسان ٢٠٠٠، المجلد ٤، العدد ٢.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تقارير استطلاعات الرأي:

[www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html](http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html)

الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الفلسطينية: [www.mof.gov.ps](http://www.mof.gov.ps)

الموقع الإلكتروني لصحيفة الأيام: [www.al-ayyam.com](http://www.al-ayyam.com)

الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الفلسطيني:

[www.sis.gov.ps/arabic/.html](http://www.sis.gov.ps/arabic/.html)

جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، تقارير استطلاعات الرأي:

<http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/opinionpolls/poll22>

بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني (ما يعرف حالياً باتفاق باريس الاقتصادي)، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس، ١٩٩٤.

روكار، ميشيل وآخرون. "تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية"، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٩:

[html.www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1](http://html.www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1)

قانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠.

هيومن رايتس ووتش، التقرير السنوي ٢٠٠١.

[www.hrw.org/arabic/mena/wr2kl/isr-pal2.html](http://www.hrw.org/arabic/mena/wr2kl/isr-pal2.html).

وزارة الصحة الفلسطينية، وثيقة الهيكلية التنظيمية والخطة التطويرية لوزارة الصحة الفلسطينية للعام ٢٠٠٥.

وثيقة الإسكندرية؛ آذار ٢٠٠٤، صادرة عن "مؤتمر قضايا الإصلاح السياسي العربي، الرؤية والتنفيذ"، المنعقد في ١٢ - ١٤ آذار ٢٠٠٤. مكتبة الإسكندرية.

- [www.fm-m.com/2005/aug2005/story15.htm](http://www.fm-m.com/2005/aug2005/story15.htm)
- [www.alarabiya.net/Articles/2006/05/09/23596.htm](http://www.alarabiya.net/Articles/2006/05/09/23596.htm)
- [www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html](http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/index.html)

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Baumgarten, Helga: "Neopatrimonial Leaders Facing Uncertain Transitions", in: Roger Heacock (ed.), *Political Transitions in Arab World, Part Three*. Ibrahim Abu-Ludhod Institute of International Studies (IALIIS), Birzeit University, Palestine, 2002.
- Hilal, Jamil and Mushtaq Khan. "State Formation under the PNA", in: Mushtaq Khan (ed.), *State Formation in Palestine*. RoutledgeCurzon, London and New York, 2004.
- Khan, Mushtaq . *State Formation in Palestine*. RoutledgeCurzon, London and New York, 2004.
- Nasr. Mohamad, "Monopolies and the PNA". in: Mushtaq Husain Khan (ed.), *State Formation in Palestine*. RoutledgeCurzon, London and New York, 2004.



## منشورات مواطن

### سلسلة دراسات وأبحاث

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية

رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)

تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية (طبعة ثانية - مزيدة)

جميل هلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديجم التحول

جونى عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية - ١٩٤٨ - ١٩٨٨

هلعى باومغرتن

تقاسيم زَمَار الحَيِّ - مقالات

فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الإنجليزية والعربية)

ساري حنفي وليندا طبر

الحدائث المتقهقرة طه حسين وأدونيس

فيصل دراج

صفا: في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨

مصطفى العباسي

بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر

سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية

عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)

تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة

تحرير: وسام رفيدي

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات

ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧

عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال

انتفاضة الأقصى

مجدي المالكي وآخرون

اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة

خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨

فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني

نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية

جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية

عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية

رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)

تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل

وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات والكيان الفلسطيني

ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي

دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

النُّقْدُ والثَّوْرَةُ دِرَاسَةٌ فِي النُّقْدِ الاجْتِمَاعِيِّ عِنْدَ عَلِي شَرِيْعَتِي

خالد عودة الله

حركة "فَتْح" والسُّلْطَةُ الفِلَسْطِينِيَّةُ تَدَاعِيَاتُ أُوسْلُو والانتفاضةُ الثَّانِيَّةُ

سامر إرشيدي

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

تهافتت أحكام العلم في إحكام الإيمان

عزمي بشارة

الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية

وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة / مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني

علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية

جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية

طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري .. سَفَرٌ وأشياء أُخرى

زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية

ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقاة

عزمي بشارة

ديك المنارة

زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من ستة الانتفاضة الاولى)

عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية

زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية

عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء

تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية

وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين

علي جرادات

الخطاب السياسي المتطور ودراسات أخرى

عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

زياد ابو عمرو وآخرون

### الديمقراطية الفلسطينية

موسى بديريي وآخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة

اسامة حلبى وآخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري وآخرون

الدستور الذي نريد

وليم نصار

### سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢

تحرير: سميح شبيب

دراسات اعلامية

تحرير: سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي

ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقرؤة في الشتات ١٩٦٥ ١٩٩٤-

سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي

خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين

خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة

خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن

طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين

علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)

عائشة عودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة - ١٩٨٨-٢٠٠٤

ايااد الرياحي

مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان

ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين

وليد دقة

أحلام بالحرية

عائشة عودة

الجري الى الهزيمة

فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب

زهير الجزائري

البحث عن الدولة

ممدوح نوفل

## سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟	المحاسبة والمساءلة
فصل السلطات	الحريات المدنية
سيادة القانون	التعددية والتسامح
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته	الثقافة السياسية
حرية التعبير	العمل النقابي
عملية التشريع	الاعلام والديمقراطية
سلسلة ركائز الديمقراطية	

### التربية والديمقراطية

رجا بهلول

### حالات الطوارئ و ضمانات حقوق الانسان

رزق شقير

### الدولة والديمقراطية

جميل هلال

### الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق

منار شوربجي

### سيادة القانون

اسامة حليبي

### حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية

فاتح عزام

### الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

حليم بركات

## سلسلة تقارير دورية

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية

إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية

جميل هلال، عزمي الشعبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم

احمد مجدلاني، طالب عوض